

الفصل السادس

الدراسة الميدانية على المصارف القطرية

الفصل السادس

الدراسة الميدانية على المصارف القطرية

تمهيد:

تناولت الفصول الخمسة الأولى من هذا البحث بالتفصيل، الجانب النظري حول المفاهيم والقضايا المتعلقة بالتمويل الإسلامي والمخاطر وأنواعها وإدارتها في المصارف، بجانب مفاهيم الاستقرار المالي والقضايا المتعلقة بالمشورات والمعايير لقياس الأداء في المصارف، واختبارات الضغط المرتبطة بقضايا الاستقرار المالي ومنهجيتها وآليات تطبيقها في المصارف القطرية. هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على المراحل التاريخية لتطور النظام المصرفي والمالي في قطر باعتباره الإطار الذي تُطبَّق من خلاله الدراسة ميدانياً. غير أنَّ التركيز فقط على هذه الجوانب النظرية، بدون فحص تلك القضايا في الواقع العملي في القطاع المصرفي القطري، لا يحقق أهداف هذا البحث. ومن هنا برزت أهمية الدراسة الميدانية للبحث الحالي، لمعرفة أثر التمويل الإسلامي على الاستقرار المالي في المصارف القطرية خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٧م من الناحية العملية والواقعية.

ولهذا يتم في هذا الفصل، قياس أثر التمويل الإسلامي في الاستقرار المالي في المصارف القطرية المختارة كعينة في فترة الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية الفعلية للمصارف القطرية بالتركيز على بعض النسب المالية، بجانب وصف وبيان الإجراءات التي تم أتباعها لإجراء الدراسة الميدانية لهذا البحث، حيث يشمل ذلك التعريف بمجتمع وعينة الدراسة الميدانية، وكيفية اختيارها وتحديد حجمها، مع تحديد وتوضيح وإعداد الأداة البحثية الرئيسة المستخدمة، والمتمثلة في الاستبيان لجمع المعلومات الخاصة بأراء المبحوثين من أفراد العينة حول مختلف القضايا التي تناولتها الدراسة عبر الاستبيان، وكذلك توضيح الإجراءات التي تم اتخاذها للتأكد من صدقية هذا الاستبيان وثباته بعد استخدامه في جمع المعلومات، وأيضاً الطريقة المُتبعة في تطبيقه لجمع المعلومات من المبحوثين المُستهدفين، مروراً بالمعالجات الإحصائية التي تمَّ من

خلالها تحليل البيانات واستخراج النتائج منها، وصولاً إلى اختبار فرضيات الدراسة وتفسير نتائجها. كما يشمل هذا الفصل تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة، بجانب تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية¹، المعروف في اللغة الإنجليزية بمصطلح: Statistical Package for Social Sciences واختصاراً SPSS. ثمَّ بعد ذلك يأتي عرض النتائج التي كشفت عنها الدراسة الميدانية لهذا البحث في سياق الإجابة عن أسئلة الاستبيان الخاص بها. وإجمالاً يتناول هذا الفصل من البحث الحالي، الدراسة الميدانية على المصارف القطرية عينة البحث من خلال أربعة مباحث. المبحث الأول يتناول التعريف بعينة ومجتمع الدراسة الميدانية، بينما يستعرض المبحث الثاني إجراءات الدراسة الميدانية، فيما يتناول المبحث الثالث عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات. وأخيراً يتناول المبحث الرابع مناقشة النتائج وتفسيرها. ثم تأتي في النهاية الخاتمة التي تشمل نتائج الدراسة والتوصيات.

١. قام الباحث بإدخال بيانات الاستبيان المتحصل عليها من المبحوثين في المصارف القطرية عينة البحث في جهاز الحاسب الآلي من خلال برنامج أكسل، ومن ثمَّ تمَّ تحويلها إلى برنامج SPSS، عن طريق خبير إحصائي متخصص استعان به الباحث في هذا الخصوص، وهو الدكتور/ فرج إبراهيم محمود، الخبير الإحصائي بقطاع استقرار النظام المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي.

المبحث الأول: التعريف بمجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتطرق هذا المبحث إلى تعريف المجتمع والعينة والمعاينة في الدراسة الميدانية، علاوةً على اختيار وتحديد العينة المناسبة.

المطلب الأول: التعريف بمجتمع وعينة الدراسة واختيار وتحديد حجمها:

١. تعريف المجتمع:

تُعتبر الاستقصاءات أو الاستبيان ذات أهمية كبيرة وفائدة عظيمة لإجراء كثير من البحوث، لكونها تمثل الأداة الفعّالة التي تُساعد في الحصول على إجابات على أسئلة تلك البحوث أو حل لمشكلتها، وذلك عن طريق جمع البيانات وتحليلها، ولكن قد يكون ضررها أكثر من نفعها إذا لم يتم تحديد مجتمع البحث بدقة. وهذا يعني أنه إذا لم يتم جمع البيانات المطلوبة من الأفراد الذين يمكنهم تقديم إجابات صحيحة تُساعد في حل مشكلة الدراسة، فإن البحوث تصبح لا قيمة لها ولا فائدة مرجوة منها.^١

والمجتمع هو: مجموعة كاملة من الناس، أو الأحداث، أو الأشياء التي يهتم الباحث بدراستها.^٢ أو هو: مجموعة من الأفراد المشتركين في نفس الخصائص. وعملياً يقوم الباحثون في البحوث الكمية بالمعاينة من قوائم تشتمل على الأفراد المتاحين لهم. والمجتمع المُستهدف أو إطار المعاينة يتكون من مجموعة من الأفراد أو المنظمات لهم خصائص مشتركة يمكن للباحث التعرف عليها واستخدامها في المعاينة ودراسة المجموعة التي يريدها.^٣ وبهذا فإن إطار المجتمع عبارة عن سجل أو قائمة يسجل فيها جميع أفراد المجتمع، ومنها تُؤخذ العينة. وبالرغم من أن إطار المجتمع مفيد في تقديم سجل لكل عنصر في المجتمع، إلا أنه لا يتصف دائماً بالحدائثة، كما أنه قد يكون موجوداً ولكن معلوماته قد لا تكون حديثة. وهي مشكلة يدركها الباحثون، إلا أنهم لا يهتمون بها؛ لأن إضافة أو حذف بعض العناصر لا يؤثر كثيراً على الدراسة.^٤

١ انظر: سيكاران، أوما، طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية، تعريب إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض - السعودية، ط ٤، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص ٣٧٨.

٢ انظر: سيكاران، أوما، المرجع السابق، ص ٣٧٩.

٣ انظر: أبو علام، رجاء محمود، مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣، ص ١٣٤.

٤ انظر: سيكاران، أوما، المرجع السابق، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

وفي الواقع العملي يُشير الباحثون إلى نقطتين مهمتين فيما يتعلق بالمجتمعات هما: الأولى أن المجتمعات ربما تكون من أي حجم، وربما تشمل أية منطقة جغرافية. والنقطة الثانية أن المجموعة الكلية التي تهتم الباحث بتدّرها توافرها في الواقع. ولهذا يجب التمييز بين المجتمع الذي يريد الباحث مثالياً أن يعمم عليه نتائج دراسته، وهو المجتمع المستهدف، وبين المجتمع الذي ينتقي منه الباحث واقعياً الأفراد، وهو ما يُطلق عليه المجتمع المتاح أو المجتمع المتوافر. وعلى هذا فالمجتمع الذي يتم اختياره في معظم الدراسات يُعد اختياراً واقعياً بصورة عامة (أي، المجتمع المتوافر)، وليس المجتمع المثالي (أي، المجتمع المستهدف). وعلى هذا الحال، فإن الأمر المهم هو تعريف المجتمع بتفاصيل كافية بحيث يمكن للآخرين تحديد كيفية قابلية النتائج للتطبيق على مواقفهم الخاصة بهم.¹ والأفراد الذين يتكوّن منهم المجتمع يُسمى كل واحد منهم عنصراً، فالعنصر عبارة عن عضو واحد في المجتمع الذي يتكون من عدة عناصر. ويتمثل المجتمع الأصلي للدراسة الميدانية للبحث في المصارف التجارية العاملة في قطر، والبالغ عددها سبعة عشر مصرفاً. وتنقسم هذه المصارف من حيث طبيعتها إلى نوعين هما:

النوع الأول: المصارف التجارية الإسلامية.

النوع الثاني: المصارف التجارية التقليدية.

والنوع الأول يتضمن أربعة مصارف تجارية إسلامية، وهي مُرتبة فيما يلي حسب تاريخ تأسيسها: مصرف قطر الإسلامي، بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف الريان، وبنك بروة. وهذه المصارف الأربعة من حيث ملكيتها هي مصارف تجارية وطنية، أي أنها شركات مساهمة عامة قطرية (ش.م.ق.) مُدرجة في بورصة قطر.

أما النوع الثاني وهو المصارف التجارية التقليدية، فإنه يتضمن ثلاثة عشر مصرفاً وهي مُرتبة فيما يلي حسب تاريخ تأسيسها وجنسياتها: بنك قطر الوطني، البنك التجاري القطري، بنك الدوحة، البنك الأهلي القطري، بنك قطر الدولي، بنك الخليج التجاري، بنك المشرق، البنك العربي، بنك صادرات إيران، بنك أتش إس بي سي، بنك إن بي باريبا، بنك ستاندرد تشارترد، وبنك يونيتد. المصارف الستة الأولى (بنك قطر الوطني، البنك التجاري القطري، بنك الدوحة،

١ انظر: البحث التربوي كفايات للتحليل والتطبيقات، الفصل الخامس، ترجمة صلاح علام، دار الفكر، عمان- الأردن ٢٠١٢م، ص ١٩٧.

البنك الأهلي القطري، بنك قطر الدولي، وبنك الخليج التجاري) من حيث ملكيتها هي مصارف تجارية تقليدية وطنية، أي أنها شركات مساهمة عامة قطرية (ش.م.ق.)، وأما المصارف السبعة الأخيرة فهي فروع لمصارف أجنبية. وعلى ضوء ما ذكر أعلاه، فإن المجتمع الأصلي للدراسة الميدانية ينقسم إلى ثلاث مجموعات هي: **المجموعة الأولى**: مصارف تجارية وطنية، تعمل وفقاً لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، بحسب النظام الأساسي وعقد التأسيس لكلٍ منها (أربعة مصارف). **المجموعة الثانية**: مصارف تجارية تقليدية وطنية، تعمل وفقاً للنظام المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة (سبعة مصارف). **المجموعة الثالثة**: مصارف تجارية تقليدية أجنبية، تعمل أيضاً وفقاً للنظام المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة (سبعة مصارف).

بناءً على ما تقدم، فقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية، وهي مكونة من سبعة مصارف تجارية وطنية تمثل المجموعتين الأساسيتين، بشقيها التقليدي والإسلامي والمدرجة في بورصة قطر. وقد تم استبعاد المجموعة الثالثة وهي مجموعة فروع المصارف الأجنبية، لصغر نسبتها في مجتمع الدراسة من جهة، ولعدم توفر بياناتها حيث أنها غير مدرجة في بورصة قطر من جهة أخرى، وذلك كما يلي: **المجموعة الأولى** مكونة من ثلاث مصارف إسلامية تمثل نسبة 75% من مجتمع المصارف الإسلامية العاملة بالدولة، وهي مرتبة كما يلي حسب تاريخ تأسيسها: مصرف قطر الإسلامي، بنك قطر الدولي الإسلامي، مصرف الريان. تم استبعاد بنك بروة من العينة نظراً لحدائثة إنشائه في عام 2006، وبالتالي فإن نسبته في مجتمع الدراسة تعتبر صغيرة نسبياً، فضلاً عن كونه غير مدرج في بورصة قطر. وأما **المجموعة الثانية** فمكونة من أربعة مصارف وطنية تقليدية تمثل نسبة 67% من المصارف الوطنية العاملة بالدولة، وهي مرتبة كما يلي حسب تاريخ تأسيسها: بنك قطر الوطني، البنك التجاري القطري، بنك الدوحة، البنك الأهلي القطري.

٢. تعريف العينة:

العينة عبارة عن جزء أو مجموعة فرعية من المجتمع. وهذا معناه أنها تضم بعض الأعضاء الذين تم اختيارهم من ذلك المجتمع، أي أن بعض عناصر المجتمع وليس كل عناصره يكوّنون العينة. فالعينة إذاً عبارة عن جزء أو مجموعة فرعية من المجتمع. وعن طريق دراسة هذه

العينة يتمكن الباحث من الوصول إلى استنتاجات قابلة للتطبيق على كل أفراد ذلك المجتمع.^١ ويمكن تعريف العينة، في دراسة بحثية، بأنها مجموعة من الأفراد، أو المفردات، أو الأحداث التي تمثل خصائص المجموعة الأكبر التي استمدت منها العينة. واختيار العينة، خاصة في دراسة كمية معينة، قد يسمح للباحث بالاستدلال على أداء المجموعة الأكبر وتسمى المجتمع.^٢

٣. تعريف المعاينة:

فكما أن العنصر في المجتمع هو عبارة عن فرد من أفراد ذلك المجتمع، فإن وحدة المعاينة هي عبارة عن عنصر واحد من أعضاء العينة. والمعاينة عبارة عن إجراءات الاختيار الصحيح لعدد كافي من الأفراد (عناصر) من المجتمع، بحيث يتمكن الباحث من خلال دراسته لتلك العينة وفهم خصائصها من تعميم هذه الخصائص على أفراد المجتمع.^٣

٤. أسباب استخدام المعاينة في البحوث:

يُشير الباحثون إلى أنه من غير العملي في البحوث التي تستلزم جمع البيانات من عدة مئات أو آلاف من العناصر، استقصاء كل عنصر من المجتمع بدلاً من جمع البيانات من أفراد العينة. وحتى لو كان ذلك ممكناً، فإن اعتبارات هامة مثل الوقت والتكلفة وغيرهما ستحول دون قيام الباحث بذلك. ومن ناحية أخرى، فإن دراسة العينة بدلاً من المجتمع، تقود أحياناً إلى نتائج أكثر دقة، وذلك بسبب قلة الإجهاد وانخفاض عدد الأخطاء التي يقع فيها الباحث الذي يجمع بيانات من عدد كبير من العناصر. وفي عدد محدود من الحالات يكون من المستحيل جمع بيانات من كل أفراد المجتمع، للحصول على معلومات أو اختبار بعض الفروض، كما في حالة ما يُطلق عليه المعاينة المُدمرة.^٤

١ انظر: سيكاران، أوما، مرجع سابق، ص ٣٨١.

٢ انظر: البحث التربوي كفايات للتحليل والتطبيقات، مرجع سابق، ص ١٩٥.

٣ انظر: سيكاران، أوما، مرجع سابق، ص ٣٨٢.

٤ انظر: سيكاران، أوما، المرجع السابق، والصفحة، وراجع أيضاً: حمادي، ماجد إبراهيم، إدارتي المعرفة والموهبة في المصارف التجارية وتأثيرهما في فاعلية الموارد البشرية، دراسة ميدانية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية، كلية الدراسات العليا - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م، ص ١٧٩.

٥. أنواع المعاينة:

يلعب اختيار العينة المناسبة دوراً أساسياً في إجراء الدراسات والبحوث. وحيث أن العينة تتكون من مجموعة العناصر أو الأفراد المُكوّنين لذلك الجزء الذي يمثل مجتمع الدراسة بالكامل، فإن الهدف الأساسي لهذه العينة هو تمثيل المجتمع الذي تم اختيارها منه بأفضل وجه. ويُشار إلى أنه ينبغي تحديد أسلوب المعاينة لأغراض الدقة في التمثيل للمجتمع والموثوقية في القياس. وللمعاينة أسلوبان شائعان هما: الأول: أسلوب المعاينة الاحتمالية أو المعاينة العشوائية Probability Sampling التي تمنح فرصة متساوية ومعروفة لكل عنصر من عناصر المجتمع بالكامل، للظهور في عينة البحث. والمعاينة الاحتمالية بدورها تنقسم إلى أربعة أنواع هي: المعاينة البسيطة: وهي أبسط أنواع العينات وأكثرها استخداماً لسهولة استخدامها وهي تعتمد على طبيعة المجتمع ومدى تجانسها، والمعاينة المنتظمة: وهي التي يتم اختيارها بشكل منظم، والمعاينة الطبقيّة: تُستعمل هذه المعاينة عندما تكون وحدات المجتمع غير متجانسة، فهي طريقة لضمان التمثيل المرجو للمجموعات الفرعية الموائمة داخل نطاق العينة. وبعبارة أخرى: يمكن تقسيم مجتمعات معينة إلى مجموعات فرعية، تسمى طبقات. وتتضمن المعاينات الطبقيّة مشاركين يتم اختيارهم استراتيجياً من كل مجموعة فرعية. وهناك المعاينة العنقودية: والتي تُشابه المعاينة الطبقيّة التي قبلها، حيث يتم فيها تقسيم المجتمع إلى عناقيد متجانسة ومن ثمّ يتم الاختيار أو السحب من هذه العناقيد أو المجموعات. وأما الأسلوب الثاني للمعاينة، فهو المعاينة غير الاحتمالية أو العرضية المقصودة: (Nonprobability Sampling) ويُشار إليها أيضاً بمعاينة الحُكم، وهي عملية انتقاء عينة يُعتقد أنها مُمثّلة لمجتمع معين، حيث ينتقي الباحث العينة استناداً إلى خبرته ومعرفته بالمجموعة المُراد معاينتها. وبهذا فهي المعاينة التي يلجأ إليها الباحثون في بعض الحالات التي يصعب فيها اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، أي أن اختيار العينة يتم بشكل مقصود ومُتعمّد بغرض الوصول إلى الهدف المقصود من الدراسة. وهذا معناه أنها تُنتقى فيها المجموعات وليس الأفراد بطريقة عشوائية. ومن جهتها تنقسم أساليب المعاينة غير الاحتمالية إلى ثلاثة أصناف واسعة هي: المعاينة العرضية، والتي تخضع للصدفة أو المصادفة،

وتُسمى أيضاً المعاينة المتاحة، لكونها تتضمن انتقاء أي أفراد متوافرين. والصنف الثاني هو، المعاينة الحِصصية، وهي مشابهة للمعاينة الطبقية، ولكن يتم الاختيار فيها بشكل مقصود، حيث تتضمن انتقاء عينة اعتماداً على الأعداد أو الحِصص الدقيقة للأفراد من ذوي خصائص مُتباينة. وأما الصنف الثالث فهو: المعاينة العمدية (القصدية أو الغرضية)، التي تتضمن انتقاء عينة يعتقد الباحث أنها مُمثلة لمجتمع معين، مما يعني أنها تتطلب معرفة المجتمع ومعرفة الوحدات التي يرغب الباحث في توجيه أسئلة الاستبيان لأفراد مُحددين أو أخذ آرائهم في موضوع معين.^١

٦. تصميم المعاينة وتحديد حجم العينة:

يُعتبر تصميم المعاينة وتحديد حجم العينة من الأمور ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لتصميم البحوث. وتتمثل هذه الأهمية في القرارات الخاصة بتصميم المعاينة الذي سيستخدم في البحث، وحجم العينة التي يحتاجها. وقد أشار أوما سيكاران إلى أهمية كل من تصميم المعاينة وحجم العينة لتحقيق تمثيل العينة للمجتمع حتى يكون بإمكان الباحث تعميم النتائج على المجتمع. وإذا لم يكن تصميم المعاينة مناسباً، فلن يُفيد حجم العينة الكبير في تعميم النتائج على المجتمع. كما أنه بالمقابل إذا لم يكن حجم العينة مناسباً لمستوى الدقة والثقة المطلوبين، فلن يُفيد الباحث أي تصميم، مهما كان متطوراً لتحقيق أهداف البحث. وعلى ذلك، فلا بد أن تأخذ قرارات العينة في الاعتبار كلاً من تصميم العينة وحجمها. كذلك فإن حجم العينة الكبير قد يكون في حد ذاته مشكلة، لأنه يجعل الباحث ميالاً للوقوع في النوع الثاني من أخطاء المعاينة، حيث يكون الباحث ميالاً إلى قبول فروض ينبغي في الواقع رفضها. ولهذا يُؤكد أوما سيكاران أنه لا العينة الصغيرة جداً، ولا الكبيرة جداً مفيدة للباحث. ذلك لأن جودة ودقة نتائج البحث تعتمد على دقة العينة في تمثيل المجتمع. وعلى هذا فإن حجم العينة محكوم بدرجة الدقة ودرجة الثقة.^٢

وبحسب أوما سيكاران، يمكن تحقيق الكفاءة في المعاينة عندما يكون ممكناً تخفيض حجم العينة مع الاحتفاظ بمستوى الدقة (الخطأ المعياري)، أو عندما يكون بالإمكان زيادة مستوى الدقة

١ لمزيد من التفصيل حول أنواع وأساليب المعاينة، راجع: البحث التربوي كفايات للتحليل والتطبيقات، الفصل الخامس، ترجمة صلاح علام، دار الفكر، الأردن ٢٠١٢م، ص ١٩٥-٢١٧. وانظر: سيكاران، أوما، مرجع سابق، ص ٤٠٧.
٢ انظر: سيكاران، أوما، المرجع السابق، ص ص ٤٢٠ - ٤٢١.

مع الاحتفاظ بحجم العينة كما هو. ويُخصّص أوما سيكاران العوامل المؤثرة على القرارات الخاصة بحجم العينة بأنها تتمثل في خمسة اعتبارات هي: مدى الدقة/الثقة المرغوبة، حجم المخاطرة المقبول عند التنبؤ بمدى الدقة (مستوى الثقة)، مدى التشبُّث الموجود في المجتمع، مُحدِّدات البحث من حيث الوقت والتكاليف، وحجم المجتمع في بعض الحالات. ويُقرر سيكاران قاعدة مفادها أن حجم العينة الذي يتراوح بين 30 و 500 يكون مقبولاً في كثير من الحالات اعتماداً على نوع تصميم المعاينة المُستخدم، وعلى مشكلة أو سؤال البحث الذي يتم فحصه. أما في البحوث الوصفية، فإنه يتم استخدام عينة صغيرة نظراً للطبيعة المُكثِّفة (المُرَكَّزة) لتلك البحوث.^١

ومن الملاحظ تعدد وتنوع أساليب اختيار وتحديد حجم العينة، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن حجم العينة يعتمد على ثلاثة معايير: حجم المجتمع، وعدد المتغيرات المستقلة، وحجم التأثير أو القوة الإحصائية المراد الحصول عليها. فيما حددت دراسات أخرى ثلاثة اعتبارات يمكن الأخذ بها في تحديد حجم العينة هي: الأول في حالة أنموذج الانحدار البسيط فإن حجم (20) مشاهدة سوف يكون فاعلاً، وأما في أنموذج الانحدار المتعدد ومن أجل الحفاظ على القوة الإحصائية بنسبة (80%)، فإن الأمر يتطلب أن يكون حجم العينة على الأقل (50)، والأفضل منه أن تكون (100) فما فوق، والاعتبار الثاني أن أقل معدل من المشاهدات بالنسبة إلى المتغيرات يجب أن تكون (1:5)، والأفضل أن تكون (1:15).

ولكي يُحقّق البحث الحالي أهدافه، تم إتباع أسلوب المعاينة العمدية (القصدية) في الدراسة الميدانية، والتي تهدف إلى تمثيل خصائص مجتمع القطاع المصرفي القطري تمثيلاً صحيحاً، علاوةً على إمكانية إجراء المقارنات بين المصارف القطرية السبعة بعينة الدراسة. ونظراً لأن البحث الحالي يسعى للكشف عن أثر التمويل الإسلامي على الاستقرار المالي في المصارف القطرية، فقد تطلب ذلك أخذ آراء بعض المسؤولين في هذه المصارف في مستويات إدارية محددة بعناية بصورة قصدية متعمدة.

١ انظر: سيكاران، أوما، المرجع السابق، ص ص ٤٢٢ - ٤٢٤.

٧. العينة القصدية للدراسة الميدانية:

وبناءً على ما سبق، فقد تم توزيع عدد سبعة نسخ من استبيان الدراسة الميدانية^١، إلى كل مصرف تم اختياره في العينة القصدية بالطريقة المباشرة، على أن تتم تعبئة ذلك الاستبيان من قبل سبعة مسؤولين مختلفين ومحددين في كل مصرف، ترتيبهم كما يلي: الرئيس التنفيذي للمصرف، رئيس قطاع المخاطر، رئيس قطاع التدقيق الداخلي، رئيس قطاع تمويل الشركات، رئيس قطاع تمويل الأفراد، رئيس قطاع الاستراتيجيات والتطوير، ورئيس قطاع الالتزام في كل مصرف/ بنك، بواقع سبعة مسؤولين محددين في كل مصرف.

وقد بلغت نسبة الاستجابة (نسبة عدد استمارات الاستبيان المكتملة المُستلمة من المصارف بعينة الدراسة إلى إجمالي عدد الاستمارات المُرسلة إليها) أكثر من 95% بالنسبة للمصارف الإسلامية، في حين بلغت نحو 75% بالنسبة للمصارف التقليدية، حيث لم يكن هناك تعاوناً كافياً من مصرف واحد^٢ من العينة المختارة، ليلعب عدد استمارات الاستبيان المكتملة والمُستلمة من مصارف العينة (41) استمارة تُمثل إجمالي عينة الدراسة بنسبة استجابة تبلغ حوالي 84% من جملة الاستمارات المرسله لتلك المصارف، كما يوضحها الجدول رقم (١/١/٦) التالي:

جدول (١/١/٦): يوضح استجابة المصارف القطرية لاستبيان الدراسة الميدانية للبحث

م	اسم البنك	استمارات الاستبيان الموزعة للتعبئة	الاستمارات المسترجعة بعد التعبئة	الاستمارات المفقودة/الغير معبئة	الاستمارات التالفة/الغير مكتملة	الاستمارات الصالحة للتحليل
١	بنك قطر الوطني	7	7	0	0	7
٢	بنك الدوحة	7	7	0	0	7
٣	مصرف قطر الإسلامي	7	7	0	0	7
٤	البنك الأهلي القطري	7	7	0	0	7
٥	بنك قطر الدولي الإسلامي	7	6	1	0	6
٦	مصرف الريان	7	7	0	0	7
٧	البنك التجاري القطري	7	4	3	4	0
	الإجمالي	49	45	4	4	41

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث ٢٠١٨م

١. قام الباحث بإعداد استمارة الاستبيان لأغراض الدراسة وقام بترجمته إلى اللغة الإنجليزية (التي تُمثل اللغة الإدارية في بعض مصارف العينة المختارة).

٢. تم استبعاد البنك التجاري القطري من الدراسة الميدانية؛ نظراً لعدم استلام كل استمارات الاستبيان المستهدفة، وعدم صلاحية المُستلم منها بسبب النقص الكبير في الإجابات على أسئلة الاستبيان.

يُلاحظ من الجدول رقم (١/١/٦) السابق، أن نسبة استثمارات الاستبيان الصالحة للتحليل من إجمالي الاستثمارات الموزعة على مصارف العينة بلغت (83.7%)، وهي نسبة عالية وكافية لإجراء الدراسة الميدانية على مصارف العينة.

المطلب الثاني: نُبذة عن المصارف القطرية بعينة الدراسة:

تُعتبر البنوك التجارية بمثابة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية. فهي تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية المعاصرة لما تقوم به من حفظٍ للنقود وحشد لموارد المجتمع المالية وسدُّ حاجاته من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال، مع تطوير وسائل وآليات للدفع والتدفق المالي. وتتميز المصارف التجارية بثلاثة خصائص أو سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وهي: السيولة والأمان والربحية. فالسيولة تحظى بالأولوية الأولى في اهتمامات المصارف التجارية، لارتباطها الوثيق بوجود المصرف وكيانه، فهي بمثابة شريان الحياة بالنسبة للجسد. وأما خاصية الأمان فالمصرف التجاري يسعى دائماً إلى وضع نفسه في مستوى أمان مناسب ومقبول ليتمكن من مزاولة عمله ويضمن استمراريته أثناء الطوارئ. وأما خاصية الربحية فأساسها السعي الدائم لكل مصرف إلى تعظيم ربحيته من الأنشطة التي يمارسها والعمليات المالية التي يُنفذها، وذلك لكون الربحية هي الدافع الأساسي من وراء تأسيس المصرف من قبل المساهمين فيه (أصحاب المصرف)، كما أنها الحافز الرئيس لأصحاب الودائع الاستثمارية وودائع التوفير من وراء إيداع أموالهم فيه. وبهذا فالربحية هي المُبرر لقيام وتأسيس المصرف، وأن الهدف من تعظيمها هو من أجل تعظيم وتعزيز العلاقة بين المصرف وعملائه والأطراف الأخرى ذات العلاقة.^١

وتتطلع البنوك بدور أساسي على مستوى الاقتصاد القومي، يتمثل في انتقال آثار السياسة النقدية الصادرة من البنك المركزي، حيث تُعتبر من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات في تحقيق النمو الاقتصادي بدون تضخم. فالبنك المركزي يتحكم في عرض النقود

١ انظر: غوبات، جين، عودة إلى الأسس: ما هي البنوك، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠١٢م،

ص ٣٨. منشورة على موقع صندوق النقد الدولي على الرابط:

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/.../pdf/basics.pdf>

على المستوى القومي، بينما تقوم البنوك التجارية بتسهيل تدفق الأموال في الأسواق التي تعمل من خلالها، حيث يمكن للبنوك المركزية تقليص المعروض النقدي أو زيادته على المستوى القومي، عن طريق شراء الأوراق المقابلة في المعاملات. كما يمكن للبنوك تقليص المعروض النقدي عن طريق إيداع قدر أكبر من الودائع كاحتياطات في البنك المركزي أو بزيادة حيازتها من الأصول السائلة بمختلف أشكالها - التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية دون أن يترتب على ذلك سوى تأثير محدود على سعرها. ومن شأن حدوث زيادة حادة في احتياطات البنوك أو أصولها السائلة (لأي سبب) أن يُسفر عن وقوع ضائقة ائتمانية وذلك بخفض مقدار الأموال المتاحة للبنوك لإقراضها، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض فيتحمل العملاء تكلفة أكبر للحصول على قدر أقل من موارد البنوك. وقد يتضرر النمو الاقتصادي نتيجة وقوع أي ضائقة ائتمانية.^١ كما أن البنوك قد تفشل كأى شركة أخرى، ولكن فشلها قد يؤدي إلى تداعيات أوسع نطاقاً، فيلحق الضرر بالعملاء، والبنوك الأخرى، والمجتمع، والسوق ككل. فمن الممكن تجميد ودائع العملاء، وانفصام علاقات القروض، ومن المحتمل عدم تجديد خطوط الائتمان التي تعتمد عليها دوائر الأعمال في دفع الرواتب والأجور أو الدفع إلى الموردين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فشل بنك واحد يمكن أن يؤدي إلى فشل بنوك أخرى.^٢

يتضح مما سبق، أنّ الأهمية الاقتصادية للمصارف تبرز خلال الأدوار والجوانب التالية:

١. خروجها عن الطابع المعروف للنشاط التقليدي وقيامها بتقديم خدمات مصرفية حديثة للأفراد والمؤسسات، من منح وتقديم كل أنواع القروض لتمويل نشاطها ومشاريعها الاستثمارية.
٢. دورها الفعّال المتمثل في قدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية، المُتمثّل في جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تعمل على زيادة الناتج المحلي، مما يخلق قيمة إنتاجية إضافة جديدة. وبهذا تُعتبر البنوك التجارية أحد الركائز الهامة للنشاط

١. انظر: غويات، جين، المرجع السابق ص ٣٩.

٢. انظر: غويات، جين، المرجع السابق نفسه، والصفحة.

الاقتصادي المعاصر ومصدراً للتمويل، حيث تتوسط بين أصحاب الموارد المالية الفائضة والموارد النادرة وبين أصحاب العجز في الموارد المالية.

٣. دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها ومراسليها المنتشرة عبر العالم، من خلال خدمة إصدار الاعتمادات المستندية والحوالات وأسعار العملات وغيرها.

٤. قيامها بدور بارز في الأسواق المالية، وهو دور الوسيط في السوق المالي من شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الأرباح الناتجة لصالح العملاء مقابل عمولة معينة، شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها الخاص في السوق المالية.

وعلى ضوء الخلفية السابقة حول الأهمية الكبيرة للمصارف التجارية ودورها في الحياة الاقتصادية المعاصرة، تم اختيار القطاع المصرفي القطري ليكون ميداناً لتطبيق الجانب العملي من الدراسة الحالية. تم الاعتماد على سنة التأسيس لكل مصرف من المصارف القطرية بعينة البحث، ليكون الأساس في الترتيب والتسلسل بينها، كما تم اعتبار عام ٢٠٠٦م سنة الأساس في هذه الدراسة لأغراض المقارنة مع السنوات الأخرى في الحدود الزمانية للبحث حتى عام ٢٠١٧م، وذلك لتحديد ومعرفة اتجاه التغيير الحاصل في تلك المصارف بفعل تلك التطورات، ومن ثم معرفة انعكاساتها على واقع قضايا إدارة المخاطر والاستقرار المالي في هذه المصارف.

وفيما يلي نبذة تعريفية مختصرة عن المصارف القطرية السبعة بعينة الدراسة الميدانية للبحث الحالي، وهي مرتبة حسب سنة تأسيسها.

أولاً: بنك قطر الوطني:

تأسس بنك قطر الوطني (مجموعة QNB حالياً) في عام 1964م كأول بنك تجاري قطري في تاريخ دولة قطر، يتقاسم ملكيته جهاز قطر للاستثمار بنسبة 50% والقطاع الخاص القطري بنسبة الـ 50% الباقية.^١ وقد بدأ البنك مزاوله أعماله عام 1965م برأس مال نقدي بلغ ما يقارب (7) مليون ريال قطري. وقد تم إدراج بنك قطر الوطني كشركة مساهمة عامة قطرية،

١. راجع: موقع بنك قطر الوطني (مجموعة QNB حالياً) على الرابط:

https://www.qnb.com/cs/Satellite/QNBQatar/ar_QA/arAboutQNB

في بورصة قطر في يوم الافتتاح الرسمي للسوق يوم 26 مايو 1997م^١ وفي 2017م بلغ حجم شبكة فروع هذا البنك (65) فرعاً وعدد (432) صرّافاً آلياً^٢.

يحقق البنك معدلات نمو قوية حيث أصبح أكبر بنك في دولة قطر وأكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يتواجد حالياً في أكثر من (31) بلداً في ثلاث قارات حول العالم. ويعمل في المجموعة ما يزيد عن (28000) موظف في أكثر من (1200) فرعاً ومكتباً تمثيلاً، بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي تزيد عن (4300) جهاز. كما تقدم مجموعة QNB من خلال شركتها التابعة QNB كابيتال، عدد من الخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات والجهات الحكومية والمؤسسات في قطر وفي الخارج، في مجال العمليات المصرفية للشركات والخدمات الاستثمارية، بما في ذلك استشارات عمليات الاندماج والاستحواذ، وأسواق الأسهم والسندات، واستشارات تمويل المشاريع. كما تقدم المجموعة خدمات الوساطة المالية عن طريق QNB للخدمات المالية (QNB FS)، وهي شركة تابعة وأول شركة مستقلة ومتخصصة بالوساطة المالية مرخص لها يطلقها بنك في دولة قطر. وتقدم QNB للخدمات المالية منصة تداول في أسواق متعددة وعملاء متنوعة^٣.

ثانياً: البنك التجاري القطري:

تمّ تأسيس البنك التجاري القطري وبدأ مزاولة أعماله بعد التصريح له بممارسة الأعمال المصرفية في عام 1975م، برأس مال مدفوع بلغ حوالي (3.27) مليون ريال قطري، ليكون أول بنك تجاري مملوك بالكامل للقطاع الخاص بدولة قطر تحت إشراف مصرف قطر المركزي. وفي

١. تأسس سوق الدوحة للأوراق المالية عام ١٩٩٥م (بورصة قطر حالياً Qatar Stock Exchange) وبدأت عملها رسمياً في عام ١٩٩٧م ومنذ ذلك الوقت تطورت البورصة لتصبح واحدة من أهم أسواق الأسهم في منطقة الخليج. أعيدت تسمية السوق لتأخذ اسم بورصة قطر بعد توقيع اتفاقية الشراكة. ويتمحور الهدف الأساسي للبورصة في دعم الاقتصاد القطري من خلال تزويد المستثمرين بمنصة يقومون من خلالها بعمليات التداول بنزاهة وكفاءة. كما تقوم البورصة بتطبيق النظم والقوانين الخاصة بالأوراق المالية على أكمل وجه وتقوم بتوفير معلومات دورية للجمهور حول التداول وضمان إفصاح الشركات المدرجة فيها عن بياناتها بشكل سليم. نقلاً عن موقع لبورصة قطر على الرابط: <https://www.qe.com.qa/ar/about-qse>

٢. بيانات مُستخلصة ومُجمعة بواسطة الباحث بالاعتماد على البيانات التي حصل عليها من إدارة الإشراف والرقابة بمصرف قطر المركزي (غير منشورة).

٣. راجع: موقع بنك قطر الوطني ، مرجع سابق.

عام 2017م بلغ حجم الشبكة التي يُقدم من خلالها البنك التجاري القطري خدماته في السوق المحلية (29) فرعاً و(178) صرّافاً آلياً منتشرة في مختلف أنحاء قطر.¹ وكان قد تم إدراج البنك التجاري القطري كشركة مساهمة عامة قطرية، في بورصة قطر في نفس يوم الافتتاح الرسمي للسوق وهو يوم 26 مايو 1997م. ويُشير الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك التجاري القطري إلى أنه باشر أعماله في عام 1975م كبنك حسابات، وذلك لتوفير خدمات الدعم القيمة باعتباره أول بنك خاص يتم تأسيسه في دولة قطر. وفي عام 1978م، قام البنك بتأسيس قسم للصرافة والتمويل وانضم إلى عضوية خدمات الفيزا. وفي تطور لاحق وافق البنك على تملك حصة بنسبة (70.84%) في بنك الترناتيف إيه أس في تركيا في مارس 2013م.²

ثالثاً: بنك الدوحة:

تمّ تأسيس بنك الدوحة وبدأ مزاولة أعماله بعد التصريح له بممارسة الأعمال المصرفية في عام 1979م، برأس مال مدفوع بلغ حوالي (2.584) مليون ريال قطري، هو أحد أكبر البنوك التجارية في دولة قطر مملوك بالكامل للقطاع الخاص تحت إشراف مصرف قطر المركزي.³ وفي عام 2017م بلغ حجم الشبكة التي يُقدم من خلالها بنك الدوحة خدماته في السوق المحلية (35) فرعاً و(102) صرّافاً آلياً منتشرة في مختلف أنحاء قطر.⁴ وكان قد تم إدراج بنك الدوحة كشركة مساهمة عامة قطرية، في بورصة قطر في نفس يوم الافتتاح الرسمي للسوق في عام 1997م. يقدم بنك الدوحة خدمات مصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات على الصعيدين المحلي والدولي من خلال أربعة من مجموعات الأعمال هي الخدمات المصرفية التجارية، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الدولية، والخزينة والاستثمار. يمتلك بنك الدوحة فروعاً خارجية في كل من الكويت، ودبي وأبو ظبي (الإمارات)، ومومباي وكوتشي

١. بيانات مُستخلصة ومُجمعة بواسطة الباحث، مرجع سابق.

٢. راجع: موقع البنك التجاري القطري على الرابط: <http://www.cbq.qa/AR/AboutUs/Our-History/Pages/timeline.aspx>

٣. بيانات مُستخلصة ومُجمعة بواسطة الباحث، مرجع سابق.

٤. بيانات مُستخلصة ومُجمعة بواسطة الباحث، المرجع السابق.

(الهند)، ومكاتب تمثيلية في كل من اليابان والصين وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وأستراليا وتركيا والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وبنغلاديش وجنوب إفريقيا والشارقة (الإمارات).^١

رابعاً: مصرف قطر الإسلامي:

مصرف قطر الإسلامي (المصرف) هو أول مصرف إسلامي في دولة قطر، حيث بدأ عمله عام 1982م، وهو يُعتبر أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في قطر حتى الآن، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 12% من إجمالي السوق المصرفية القطرية.^٢ يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع بلغ حجمها (29) فرعاً و(174) صرافاً ألياً منتشرة في مختلف أنحاء قطر في عام 2017م.^٣ وقد تم إدراج مصرف قطر الإسلامي كشركة مساهمة عامة قطرية، في بورصة قطر في يوم الافتتاح الرسمي للسوق وهو يوم 26 مايو 1997م. تغطي خدمات المصرف جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من خلال أدوات التمويل الإسلامي المتمثلة في: بيع المساومة، بيع المرابحة، الاستصناع، الاستثمار بالمضاربة، الاستثمار بالمشاركة، الإجارة، في ظل هيئة رقابة شرعية بالمصرف، هي المسئولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يُعرض عليها من العمليات والمنتجات، بجانب مسؤوليات أخرى. وهي تعمل بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. تمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست، وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، وشركة بيمة (المختصة في تقديم برامج التكافل التأميني)، وشركة الجزيرة للتمويل.^٤

١. راجع: موقع بنك الدوحة على شبكة الإنترنت على الرابط: www.dohabank.qa

٢. راجع: موقع مصرف قطر الإسلامي على الرابط: <https://www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx>

٣. بيانات مُستخلصة ومُجمعة بواسطة الباحث، مرجع سابق.

٤. راجع: موقع مصرف قطر الإسلامي، مرجع سابق.

خامساً: البنك الأهلي القطري:

تأسس البنك الأهلي القطري وبدأ مزاولته نشاطه بعد التصريح له بممارسة الأعمال المصرفية في عام 1983م، برأس مال مدفوع بلغ حوالي (2.27) مليون ريال قطري، يُساهم فيه كلٌّ من جهاز قطر للاستثمار بنسبة (52.29%) والقطاع الخاص القطري ممثلاً في بعض المؤسسات والأفراد بنسبة (47.71%) وذلك تحت إشراف مصرف قطر المركزي.¹ بلغ حجم الشبكة التي يُقدم من خلالها البنك الأهلي القطري خدماته المصرفية في السوق المحلية (ضمن قطاعات: الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة، الخدمات المصرفية الدولية، خدمات الخزينة والاستثمار، وخدمات الوساطة المالية) بلغ (14) فرعاً و(68) صرّافاً آلياً منتشرة في مختلف أنحاء قطر في عام 2017م.² تم إدراج البنك الأهلي القطري كشركة مساهمة عامة قطرية، في بورصة قطر في يوم الافتتاح الرسمي للسوق في 1997م.

سادساً: بنك قطر الدولي الإسلامي:

تأسس بنك قطر الدولي الإسلامي في العام 1991م كشركة مساهمة عامة قطرية في القطاع الخاص في دولة قطر، خاضع لإشراف مصرف قطر المركزي. وهو البنك الإسلامي الثاني في دولة قطر من ناحية تاريخ الإنشاء، حيث يقدم خدمات مصرفية إسلامية للأفراد والشركات في السوق المحلية من خلال شبكة فروع بلغ حجمها (19) فرعاً و(98) صرّافاً آلياً منتشرة في مختلف أنحاء قطر في عام 2017م.³ وتم إدراج بنك قطر الدولي الإسلامي كشركة مساهمة عامة قطرية، في بورصة قطر (سوق الدوحة للأوراق المالية سابقاً) في يوم الافتتاح الرسمي للسوق في 1997م، ويعمل في إطار المعايير المحلية والدولية لتقديم أفضل منتجات الودائع والتمويل والتأمين لعملائه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، في ظل هيئة رقابة شرعية من علماء الشريعة في البنك تختص بمراقبة مدى توافق أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يُعرض عليها من العمليات والمنتجات.⁴

١. راجع: موقع البنك الأهلي القطري على الرابط: <http://www.ahlibank.com.qa/ar/others/about-us>

٢. بيانات مُستخلصة ومُجمعة بواسطة الباحث، مرجع سابق.

٣. بيانات مُستخلصة ومُجمعة بواسطة الباحث، المرجع السابق.

٤. راجع: الموقع الإلكتروني لبنك قطر الدولي الإسلامي على الرابط: <http://www.qiib.com.qa/Page/Details/16>

سابعاً: مصرف الريان:

جاءت فكرة تأسيس مصرف الريان، في عام 2005م من قبل نخبة من كبار المستثمرين ورجال الأعمال في المنطقة، برأس مال مصرح به يبلغ (7.5) مليار ريال قطري بينما يبلغ رأس المال المدفوع عند الاكتتاب (3.75) مليار ريال قطري وهو ما يعادل 50% من رأس المال المصرح به.¹ وقد تم تأسيس هذا المصرف وبدأ مزاولة أعماله بعد التصريح له بممارسة الأعمال المصرفية في عام 2006م، برأس مال مدفوع بلغ حوالي (3.75) مليار ريال قطري، كبنك تجاري مملوك بالكامل للقطاع الخاص بدولة قطر تحت إشراف مصرف قطر المركزي.² ويُعتبر مصرف الريان أكبر مصرف إسلامي في دولة قطر حتى الآن، من حيث رأس المال المدفوع الذي بلغ (7.5) مليار ريال قطري، ويقدم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية للأفراد والشركات في السوق المحلية مع التركيز على القطاعين التجاري، والاستثماري، وذلك من خلال شبكة فروع بلغ حجمها (16) فرعاً و(93) صرّافاً ألياً منتشرة في مختلف أنحاء قطر في عام 2017م.³

وقد تم إدراج مصرف الريان كشركة مساهمة عامة قطرية في القطاع الخاص في دولة قطر، في بورصة قطر في يوم 19 يونيو 2006م، ويخضع لإشراف مصرف قطر المركزي، ويعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، في ظل هيئة رقابة شرعية من ثلاثة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية، مهمتها الرئيسية هي: مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية مع مراجعة وإجازة كافة المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف التي تُعرض عليها، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بجانب مراجعة جميع العقود عن طريق إدارة التدقيق الشرعي في المصرف ومهام أخرى.⁴

١. راجع: موقع مصرف الريان على الرابط: <https://www.alrayan.com/arabic/investor-relations/overview>

٢. بيانات مُستخلصة ومُجمعة بواسطة الباحث، مرجع سابق.

٣. بيانات مُستخلصة ومُجمعة بواسطة الباحث من معلومات غير منشورة، المرجع السابق.

٤. راجع: موقع مصرف الريان على الرابط: <https://www.alrayan.com/arabic/marprofile/sharia-supervisory-board>

المطلب الثالث: تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية:

يتضمن التحليل المالي تحويل البيانات المتحصل عليها من مصادرها إلى معلومات ذات دلالات معينة، وأن عملية التحويل هذه تتطلب استخدام جملة أساليب أهمها النسب المالية^١، والتي تساهم في قياس كافة العمليات المالية التي تقوم بها المنشآت، بالاعتماد على تحليل الأثر المالي المرتبط بها، عن طريق استخدام مجموعة من المعادلات الرياضية، والقوانين الحسابية المالية للوصول إلى النتائج المطلوبة^٢. وللتحليل المالي أساليب وأدوات متعددة، تعتمد جميعها على منهج المقارنات، ومن أهمها: التحليل الرأسي لبندود القوائم المالية، التحليل الأفقي لبندود القوائم المالية، والتحليل باستخدام المؤشرات والنسب المالية^٣. وقد اختار الباحث الأسلوب الثالث، لملائمته لتنفيذ عملية تحليل البيانات المالية الخاصة بالمصارف التجارية القطرية الداخلة في عينة الدراسة. وهناك الكثير من النسب المالية التي تُشكّل مجموعات لتقييم الأداء، إلا أن الباحث يقتصر على نسب العائد، ونسب معايير الأداء ممثلة في نسب قياس كفاية رأس المال، ونسب قياس جودة الموجودات، ونسب قياس مستوى الربحية، ونسب قياس جودة السيولة، حيث تقيس كل مجموعة منها جانب من جوانب الأداء التشغيلي للمصارف التجارية القطرية بعينة الدراسة. وحيث أن النظام المصرفي القطري يركز على المصارف التجارية القطرية التي تشكل ثلاث أرباع الموجودات البنكية^٤، ونظراً للأهمية الكبرى التي يُوليها مصرف قطر المركزي لتلك المصارف كواحدة من أهم عناصر القطاع المصرفي والمالي^٥، يتناول هذا المطلب عرض ومناقشة أهم التطورات في: رأس المال المدفوع، والموجودات وحقوق المساهمين، والبندود الرئيسية

١. انظر للمزيد حول أساليب وأدوات التحليل المالي: العامري، زهرة حسن والركابي، السيد علي خلف، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٦٣، ٢٠٠٧م، ص ١٠٩.

٢. التحليل المالي باستخدام النسب المالية، منشور على شبكة الانترنت.

٣. انظر لمزيد من التفصيل: العامري، زهرة حسن والركابي، السيد علي خلف، المرجع السابق، ص ١١٢-١١٣.

٤. راجع: الفصل الرابع الخاص بالبيانات المالية للمصارف التجارية القطرية من التقرير السنوي الثاني والثلاثون لمصرف قطر المركزي لعام ٢٠٠٨م، الصادر من إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي، والمنشور على موقع

المصرف على الانترنت على الرابط: www.qcb.gov.qa

٥. راجع: التقرير السنوي السادس والثلاثون ٢٠١٢م، الصادر من إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي، ص ٩٥، منشور على موقع المصرف على الانترنت على العنوان: www.qcb.gov.qa

في المركز المالي، ونسب العائد، ونسب معايير الأداء في القطاع المصرفي القطري والمصارف القطرية التقليدية بالمقارنة مع نظيرتها الإسلامية خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٧م^١.
وفيما يلي تعريفات لبعض نسب المعايير التي تم تطبيقها على المصارف المبحوثة، وعرض نتائجها، بجانب تحليل البيانات المالية الفعلية الخاصة بالمصارف القطرية التقليدية والإسلامية خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١. تطورات رأس المال المدفوع:

يستعرض الجدول (١٦) التالي تطورات رأس المال المدفوع في المصارف القطرية التقليدية والإسلامية الداخلة في عينة الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2006م وحتى عام 2017م.

جدول (٢/١/٦): تطورات رأس المال المدفوع

(بالمليون ريال قطري)												
البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموعة المصارف القطرية التقليدية												
بنك قطر الوطني	1,297.8	1,825.0	2,409.0	3,011.2	3,914.6	6,361.2	6,997.3	6,997.3	6,997.3	6,997.3	6,997.3	9,236.4
البنك التجاري	1,401.6	1,401.6	2,062.1	2,165.2	2,268.3	2,474.5	2,474.5	2,474.5	2,969.4	3,266.3	3,266.3	4,047.3
بنك الدوحة	1,248.2	1,248.2	1,722.5	1,808.6	1,894.7	2,067.0	2,067.0	2,583.7	2,583.7	2,583.7	2,583.7	3,100.5
البنك الأهلي	406.3	507.8	584.0	613.2	642.4	700.8	1,270.8	1,270.8	1,652.0	1,513.7	1,817.2	2,003.4
إجمالي رأس المال	4,353.8	4,982.5	4,982.5	7,598.2	8,719.9	11,603.4	12,809.5	13,326.2	13,707.5	14,361.1	14,664.5	18,387.6
نسبة التغير	14%	0.0%	52%	15%	33%	10%	4%	3%	5%	2%	25%	
إجمالي التغير	322%											
مجموعة المصارف القطرية الإسلامية												
مصرف قطر الإسلامي	1,193.4	1,193.4	1,969.1	2,067.6	2,166.0	2,362.9	2,362.9	2,362.9	2,362.9	2,362.9	2,362.9	2,362.9
بنك قطر الدولي الإسلامي	424.2	700.8	1,261.4	1,324.5	1,387.5	1,513.7	1,513.7	1,513.7	1,513.7	1,513.7	1,513.7	1,513.7
مصرف الريان	7,500.0	7,500.0	7,500.0	7,500.0	7,500.0	7,500.0	7,500.0	7,500.0	7,500.0	7,500.0	7,500.0	7,500.0
إجمالي رأس المال	9,117.6	9,394.2	10,730.5	10,892.0	11,053.6	11,376.6	11,376.6	11,376.6	11,376.6	11,376.6	11,376.6	11,376.6
نسبة التغير	3%	14%	2%	1%	3%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
إجمالي التغير	25%											

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات* المنشورة في موقع بورصة قطر على العنوان: www.qe.com.qa

١. تم تحليل البيانات المالية الفعلية الخاصة بالمصارف القطرية التي مصدرها مصرف قطر المركزي على أساس مجموعتين: مجموعة المصارف القطرية التقليدية ومجموعة المصارف القطرية الإسلامية، بما في ذلك المصارف من خارج عينة الدراسة، وهي غير مُدرجة في بورصة قطر؛ وذلك لعدم توفر البيانات لكل بنك بمفرده نتيجة لسياسة المصرف المركزي الذي يتعامل مع البيانات التي يجمعها عن المؤسسات المعنية بشكل إفرادي بالسرية التامة، كما ورد في دليل المنهجية والمفاهيم الإحصائية بالنتيجة الإحصائية الفصلية الصادرة من إدارة لاستقرار المالي والإحصاء، مصرف قطر المركزي، المجلد السابع والثلاثون، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٧م، وأما البيانات المالية الفعلية الخاصة بالعائد والتي مصدرها بورصة قطر، فقد تم تحليلها لكل بنك بمفرده من المصارف القطرية السبعة الداخلة في عينة الدراسة والمُدرجة في بورصة قطر.

* هذه البيانات استخلصها وجمّعها الباحث من قوائم رؤوس الأموال للشركات المُدرجة في بورصة قطر وكشف الجمعيات العمومية للبنوك القطرية، وهي بيانات منشورة في موقع بورصة قطر على العنوان: www.qe.com.qa، ومقارنتها مع بيانات المركز المالية لكل مصرف بمفرده من المصارف القطرية، والمنشورة في التقارير السنوية لتلك المصارف خلال كل سنوات الدراسة من 2006م إلى 2017م.

ويتضح من عدم تغيير رأس المال المدفوع في المصارف القطرية الإسلامية خلال السنوات السبع الأخيرة، كما يُبيّن الجدول (٢/١/٦) السابق، أن تلك المصارف تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية بحيث لم تحتاج إلى زيادة رأسمالها المدفوع عبر تلك الفترة. وهذا عكس المصارف القطرية التقليدية التي لا تتمتع بهذه الميزة، مما اضطرها لزيادة رأسمالها المدفوع خلال نفس الفترة.

٢. إجمالي الموجودات وحقوق المساهمين:

يستعرض الجدول (٣/١/٦) التالي تطورات كل من إجمالي الموجودات وحقوق المساهمين الخاصتين بالقطاع المصرفي القطري وكذلك المصارف القطرية التقليدية ونظيرتها الإسلامية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2006 وحتى عام 2017م.

جدول (٣/١/٦): تطورات الموجودات وحقوق المساهمين (مليون ريال قطري)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي المصارف القطرية												
إجمالي الموجودات	189.9	296.0	405.5	471.2	571.5	698.0	820.5	915.9	1,011.7	1,120.7	1,271.8	1,373.9
نسبة التغير		56%	37%	16%	21%	22%	18%	12%	10%	11%	13%	8%
نسبة التغير للفترة	-623%											
مجموعة كل المصارف القطرية التقليدية:												
إجمالي الموجودات	141.8	224.4	305.8	348.3	406.5	502.6	592.1	659.7	710.6	775.1	907.8	984.0
نسبة التغير		58%	36%	14%	17%	24%	18%	11%	8%	9%	17%	8%
نسبة التغير للفترة	-594%											
مجموعة كل المصارف القطرية الإسلامية:												
إجمالي الموجودات	29.1	44.0	66.8	85.6	119.3	161.2	195.0	218.8	260.6	304.8	334.1	364.9
نسبة التغير		51%	52%	28%	39%	35%	21%	12%	19%	17%	10%	9%
نسبة التغير للفترة	-1156%											
إجمالي كل المصارف القطرية:												
إجمالي حقوق المساهمين	25.6	39.6	51.7	63.1	70.5	95.5	105.6	114.8	122.6	128.9	132.7	146.3
نسبة التغير		54%	31%	22%	12%	35%	11%	9%	7%	5%	3%	10%
نسبة التغير للفترة	-470%											
مجموعة كل المصارف القطرية التقليدية												
إجمالي حقوق المساهمين	15.9	28.0	35.9	42.5	46.7	67.0	74.3	81.2	87.7	91.9	93.0	104.6
نسبة التغير		76%	28%	18%	10%	43%	11%	9%	8%	5%	1%	12%
نسبة التغير للفترة	-557%											
مجموعة كل المصارف القطرية الإسلامية												
إجمالي حقوق المساهمين	8.0	9.4	12.5	14.7	19.9	24.0	27.5	28.8	30.4	31.9	34.3	36.3
نسبة التغير		17%	33%	18%	36%	20%	14%	5%	5%	5%	8%	6%
نسبة التغير للفترة	-353%											

المصدر: الباحث بالاعتماد على البيانات من إدارة الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية بمصرف قطر المركزي (غير منشورة).

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (٣/١/٦) السابق، أن المصارف القطرية الإسلامية قد حققت نمواً كبيراً خلال فترة الدراسة يزيد على ضعف نظيرتها التقليدية، ما دفع بحصتها النسبية في إجمالي المصارف القطرية لترتفع من نحو (15.3%) في عام 2006م إلى نحو (26.6%) في عام 2017م، وهو ما يعتبر مؤشراً على انتشار الصيرفة الإسلامية في المجتمع

القطري. من ناحيةٍ أخرى، تراجعت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف الإسلامية من نحو (27.5%) في عام 2006م، لتقتصر على نحو (9.9%) في عام 2017م، مقارنةً بارتفاع نظيرتها لدى المصارف القطرية التقليدية من نحو (11.2%) في عام 2006م لتصل إلى (18.8%) في عام 2017م، وهو ما يُشير إلى أن المصارف القطرية الإسلامية أكثر قدرةً على الاستفادة من الموارد الخارجية¹، بينما تراجعت تلك القدرة لدى نظيرتها التقليدية، وإن كان ذلك يؤدي إلى تراجع وتيرة نمو المصرفية الإسلامية في السنوات القادمة، نظراً لمتطلبات كفاية رأس المال المنصوص عليها في بازل III.

٣. البنود الرئيسية في المركز المالي:

فيما يلي عرض لأهم بنود المركز المالي لإجمالي المصارف القطرية (القطاع المصرفي القطري) مع المقارنة بين المصارف القطرية التقليدية والمصارف القطرية الإسلامية، بإيجاز:

١.٣. تحليل الموجودات في المصارف القطرية:

تعرض الجداول الثلاثة التالية أهم البنود الرئيسية للموجودات المُجمّعة لكلٍ من إجمالي المصارف القطرية والمصارف التقليدية ونظيرتها الإسلامية على التوالي خلال الفترة من 2006م إلى 2017م.

١. تنقسم الموارد لدى المصارف إلى نوعين: مصادر أو موارد ذاتية (داخلية): وتتمثل في حقوق الملكية أي رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. ومصادر أو موارد خارجية: وتتمثل في الودائع والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية والسندات وأي مصادر أموال خارجية (لغير أصحاب البنك).

جدول (٤/١/٦): هيكل الموجودات لدى إجمالي المصارف القطرية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	الاحتياطيات ^١	الموجودات الأجنبية ^٢	الموجودات الأجنبية/ إجمالي الموجودات (%)	الموجودات المحلية ^٣	المحلية/ إجمالي الموجودات (%)	إجمالي الموجودات
2006	6,140	66,311	35%	117,031	62%	189,482
2007	26,097	88,961	30%	179,279	61%	294,336
2008	18,106	99,169	25%	284,640	71%	401,915
2009	39,900	88,495	19%	339,505	73%	467,899
2010	85,458	91,125	16%	390,900	69%	567,482
2011	23,881	119,440	17%	550,980	79%	694,301
2012	37,078	128,485	16%	651,070	80%	816,633
2013	34,524	163,313	18%	712,235	78%	910,072
2014	43,616	196,511	20%	764,642	76%	1,004,769
2015	37,433	222,932	20%	852,365	77%	1,112,729
2016	42,884	273,202	22%	946,651	75%	1,262,737
2017	50,436	234,442	17%	1,078,762	79%	1,363,640
الاتجاه	تصاعدي	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات* النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي

* ملحوظة: هذه البيانات من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التي استخلصها

وجمّعها من الجداول الإحصائية الواردة بالنشرة الإحصائية الفصلية الصادرة من إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي للسنوات من 2006م إلى 2017م، والمنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف قطر المركزي على الانترنت على العنوان: www.qcb.gov.qa، ومقارنتها مع بيانات المركز المالي لكل مصرف بمفرده من المصارف القطرية، والمنشورة في التقارير السنوية لتلك المصارف خلال كل سنوات الدراسة من 2006م إلى 2017م.

١. مجموع الاحتياطيات يتكون من: النقد بالريال القطري والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي.

٢. مجموع الموجودات الأجنبية يتكون من: النقد الأجنبي في خزائن المصارف، والأرصدة لدى المصارف في خارج قطر، والاستثمارات في خارج قطر، وموجودات أخرى.

٣. مجموع الموجودات المحلية يتكون من: الأرصدة لدى المصارف في داخل قطر، والائتمان المحلي، والاستثمارات المحلية، والموجودات الثابتة، وموجودات أخرى.

جدول (٥/١/٦): هيكل الموجودات لدى المصارف القطرية التقليدية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	الاحتياطيات	الموجودات الأجنبية	الموجودات الأجنبية/إجمالي الموجودات (%)	الموجودات المحلية	الموجودات المحلية/إجمالي الموجودات (%)	إجمالي الموجودات
2006	5,470	55,755	35%	99,196	62%	160,421
2007	23,956	75,510	30%	150,864	60%	250,330
2008	16,016	86,393	26%	232,751	69%	335,160
2009	37,238	76,687	20%	268,382	70%	382,307
2010	80,373	79,846	18%	287,932	64%	448,151
2011	17,777	105,862	20%	409,437	77%	533,075
2012	29,184	110,684	18%	481,722	77%	621,589
2013	25,505	137,872	20%	527,911	76%	691,288
2014	32,828	167,357	22%	543,945	73%	744,129
2015	26,716	183,777	23%	597,388	74%	807,882
2016	31,012	232,392	25%	676,466	72%	939,869
2017	38,833	207,820	21%	764,785	76%	1,011,438
الاتجاه	تصاعدي	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي

جدول (٦/١/٦): هيكل الموجودات لدى المصارف القطرية الإسلامية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	مجموع الاحتياطيات	مجموع الموجودات الأجنبية	الموجودات الأجنبية/إجمالي الموجودات (%)	مجموع الموجودات المحلية	لموجودات المحلية/إجمالي الموجودات (%)	إجمالي الموجودات
2006	670	10,555	36%	17,835	61%	29,061
2007	2,141	13,451	31%	28,414	65%	44,006
2008	2,090	12,776	19%	51,889	78%	66,755
2009	2,662	11,807	14%	71,123	83%	85,592
2010	5,085	11,279	9%	102,967	86%	119,332
2011	6,105	13,578	8%	141,543	88%	161,226
2012	7,895	17,801	9%	169,349	87%	195,044
2013	9,018	25,441	12%	184,325	84%	218,784
2014	10,788	29,155	11%	220,698	85%	260,641
2015	10,716	39,155	13%	254,976	84%	304,848
2016	11,872	40,810	13%	270,186	84%	322,868
2017	11,603	26,623	8%	313,977	89%	352,202
الاتجاه	تصاعدي	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي

يتضح من بيانات الجداول الثلاثة (٤/١/٦)، (٥/١/٦)، (٦/١/٦) السابقة، أن القطاع المصرفي القطري أصبح أكثر اتجاهاً للتوظيف المحلي، حيث تراجعت نسبة التوظيف الخارجي إلى إجمالي الموجودات من نحو 35% في عام 2006م (36% لدى المصارف القطرية الإسلامية) إلى نحو 17% في عام 2017م (8% فقط لدى المصارف القطرية الإسلامية). وتُشير تلك النسب إلى أن المصارف القطرية الإسلامية أكثر مساهمةً في التوظيفات المحلية في القطاع المصرفي القطري من نظيرتها التقليدية، حيث ارتفعت مساهمتها النسبية في إجمالي الموجودات من نحو 61% عام 2006م لتصل إلى نحو 89% عام 2017م.

٢.٣. المطلوبات في المصارف القطرية:

تعرض الجداول الثلاثة التالية أهم البنود الرئيسية للمطلوبات المُجمّعة لكلٍ من إجمالي المصارف القطرية (القطاع المصرفي القطري) والمصارف القطرية التقليدية ونظيرتها الإسلامية على التوالي خلال الفترة من عام 2006م إلى 2017م.

جدول (٧/١/٦): هيكل المطلوبات لدى إجمالي المصارف القطرية (بالمليون ريال قطري)

السنة	مجموع المطلوبات الأجنبية ^١	المطلوبات الأجنبية/ إجمالي المطلوبات (%)	المطلوبات المحلية ^٢	المطلوبات المحلية/ إجمالي المطلوبات (%)	إجمالي المطلوبات
2006	24,754	13%	164,728	87%	189,482
2007	62,265	21%	232,072	79%	294,336
2008	86,089	21%	315,826	79%	401,915
2009	108,460	23%	359,439	77%	467,899
2010	139,309	25%	428,173	75%	567,482
2011	161,532	23%	532,769	77%	694,301
2012	224,547	27%	592,086	73%	816,633
2013	208,690	23%	701,382	77%	910,072
2014	227,394	23%	777,375	77%	1,004,769
2015	309,998	28%	802,731	72%	1,112,729
2016	446,819	35%	815,918	65%	1,262,737
2017	361,878	27%	1,001,761	73%	1,363,640
الاتجاه	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي.

١. مجموع المطلوبات الأجنبية هو: ودائع غير المقيمين، أرصدة للبنوك في الخارج، أوراق مالية مدينة، ومطلوبات أخرى.
٢. مجموع المطلوبات المحلية يتكون من: ودائع المقيمين، أرصدة للبنوك في قطر، أرصدة مصرف قطر المركزي، أوراق مالية مدينة، تأمينات، حسابات رأس المال، مخصصات، ومطلوبات أخرى.

جدول (٨/١/٦): هيكل المطلوبات لدى المصارف القطرية التقليدية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	المطلوبات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية/ إجمالي المطلوبات (%)	المطلوبات المحلية	المطلوبات المحلية/ إجمالي المطلوبات (%)	إجمالي المطلوبات
2006	24,587	15%	135,835	85%	160,421
2007	58,759	23%	191,571	77%	250,330
2008	83,356	25%	251,804	75%	335,160
2009	100,777	26%	281,529	74%	382,307
2010	128,424	29%	319,727	71%	448,151
2011	143,796	27%	389,279	73%	533,075
2012	200,035	32%	421,555	68%	621,589
2013	187,690	27%	503,597	73%	691,288
2014	199,332	27%	544,797	73%	744,129
2015	260,717	32%	547,165	68%	807,882
2016	383,142	41%	556,727	59%	939,869
2017	318,921	32%	692,516	68%	1,011,438
الاتجاه	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي

جدول (٩/١/٦): هيكل المطلوبات لدى المصارف القطرية الإسلامية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	مجموع المطلوبات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية/ إجمالي المطلوبات (%)	المطلوبات المحلية	المطلوبات المحلية/ إجمالي المطلوبات (%)	إجمالي المطلوبات
2006	168	1%	28,893	99%	29,061
2007	3,505	8%	40,500	92%	44,006
2008	2,733	4%	64,022	96%	66,755
2009	7,682	9%	77,910	91%	85,592
2010	10,886	9%	108,446	91%	119,332
2011	17,736	11%	143,489	89%	161,226
2012	24,513	13%	170,531	87%	195,044
2013	20,999	10%	197,784	90%	218,784
2014	28,062	11%	232,579	89%	260,641
2015	49,281	16%	255,567	84%	304,848
2016	63,677	20%	259,191	80%	322,868
2017	42,957	12%	309,245	88%	352,202
الاتجاه	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي

باستقراء بيانات الجداول الثلاثة (٧/١/٦)، (٨/١/٦)، (٩/١/٦) السابقة، يتضح أن

القطاع المصرفي القطري أصبح يعتمد بشكل أكبر على الموارد الأجنبية، حيث ارتفعت نسبة

المطلوبات الأجنبية إلى إجمالي المطلوبات من نحو 13% في عام 2006م (أقل من 1% لدى المصارف القطرية الإسلامية) إلى نحو 27% في عام 2017م (12% لدى المصارف القطرية الإسلامية)، وهو الأمر الذي يُعرضها لمخاطر التعرُّض الخارجي. وتكشف تلك النسب أنَّ المصارف القطرية الإسلامية تعتمد بشكل أكبر على الموارد المحلية مما يجعلها أقلَّ عُرضةً لمخاطر التمويل الأجنبي، الذي يُعتبر إلى حد كبير أقلَّ استقراراً من التمويل المحلي.

٣.٣. هيكل الودائع:

تعرض الجداول الثلاثة التالية تطور هيكل الودائع لكلٍ من إجمالي المصارف القطرية (القطاع المصرفي القطري) والمصارف التقليدية والإسلامية على التوالي للفترة 2006م-2017م.

جدول (١٠/١/٦): هيكل الودائع لدى إجمالي المصارف القطرية (بالمليون ريال قطري)

السنة	ودائع القطاع الخاص ^١	ودائع القطاع العام ^٢	الودائع الحكومية/ إجمالي الودائع (%)	ودائع غير المقيمين ^٣	ودائع غير المقيمين/إجمالي الودائع (%)	إجمالي الودائع
2006	76,407	42,898	36%	1,155	1%	120,459
2007	102,602	60,239	36%	4,365	3%	167,206
2008	122,215	75,835	36%	14,429	7%	212,479
2009	156,663	68,178	28%	22,021	9%	246,862
2010	205,035	72,071	23%	29,681	10%	306,788
2011	217,902	125,876	35%	19,835	5%	363,612
2012	236,607	180,729	39%	40,729	9%	458,066
2013	284,673	230,131	42%	33,579	6%	548,384
2014	324,819	228,136	38%	48,119	8%	601,074
2015	354,523	209,106	32%	86,632	13%	650,261
2016	357,736	185,920	26%	183,224	25%	726,880
2017	370,511	315,398	38%	137,126 ^٤	17%	823,035
الاتجاه	تصاعدي	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي

١. مجموع ودائع القطاع الخاص يتكون من: ودائع تحت الطلب بالريال القطري، ودائع توفير ولأجل بالريال القطري، ودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية، ودائع توفير ولأجل بالعملة الأجنبية.
٢. مجموع ودائع القطاع العام يتكون من: ودائع تحت الطلب بالريال القطري، ودائع توفير ولأجل بالريال القطري، ودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية، ودائع توفير ولأجل بالعملة الأجنبية.
٣. تعكس الزيادة المضطربة في ودائع غير المقيمين ارتفاع جاذبية الاقتصاد القطري خلال سنوات الدراسة، وزيادة معدلات الفائدة على الريال القطري مقارنةً بالدولار الأمريكي. لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة راجع الجدول رقم (٢٧) بالنشرة الإحصائية الفصلية الصادرة من إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي والمنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للمصرف، ومقارنتها بأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي (LIBOR).
٤. هذا الانخفاض المفاجئ في ودائع المقيمين في هذه السنة، جاء نتيجة الحصار الذي فرض على دولة قطر في ٥ يونيو عام ٢٠١٧م، وقيام شركات وأفراد دول المقاطعة بسحب ودائعهم.

جدول (١١/١/٦): هيكل الودائع لدي المصارف القطرية التقليدية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	ودائع القطاع الخاص	ودائع القطاع العام	الودائع الحكومية/ إجمالي الودائع (%)	ودائع غير المقيمين	ودائع غير المقيمين/ إجمالي الودائع (%)	إجمالي الودائع
2006	62,884	40,954	39%	1,155	1%	104,993
2007	83,893	56,477	39%	4,364	3.0%	144,734
2008	97,114	66,745	37%	14,427	8.1%	178,285
2009	123,382	62,596	30%	21,816	10.5%	207,794
2010	149,342	62,902	26%	29,389	12.2%	241,633
2011	153,476	104,586	38%	18,529	6.7%	276,590
2012	160,927	140,225	42%	35,266	10.5%	336,418
2013	196,007	179,168	44%	29,870	7.4%	405,045
2014	216,245	173,305	40%	38,374	9%	427,924
2015	227,921	164,745	36%	62,373	13.7%	455,039
2016	243,578	129,630	25%	150,275	28.7%	523,483
2017	249,158	241,704	40%	118,637	19%	609,499
الاتجاه	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي
جدول (١٢/١/٦): هيكل الودائع لدي المصارف القطرية الإسلامية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	ودائع القطاع الخاص	ودائع القطاع العام	الودائع الحكومية/ إجمالي الودائع (%)	ودائع غير المقيمين	ودائع غير المقيمين/ إجمالي الودائع (%)	إجمالي الودائع
2006	13,523	1,944	13%	0	0%	15,466
2007	18,709	3,761	17%	2	0%	22,472
2008	25,102	9,090	27%	2	0%	34,194
2009	33,281	5,581	14%	206	1%	39,068
2010	55,694	9,169	14%	292	0%	65,155
2011	64,426	21,290	24%	1,306	2%	87,022
2012	75,680	40,504	33%	5,463	4%	121,648
2013	88,667	50,963	36%	3,709	3%	143,339
2014	108,574	54,832	32%	9,745	6%	173,150
2015	126,602	44,361	23%	24,259	12%	195,222
2016	114,158	56,290	28%	32,949	16%	203,397
2017	121,354	73,694	35%	18,488 ^١	9%	213,536
الاتجاه	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي	تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي

١. انظر: الحاشية (٦٠) السابقة.

٢. انظر: الحاشية (٦٠) السابقة.

تُعتبر الودائع أحد أهم مصادر التمويل لدى المصارف، ويكشف هيكل تلك الودائع كما توضحه الجداول الثلاثة (١٠/١/٦)، (١١/١/٦)، (١٢/١/٦)، السابقة، أن القطاع المصرفي القطري أصبح أكثر اعتماداً على ودائع غير المقيمين، وهو ما يتفق مع ما تمت الإشارة إليه سابقاً بشأن مطلوبات القطاع المصرفي القطري من زيادة اعتماده على الموارد الأجنبية، حيث ارتفعت نسبة ودائع غير المقيمين إلى إجمالي الودائع من نحو 1% فقط في عام 2006م (صفر % لدى المصارف الإسلامية) لتبلغ نحو 17% في عام 2017م (9% لدى المصارف الإسلامية).

ويُلاحظ أن نسبة الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي القطري (أي لدى إجمالي المصارف القطرية) ظلت تقريباً عند نفس مستواها (38%) بينما ارتفعت لدى المصارف القطرية الإسلامية من نحو 13% فقط في عام 2006م لتصل إلى نحو 35% في عام 2017م. ومما سبق، يتضح أن نسبة ودائع غير المقيمين إلى إجمالي الودائع ونسبة الودائع الحكومية إلى إجمالي الودائع، هما أقل في المصارف الإسلامية مقارنةً بنظيرتها التقليدية، خلال فترة الدراسة.

٤.٣ . هيكل التسهيلات الائتمانية:

تعرض الجداول الثلاثة التالية تطور هيكل الائتمان لدى كل من إجمالي المصارف القطرية والمصارف التقليدية مقارنةً بنظيرتها الإسلامية على التوالي للفترة من 2006م إلى 2017م.

جدول (١٣/١/٦): هيكل التسهيلات الائتمانية لدى إجمالي المصارف القطرية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	الائتمان المحلي	الائتمان المحلي / إجمالي الائتمان (%)	الائتمان الخارجي	الائتمان الخارجي / إجمالي الائتمان (%)	إجمالي الائتمان
2006	94,773	92%	7,775	8%	102,548
2007	146,329	91%	14,267	9%	160,596
2008	220,807	91%	21,846	9%	242,653
2009	251,916	93%	18,562	7%	270,478
2010	293,920	93%	20,561	7%	314,480
2011	376,695	93%	26,867	7%	403,563
2012	476,886	94%	31,743	6%	508,628
2013	533,075	93%	42,319	7%	575,394
2014	586,531	90%	63,679	10%	650,210
2015	660,750	88%	87,930	12%	748,680
2016	743,941	89%	95,364	11%	839,305
2017	820,556	90%	90,482	10%	911,038
الاتجاه	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي

جدول (١٤/١/٦): التسهيلات الائتمانية لدى المصارف القطرية التقليدية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	الائتمان المحلي	الائتمان المحلي / إجمالي الائتمان (%)	الائتمان الخارجي	الائتمان الخارجي / إجمالي الائتمان (%)	إجمالي الائتمان
2006	82,653	92%	7,328	8%	89,982
2007	123,118	91%	12,017	9%	135,135
2008	180,679	91%	17,888	9%	198,567
2009	199,778	93%	14,655	7%	214,433
2010	224,427	92%	18,251	8%	242,678
2011	290,930	92%	24,038	8%	314,969
2012	359,557	93%	26,574	7%	386,131
2013	404,205	92%	34,411	8%	438,617
2014	426,201	89%	50,679	11%	476,880
2015	470,338	88%	63,178	12%	533,517
2016	539,769	88%	72,276	12%	612,045
2017	595,781	89%	70,836	11%	666,618
الاتجاه	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي

١. مجموع الائتمان المحلي والذي يتكون من التسهيلات الممنوحة لكل من: القطاع العام، التجارة العامة، الصناعة، المقاولون، العقارات، الاستهلاك، الخدمات، وقطاعات أخرى.

جدول (١٥/١/٦): التسهيلات الائتمانية لدى المصارف القطرية الإسلامية
(بالمليون ريال قطري)

السنة	الائتمان المحلي	الائتمان المحلي / إجمالي الائتمان (%)	الائتمان الخارجي	الائتمان الخارجي / إجمالي الائتمان (%)	إجمالي الائتمان
2006	12,120	96%	447	4%	12,566
2007	23,211	91%	2,251	9%	25,461
2008	40,128	91%	3,958	9%	44,086
2009	52,138	93%	3,907	7%	56,044
2010	69,493	97%	2,309	3%	71,802
2011	85,765	97%	2,829	3%	88,594
2012	117,329	96%	5,169	4%	122,497
2013	128,870	94%	7,908	6%	136,778
2014	160,330	93%	13,000	8%	173,329
2015	190,411	88%	24,752	12%	215,163
2016	204,172	90%	23,087	10%	227,260
2017	224,775	92%	19,646	8%	244,420
الاتجاه	تصاعدي		تصاعدي		تصاعدي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي باستقراء بيانات الجداول الثلاثة (١٣/١/٦)، (١٤/١/٦)، (١٥/١/٦) السابقة، يتضح أن معظم الائتمان يتم توجيهه إلى السوق المحلية، وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة الائتمان الخارجي في القطاع المصرفي القطري من نحو 8% في عام 2006م (4% لدى المصارف القطرية الإسلامية) إلى نحو 10% في عام 2017م (8% لدى المصارف القطرية الإسلامية)، وهو ما يُعزِد ما تمت الإشارة إليه سابقاً بشأن الموجودات في القطاع المصرفي القطري، من تراجع نسبة التوظيف الخارجي لدى كل المصارف القطرية سواء كانت تقليدية أم إسلامية، مما يُشير إلى ارتفاع جاذبية الاستثمار المحلي في قطر مقارنةً بالاستثمار الخارجي.

٤. تحليل نسب العائد في المصارف القطرية عينة الدراسة:

فيما يلي عرض موجز وتحليل لبيانات نسب العائد في المصارف القطرية التقليدية بالمقارنة مع نظيرتها الإسلامية بعينة الدراسة خلال الفترة من 2006م إلى 2017م، والمتمثلة في ثلاث نسب هي: العائد على السهم، العائد على الموجودات، العائد على الملكية، وذلك على النحو التالي:

١.٤. العائد على السهم في المصارف القطرية:

يعرض الجدول (١٦/١/٦) التالي العائد على السهم في المصارف القطرية التقليدية ونظيرتها الإسلامية الداخلة في عينة الدراسة، والمدرجة في بورصة قطر وذلك خلال الفترة الممتدة من 2006م إلى 2017م:

جدول (١٦/١/٦): العائد على السهم في المصارف القطرية
(ريال قطري)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مجموعة المصارف الإسلامية (ثلاثة مصارف)													
مصرف قطر الإسلامي	8.4	10.52	8.34	6.39	5.83	5.78	5.25	5.65	6.78	8.27	9.12	9.31	7.47
بنك قطر الدولي الإسلامي	9.41	6.85	3.97	3.69	4.03	4.31	4.49	4.96	5.46	5.18	5.18	5.50	5.25
مصرف الريان	0.15	1.59	1.22	1.17	1.62	1.88	2.01	2.27	2.67	2.76	2.77	2.70	1.90
متوسط العائد على السهم في المصارف الإسلامية	5.99	6.32	4.51	3.75	3.83	3.99	3.92	4.29	4.97	5.40	5.69	5.84	4.87
مجموعة المصارف التقليدية (أربعة مصارف)													
بنك قطر الوطني	15.39	13.74	15.16	13.95	14.57	11.8	11.92	13.55	14.94	16.1	14.73	13.70	14.12
البنك التجاري القطري	6.16	9.92	8.26	7.04	7.21	7.61	8.13	6.48	6.33	4.29	1.53	0.90	6.15
بنك الدوحة	5.96	7.42	5.49	5.38	5.56	6	6.31	5.08	5.24	5.24	4.08	3.02	5.4
البنك الأهلي القطري	4.98	5.96	7.29	4.9	6.42	6.31	3.66	4.14	3.64	3.56	3.31	3.19	4.78
متوسط العائد على السهم في المصارف التقليدية	8.12	9.26	9.05	7.82	8.44	7.93	7.51	7.31	7.54	7.30	5.91	5.20	7.62

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات* دليل المستثمر الصادر عن بورصة قطر

* ملحوظة: هذه البيانات من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات التي جمّعها واستخلصها من أعداد مختلفة من دليل المستثمر الصادر عن بورصة قطر للأعوام من 2008 إلى 2013م وعام 2017م، والمنشورة في موقع بورصة قطر على العنوان: www.qe.com.qa

يُلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (١٦/١/٦) السابق، أن كلاً من بنك قطر الوطني (كبنك تقليدي) ومصرف قطر الإسلامي (كمصرف إسلامي) يدوران في فلك مغاير للفلك الذي تدور فيه باقي المصارف في عينة الدراسة، وإن جاءت النتائج لتؤكد تفوق المصارف التقليدية على نظيرتها الإسلامية وفقاً لهذا المعيار طوال فترة الدراسة باستثناء العام الأخير منها، حيث انعكست الصورة ربما نتيجة لأنه منذ عام 2012م تقريباً بدأت الوتيرة في المصارف الإسلامية في الزيادة على مدى السنوات بينما أخذت تلك الوتيرة في التراجع لدى المصارف التقليدية. ويمكن تفسير النتيجة المتحصل عليها أن المصارف الإسلامية تستحوذ على ثقة أكبر من

المتعاملين بالبورصة القطرية، حيث يتم تداول أسهمها بقيمة أكبر من قيمتها الفعلية، مما ينعكس في تراجع نسبة العائد على السهم لديها على الرغم من ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية فيها عن نظيره الخاص بالمصارف التقليدية خصوصاً في العامين الأخيرين من أعوام الدراسة. والخاصة أنّ المصارف الإسلامية تستحوذ على ثقة أكبر من المتعاملين في بورصة قطر، عن نظيرتها التقليدية لاسيما في السنتين الأخيرتين من سنوات الدراسة.

٤. ٢. نسب العائد على الموجودات (الأصول):

يعرض الجدول (١٧/١/٦) التالي نسب العائد على الموجودات في المصارف القطرية التقليدية ونظيرتها الإسلامية عينة الدراسة، والمدرجة في بورصة قطر للفترة 2006م - 2017م.

جدول (١٧/١/٦): معدل العائد على الموجودات (الأصول) في المصارف القطرية (%)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مجموعة المصارف الإسلامية (ثلاثة مصارف)													
مصرف قطر الإسلامي	6.74	5.88	4.9	3.37	2.43	2.34	2.43	1.73	1.67	1.54	1.54	1.60	3.01
بنك قطر الدولي الإسلامي	4.75	4.82	3.9	3.09	3.07	2.8	2.38	2.18	2.15	1.93	1.84	1.79	2.89
مصرف الريان	2.61	11.7	5.47	3.65	3.49	2.55	2.44	2.56	2.5	2.49	2.27	1.97	3.64
متوسط معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية	4.70	7.47	4.76	3.37	3.00	2.56	2.42	2.16	2.11	1.99	1.88	1.79	3.18
مجموعة المصارف التقليدية (أربعة مصارف)													
بنك قطر الوطني	2.79	2.19	2.4	2.34	2.55	2.49	2.27	2.14	2.15	2.09	1.72	1.62	2.23
البنك التجاري القطري	2.84	3.06	2.77	2.66	2.62	2.63	2.51	1.42	1.63	1.14	0.38	0.44	2.00
بنك الدوحة	3.43	3.08	2.43	2.12	2.23	2.35	2.36	1.96	1.79	1.63	1.17	1.19	2.15
البنك الأهلي القطري	2.12	1.94	2.39	1.63	2.3	2.47	2.26	2.01	1.92	2.01	1.66	1.60	2.03
متوسط معدل العائد على الأصول في المصارف التقليدية	3.73	3.42	3.33	2.92	3.23	3.31	3.13	2.51	2.50	2.29	1.23	1.21	2.73

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دليل المستثمر الصادر عن بورصة قطر

تُشير البيانات الواردة في الجدول (١٧/١/٦) السابق، أن معدل العائد على الموجودات لدى المصارف الإسلامية كان يفوق نظيره بالمصارف التقليدية (خصوصاً خلال السنوات الأربع الأولى من سنوات الدراسة) والتي بدأت بعدها المصارف التقليدية في استثمار موجوداتها بشكل أفضل من المصارف الإسلامية. ويُلاحظ أنه خلال السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة أن الوتيرة لدى المصارف الإسلامية أخذت في التزايد على عكس مثلتها في المصارف التقليدية لنتهي المصارف الإسلامية فترة الدراسة كما بدأتها بتفوق واضح في حُسن إدارة الموجودات.

والخلاصة أنه تُوجد أفضلية واضحة للمصارف الإسلامية على نظيرتها المصارف التقليدية في حُسن إدارة موجوداتها في أغلب سنوات الدراسة.

٣.٤. نسب العائد على المِلْكِيَّة:

يعرض الجدول (١٨/١/٦) التالي نسب العائد على الملكية في المصارف التقليدية ونظيرتها الإسلامية الداخلة بعينة الدراسة، والمُدرجة في بورصة قطر للفترة 2006م - 2017م.

جدول (١٨/١/٦): نسب العائد على الملكية في المصارف القطرية (%)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مجموعة المصارف الإسلامية (ثلاثة مصارف)													
مصرف قطر الإسلامي	29.34	28.6	28.49	16.9	15.84	13.46	11.92	12.24	13.96	15.8	16.43	15.73	18.23
بنك قطر الدولي الإسلامي	28	20.37	22.02	15.64	16.95	14.97	15.07	16.42	17.34	15.93	15.47	14.31	17.71
مصرف الريان	2.77	24.49	18.07	17.57	23.52	17.33	17	18.11	19.94	19.32	18.52	15.38	17.67
متوسط معدل العائد على الملكية في المصارف الإسلامية	20.04	24.49	22.86	16.70	18.77	15.25	14.66	15.59	17.08	17.02	16.81	15.14	17.87
مجموعة المصارف التقليدية (أربعة مصارف)													
بنك قطر الوطني	26.02	19.37	24.62	22.74	25.6	19.02	19.45	19.78	20.21	19.2	21.66	19.38	21.42
البنك التجاري القطري	18.44	24.54	19.95	14.22	14.99	14.78	14.96	11.91	13.44	10.16	3.27	3.55	13.68
بنك الدوحة	27.5	29.53	23.36	19.68	20.36	20.18	19.71	12.99	13.2	10.84	8.36	10.27	17.99
البنك الأهلي القطري	18.03	21.28	31.58	18.26	23.66	17.6	15.2	14.75	15.33	15.17	13.53	12.08	18.04
متوسط معدل العائد على الملكية في المصارف التقليدية	30.00	31.57	33.17	24.97	28.20	23.86	23.11	19.81	20.73	18.46	11.71	11.32	23.08

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات دليل المستثمر الصادر عن بورصة قطر.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (١٨/١/٦) السابق، ارتفاع نسب العائد على الملكية لدى المصارف التقليدية عن نظيرتها لدى المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة باستثناء العامين الأخيرين، مما قد يكون عائداً إلى القيود التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف العاملة بالدولة بخصوص كفاية رأس المال لديها والزامها بتطبيق مقررات بازل (2) وبازل (3)، والتي أدت على ما يبدو إلى رفع حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة بالدولة على مدى سنوات الدراسة، ومن ثم تراجع نسب العائد على الملكية من نحو 30% في بداية الفترة (المصارف التقليدية) إلى 11.3% فقط في نهاية الفترة، وهو نفس الوضع للمصارف الإسلامية التي تراجع العائد لديها من 20% في بداية الفترة ليقصر على نحو 15.1% في نهايتها.

٥. تحليل نسب معايير الأداء في المصارف القطرية:

تُعتبر المتابعة الدورية المنتظمة لعملية قياس مستويات أداء المصارف التجارية القطرية، من الإجراءات ذات الأهمية الكبرى، حيث أن الهدف الأساسي منها هو الحفاظ على الاستقرار المالي للنظام المصرفي في قطر. ويستخدم مصرف قطر المركزي لهذا الغرض، عدداً من المؤشرات والمعايير المُتعارف عليها عالمياً لقياس كفاءة وسلامة النظام المصرفي، والتي تشمل: معايير قياس كفاية رأس المال، ومعايير قياس جودة الموجودات، ومعايير قياس مستوى الربحية، ومعايير قياس جودة السيولة.

وهناك الكثير من النسب المالية التي تُشكّل مجموعات لتقييم الأداء، إلا أن الباحث يقتصر على استخدام أهم مجموعة من النسب المالية، التي يستخدمها مصرف قطر المركزي كمؤشرات ومعايير لقياس كفاءة وسلامة النظام المصرفي القطري، حيث تقيس كل نسبة منها جانب من جوانب الأداء التشغيلي للمصارف التجارية القطرية بعينة الدراسة.

فيما يلي عرض موجز وتحليل لبيانات نسب معايير الأداء في كل المصارف القطرية التقليدية بالمقارنة مع كل المصارف القطرية الإسلامية، وذلك على النحو التالي:

٥. ١. معايير كفاية رأس المال:

يقيس معيار كفاية رأس المال (قدرة البنك على امتصاص الصدمات والخسائر خلال عملياته اليومية، وبالتالي يساعد على حماية المودعين وتعزيز الاستقرار في النظام المالي). وتعمل النسبة القوية لكفاية رأس المال على زيادة كفاءة النظام المصرفي. ويتم حساب هذه النسبة كنسبة مئوية من إجمالي رأس المال المؤهل إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. وقد أصدر مصرف قطر المركزي تعليمات لقياس هذه النسبة، حيث تطبق البنوك التقليدية نفس أوزان المخاطر لكفاية رأس المال التي تطبقها البنوك الإسلامية فيما يتعلق ببعض أدوات التمويل الإسلامي التي يمكن أن تستثمر فيها البنوك التقليدية مثل الصكوك.^١

١. راجع: معايير تقييم أداء البنوك من الفصل الخامس حول البنوك التجارية، التقرير السنوي التاسع والثلاثون 2015، الصادر من إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، مصرف قطر المركزي، ص 113.

يوضح الجدول (١٩/١/٦) التالي، التطورات التي حصلت في كفاية رأس المال في المصارف القطرية التقليدية مقارنةً بنظيرتها الإسلامية للفترة الممتدة من 2006م إلى 2017م.

جدول (١٩/١/٦): معايير كفاية رأس المال في المصارف القطرية (%)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مجموعة المصارف القطرية التقليدية													
رأس المال الأساسي/ إجمالي الموجودات	9.71	10.19	10.77	10.42	9.86	12.04	12.61	12.46	12.43	11.98	11.28	11.41	11.26
رأس المال الأساسي / إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	12.39	11.34	13.64	14.55	14.38	19.93	18.79	14.53	15.44	15.04	15.26	16.17	7.27
رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند/ إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	13.15	12.81	14.02	15.94	15.77	20.79	19.78	15.28	15.93	15.40	15.62	16.45	7.79
صافي الديون المتعثرة/ رأس المال الأساسي	0.49	0.8	1.53	1.07	1.93	0.51	1.72	2.16	2.32	1.84	2.02	1.71	1.51
مجموعة المصارف القطرية الإسلامية													
رأس المال الأساسي/ إجمالي الموجودات	27.13	20.82	18.73	16.36	16.02	14.5	14.8	13.83	12.31	11.14	10.95	10.62	15.60
رأس المال الأساسي / إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	19.85	16.51	20.69	16.34	16.92	20	17.02	17.60	16.91	15.62	17.06	17.4	9.28
رأس المال الأساسي+ رأس المال المساند / إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	20.55	17.06	20.76	16.34	17.05	20.15	17.12	18.11	17.13	15.95	17.47	17.90	9.41
صافي الديون المتعثرة / رأس المال الأساسي	0.5	-0.47	0.42	0.48	-0.16	2.26	1.89	1.65	0.87	1.91	0.53	1.13	0.92

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي. بتحليل النسب الخاصة بمعايير كفاية رأس المال المبيّنة في الجدول (١٩/١/٦) السابق، والتي تشمل أربعة نسب مختلفة وإن كانت مرتبطة ببعضها البعض، يتضح أن المصارف القطرية الإسلامية تتمتع بنسب كفاية أعلى من نظيرتها التقليدية، حيث جاء المتوسط العام لنسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر خلال فترة الدراسة من 2006م إلى 2017م نحو 9.28% وهي أعلى من نظيرتها الخاصة بالمصارف القطرية التقليدية البالغة 7.27% فقط، كما كانت باقي النسب أيضاً لدى المصارف القطرية الإسلامية أفضل من مثيلتها الخاصة بالمصارف القطرية التقليدية.

٢.٥. معايير جودة الموجودات (الأصول):

تقيس معايير جودة الموجودات (الأصول) التطور في مستوى الديون المتعثرة لدى المصارف، ومدى كفاءة ما تكوّنه تلك المصارف من مخصصات لمقابلة هذه الديون. وتستخدم هذه المعايير لقياس أداء الموجودات المصرفية وخصائصها بما يتفق مع المبادئ والتوجيهات

الراقبية لمصرف قطر المركزي. ويُعتبر العامل الأساسي الذي يُؤثر على مُجمل جودة الموجودات (الأصول الإجمالية) هو جودة (نوعية) المحافظ الائتمانية وبرامج إدارة الائتمان. وعادةً ما تشتمل الميزانية العمومية للبنوك على حصة كبيرة من الموجودات الائتمانية، والتي تحمل جزءاً كبيراً من المخاطر على رأس المال. وتقيس معايير جودة الموجودات التغيرات في حجم القروض المتعثرة والمخصصات مقابل مثل هذه النوعية من القروض.^١

يُبين الجدول (٢٠/١/٦) التالي بالنسب المئوية، التطورات التي حصلت في جودة الموجودات في المصارف القطرية التقليدية مقارنةً بنظيرتها الإسلامية للفترة 2006م - 2017م.

جدول (٢٠/١/٦): معايير جودة الموجودات في المصارف القطرية (%)

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
مجموعة المصارف القطرية التقليدية													البيان
1.58	1.74	1.51	1.69	1.87	1.82	1.5	1.39	1.92	1.5	1.08	1.17	1.8	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
93.83	97.07	95.88	107.12	102.59	99.49	104.22	92.61	82.49	87.08	74.83	87.22	95.35	نسبة مخصصات القروض المتعثرة / الديون المتعثرة
1.50	1.69	1.45	1.81	1.92	1.81	1.56	1.29	1.59	1.3	0.81	1.02	1.72	نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض
1.15	1.21	1.05	1.31	1.35	1.31	1.14	1.1	1.26	1.11	0.9	0.82	1.27	نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الموجودات
مجموعة المصارف القطرية الإسلامية													
1.13	0.81	0.6	0.82	0.64	0.97	1.09	1.26	0.81	0.86	0.9	1.34	3.41	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
76.91	87.62	99.06	64.06	75.03	61.57	58.46	49.57	83.1	73.42	78.35	106.88	85.75	نسبة مخصصات القروض المتعثرة / الديون المتعثرة
0.88	0.71	0.6	0.53	0.48	0.6	0.64	0.62	0.67	0.63	0.7	1.43	2.93	نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض
0.69	0.49	0.42	0.37	0.36	0.39	0.6	0.55	0.63	0.83	0.84	1.13	1.69	نسبة إجمالي المخصصات إلى إجمالي الموجودات

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي. يتضح من الجدول (٢٠/١/٦) السابق، أن المصارف القطرية الإسلامية تميّزت على نظيرتها التقليدية من حيث جودة موجوداتها، إذ اقتصر المتوسط العام لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال فترة الدراسة من 2006م إلى 2017م لدى المصارف القطرية الإسلامية على نحو 1.13% فقط مقارنةً مع 1.58% بالنسبة للمصارف القطرية التقليدية، ومع

١. راجع: معايير تقييم أداء البنوك من الفصل الخامس حول البنوك التجارية، المرجع السابق، ص ١١٧.

ذلك فإنَّ نسبة تغطية هذه الديون كانت أقلّ لدى المصارف القطرية الإسلامية عنها لدى المصارف القطرية التقليدية.

٣.٥ . معايير الربحية في المصارف القطرية:

تقيس معايير الربحية مدى قدرة المصارف على تحقيق أرباح تساعد على تدعيم حقوق المساهمين لديها، وإجراء توزيعات نقدية مناسبة على مساهميها. وتعطي نسب الربحية صورة شاملة عن مدى استفادة البنوك من رؤوس أموالها في تحقيق وتوليد الأرباح وزيادة عوائد المساهمين. ويُمثّل كلُّ من العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين معايير الربحية الرئيسية للبنوك. ويقاس العائد على الموجودات كفاءة الإدارة في تحقيق أقصى قدر من الأرباح باستخدام الموجودات. وأما العائد على حقوق المساهمين، فإنه يقاس مقدار ما يحصل عليه المساهمين من عائد على استثماراتهم في البنك في شكل أسهم. وارتفاع قيمة العائد على حقوق المساهمين بشكل أفضل هو العائد للمستثمرين. وهناك نسبة ربحية رئيسة أخرى هي صافي العائد على الموجودات المُدرة للعائد، وتُقاس بإيجاد نسبة صافي الفوائد إلى إجمالي متوسط الموجودات المُدرة للعائد.^١

وفيما يلي يعرض الجدول (٢١/١/٦) التالي النسب المئوية الرئيسية للربحية في المصارف القطرية التقليدية مقارنةً بنظيرتها الإسلامية خلال الفترة من 2006م إلى 2017م.

١. راجع: معايير تقييم أداء البنوك من الفصل الخامس حول البنوك التجارية، المرجع السابق نفسه، ص ١١٩.

جدول (٢١/١/٦): معايير الربحية في المصارف القطرية (%)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مجموعة المصارف القطرية التقليدية													
صافي الربح/ متوسط حقوق المساهمين	24.29	27.75	21.22	19.68	22.23	20.73	45.58	16.11	15.72	15.11	12.76	12.05	21.10
صافي الربح/ متوسط إجمالي الموجودات	3.32	3.21	2.62	2.39	2.61	2.7	5.85	2.06	2.02	1.94	1.56	1.42	2.64
صافي الفوائد/ متوسط إجمالي الموجودات	2.75	2.53	2.39	2.45	2.84	2.87	6.2	2.35	2.24	2.11	1.84	1.79	2.70
صافي الفوائد/ إجمالي الإيرادات	34.27	30.31	33.37	37.66	47.13	54.23	70.82	73.37	71.75	73.89	75.18	77.02	56.58
الإيرادات الأخرى/ متوسط إجمالي الموجودات	2.25	2.17	1.94	1.58	1.19	1.29	2.72	0.94	0.98	0.84	0.69	0.62	1.43
الإيرادات الأخرى/ إجمالي الإيرادات	28.01	25.92	27.04	24.26	19.76	24.35	31.12	29.27	31.43	29.25	28.21	26.42	27.09
المصرفات الأخرى/ إجمالي الإيرادات	20.92	17.82	23.8	25.3	23.61	27.53	23.59	25.68	26.68	27.94	30.39	27.94	25.10
الأجور والمرتببات/ المصرفات الأخرى	37.99	39.03	31.92	29.57	31.64	29.18	49.71	46.94	46.36	49.4	49.17	49.19	40.84
مجموعة المصارف القطرية الإسلامية													
صافي الربح/ متوسط حقوق المساهمين	37.53	29.43	24.12	18.92	16.43	15.9	36.04	16.12	16.82	17.41	17.08	16.81	21.88
صافي الفوائد/ متوسط إجمالي الموجودات	6.64	7.5	5.01	3.6	2.96	2.7	5.67	2.4	2.23	2.09	1.95	1.86	3.72
صافي الفوائد/ متوسط إجمالي الموجودات	4.42	3.51	2.94	3.39	3.11	2.57	7.38	2.89	2.53	2.33	2.08	2.26	3.28
صافي الفوائد/ إجمالي الإيرادات	40.05	29.54	34.35	48.82	52.9	50.96	82.49	80.98	77.34	77.63	77	82.32	61.20
الإيرادات الأخرى/ متوسط إجمالي الموجودات	4.58	6.26	3.79	1.63	1.1	1.26	1.57	0.69	0.76	0.69	0.64	0.51	1.96
الإيرادات الأخرى/ إجمالي الإيرادات	41.49	52.69	44.3	23.39	18.72	25.08	17.58	19.45	23.19	22.93	23.69	18.5	27.58
المصرفات الأخرى/ إجمالي الإيرادات	21.44	19.07	20.18	20.42	21.25	22.53	24.98	24.65	24.28	24.63	22.76	22.7	22.41
الأجور والمرتببات/ المصرفات الأخرى	30.78	35.11	42.22	41.07	43.42	44.05	55.19	54.23	57.94	55.09	57.22	54.2	47.54

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي. يظهر من مقارنة متوسطات نسب معايير الربحية خلال الفترة 2006م - 2017م لدى المصارف القطرية الإسلامية بنظيرتها التقليدية، كما هو مبين في الجدول (٢١/١/٦) السابق، أنّ المصارف القطرية الإسلامية تتميز أيضاً في تلك المعايير، إذ جاء المتوسط الخاص بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف القطرية الإسلامية والبالغ 3.72% أعلى كثيراً من نظيره الخاص بالمصارف التقليدية والذي اقتصر على نسبة 2.64% فقط. وقد جاءت باقي نسب المعايير الخاصة بالربحية في ذات الاتجاه.

٤.٥ . معايير السيولة في المصارف القطرية:

تُعبّر معايير السيولة عن قدرة المصارف على سداد التزاماتها (مطلوباتها) قصيرة الأجل من إجمالي موجوداتها السائلة. ومعنى هذا أن هذه المعايير تقيس مدى قدرة المصارف على أن تفي بالتزاماتها تجاه العملاء من خلال احتفاظها بنسبة كافية من الموجودات السائلة بما يمكنها من مواجهة أي حالات سحب مفاجئ على ودائع العملاء لديها خلال فترة زمنية وجيزة. ويتم احتساب نسبة السيولة بقسمة إجمالي المبالغ النقدية وما شابهها من الموجودات عالية السيولة (التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد) على المطلوبات قصيرة الأجل. وهي تُشير إلى عدد المرات التي يتم تغطية الالتزامات قصيرة الأجل بموجودات عالية السيولة. فإذا كانت النسبة أكبر من 100%، فإن ذلك يعني أن المطلوبات قصيرة الأجل مُغطاة بالكامل، ومن ثمّ لا تكون هناك أية مشكلة سيولة لدى المصارف التجارية. وتُعزّز نسبة تغطية السيولة على المدى القصير قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية، أيّ كان مصدرها، وبالتالي تقليل خطر انتقالها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي^١. وفيما يلي يعرض الجدول (٢٢/١/٦) التالي النسب الرئيسية لمعايير السيولة في المصارف القطرية حسب المجموعة خلال الفترة من 2006م إلى 2017م.

١. راجع: معايير تقييم أداء البنوك من الفصل الخامس حول البنوك التجارية، المرجع السابق نفسه، ص ١٢٠.

جدول (٢٢/١/٦): معايير جودة السيولة في المصارف القطرية (%)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
مجموعة المصارف القطرية التقليدية													
نقود وأرصدة لدى المصرف المركزي/ إجمالي الموجودات	3.26	7.29	4.48	8.3	15.11	3.12	4.72	3.72	4.59	3.44	3.34	4.01	5.45
الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	23.4	29.9	23.56	22.31	21.55	15.72	32.1	27.98	27.15	25.15	26.26	25.01	25.01
الموجودات السائلة/ المطلوبات السائلة	29	36.96	28.71	28.19	27.92	20.03	48.19	42.59	46.52	42.48	51.91	52.72	37.94
محفظة الأوراق المالية/ إجمالي الموجودات	11.82	9.12	7.56	12.26	12.16	17.17	16.29	17.31	12.53	13.32	11.05	12.51	12.76
إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	89.12	95.79	115.9	106.86	103.48	117.18	117.39	110.94	114.63	120.94	120.09	111.7	110.34
إجمالي القروض/ إجمالي الموجودات	57.06	54.65	60.21	57.54	56.63	60.35	63.66	65.13	65.72	67.63	66.3	67.23	61.84
مجموعة المصارف القطرية الإسلامية													
نقود وأرصدة لدى المصرف المركزي/ إجمالي الموجودات	2.33	4.88	3.18	3.15	4.32	3.83	4.28	4.36	4.4	3.78	3.88	3.53	3.83
الموجودات السائلة/ إجمالي الموجودات	37.55	22.52	12.94	20.45	22.04	12.43	54.28	46.38	37.73	33.53	35.91	34.37	30.84
الموجودات السائلة/ المطلوبات السائلة	65.23	35.41	19.09	30.15	31.32	16.97	91.4	72.17	59.56	54.62	58.93	55.14	49.17
محفظة الأوراق المالية/ إجمالي الموجودات	5.75	6.04	4.8	2.71	6.7	21.02	19.13	20.4	17.54	17	15.85	20.2	13.10
إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	81.25	113.3	128.93	143.45	110.2	101.81	94.02	88.88	92.52	101.39	105.36	107.11	105.69
إجمالي القروض/ إجمالي الموجودات	43.24	57.86	66.04	65.48	60.17	54.95	61.55	61.08	64.96	69.07	69.44	68.3	61.85

المصدر: إعداد الباحث من بيانات النشرة الإحصائية الفصلية لإدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي.

على الرغم من أن معايير الربحية لدى المصارف القطرية الإسلامية كانت أفضل من نظيرتها لدى المصارف القطرية التقليدية، وهو ما قد يُشير إلى أن معايير السيولة لدى المصارف القطرية الإسلامية قد تكون أقل جودةً من نظيرتها الخاصة بالمصارف التقليدية، إلا أن النسب الخاصة بمعايير السيولة تكشف أنها لدى المصارف القطرية الإسلامية كانت أفضل منها في المصارف التقليدية، حيث بلغ متوسط نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات خلال الفترة 2006م - 2017م لدى المصارف القطرية الإسلامية نحو 30.84% وهو أعلى من نظيره الخاص بالمصارف التقليدية والبالغ 25.01% فقط. وتُعضد باقي النسب الخاصة بمعايير السيولة لدى المصارف القطرية الإسلامية هذا الاتجاه، وهو ما يتضح من الجدول (٢٢/١/٦) السابق.

٦. التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية في قطر: واقع الحال:

باستقراء الجداول الثلاثة (٢٣/١/٦)، و(٢٤/١/٦)، و(٢٥/١/٦) التالية، يتضح بأنّه على الرغم من تناميّ التمويل الإسلامي بدولة قطر، حيث قفز من نحو ١٢,٦ مليار ريال قطري في عام ٢٠٠٦م ليصل إلى أكثر من ١١٧,٣ مليار ريال قطري في عام ٢٠١٤م ثم إلى نحو ٢٢٤,٨ مليار ريال قطري في عام ٢٠١٧م (نحو ٢٢٥,٦ مليار ريال قطري في نهاية سبتمبر ٢٠١٨م)، وعلى الرغم من التنوع الكبير في أدواته من الناحية النظرية ما بين مرابحة ومشاركة ومضاربة واستصناع إلى آخر تلك الأدوات والوسائل التي تم تناولها في المباحث السابقة من هذه البحث، إلا أنّ الملاحظ على سلوك المصارف الإسلامية العاملة بدولة قطر (وهي تعتبر مثال صادق لسلوك كافة المصارف الإسلامية في شتى أرجاء المعمورة) أنها تميل إلى الأدوات منخفضة المخاطر إلى أقصى حدّ ممكن، حيث تستحوذ المربحات والمساومات (بما فيها التورق المنظم) على أكثر من ٧٠% من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي على مدار فترة الدراسة، حيث بلغت نحو ٧٩% في عام ٢٠١٢م، مع تراجعها بشكل طفيف إلى نحو ٧٤% في عام ٢٠١٧م (وكذلك في سبتمبر ٢٠١٨م)، في حين لم تحظ المضاربة على مدار فترة الدراسة سوى على أقل من ١% من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي، بل إنها في بعض السنوات لم تتجاوز نسبتها ٠,٣% فقط، مما يوضح أنّ سلوك المصارف الإسلامية يميل إلى تعظيم الربحية دون التعرّض لمخاطر حقيقية باستثناء مخاطر عدم سداد القرض نتيجة لتعثر العملاء في السداد، وذلك على الرغم من الدعاوى التي تملأ الأرجاء من كون التمويل المصرفي الإسلامي يحقق أرباحه وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) الفقهية الشهيرة.

من ناحية أخرى، فإنّ هيكل هذا التمويل حسب القطاعات الاقتصادية المقدمة له يظهر إن قطاع الصناعة يستحوذ في المتوسط على أقل من ٢% من إجمالي التمويل الإسلامي في حين استحوذ تمويل القطاع الاستهلاكي على نحو ٢٣,٦% محتلاً بذلك مركز الصدارة بين كافة القطاعات الاقتصادية، يليه قطاع العقارات والذي استحوذ على نحو ٢٠,٥%، أما التمويل المقدم للقطاع العام فقد استحوذ على نسبة قدرها ٢١,٦%، وهو الأمر الذي يُشير بوضوح إلى أنّ نهج المصارف الإسلامية في منح تمويلها لا يسير وفقاً للنهج النظري الفقهي الإسلامي، والذي كان الباحث الرئيس على نشأتها من الأساس، وهو ما يستدعي أن ينتبه إليه القائمون على أمر تلك

المصارف لإعادة النظر في واقعها من خلال تقييم موضوعي صارم وصادق لممارساتها عمليات التمويل التي تُجرىها باسم التمويل الإسلامي، وذلك لتصحيح مسارها.

جدول (٢٣/١/٦): التسهيلات الائتمانية بصيغ التمويل الإسلامي للفترة ٢٠١٢م - ٢٠١٨م
مليار ريال

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018-9
إجمالي التمويل	122.5	136.8	173.3	215.2	227.3	244.4	243.1
مرايحات ومساومات	96.5	106.1	135.0	167.7	175.6	180.4	179.4
استصناع	4.0	3.0	3.2	3.7	3.2	3.1	3.3
مضاربة	0.3	0.4	0.3	0.7	1.2	1.1	1.3
تمويل بالإجارة	18.8	23.9	28.4	35.5	39.8	47.4	49.9
مشاركة متناقصة	0.2	0.6	1.5	1.8	1.5	0.8	0.7
أخرى	0.2	0.2	0.3	0.3	0.4	0.5	0.5
النسبة المئوية							
مرايحات ومساومات	78.8	77.6	77.9	77.9	77.3	73.8	73.8
استصناع	3.3	2.2	1.9	1.7	1.4	1.3	1.3
مضاربة	0.3	0.3	0.2	0.3	0.5	0.5	0.5
تمويل بالإجارة	15.3	17.5	16.4	16.5	17.5	19.4	20.5
مشاركة متناقصة	0.2	0.4	0.9	0.8	0.6	0.3	0.3
أخرى	0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات من إدارة الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية بمصرف قطر المركزي (غير منشورة).

جدول (٢٤/١/٦): توزيع التسهيلات الائتمانية بصيغ التمويل الإسلامي للفترة ٢٠٠٦م - ٢٠١٨م (مليار ريال)

السنة	القطاع العام	التجارة العامة	الصناعة	المقاولون	العقارات	الاستهلاك	الخدمات	قطاعات أخرى	مجموع الائتمان المحلي	خارج قطر	الإجمالي
2006	1.1	2.6	0.1	0.4	1.3	5.7	0.6	0.2	12.1	0.4	12.6
2007	5.5	2.8	0.1	0.4	4.6	7.2	2.0	0.5	23.2	2.3	25.5
2008	10.1	3.1	0.2	0.5	7.0	10.1	7.2	2.1	40.1	4.0	44.1
2009	11.9	3.1	0.3	0.5	11.3	9.3	10.3	5.3	52.1	3.9	56.0
2010	16.9	7.3	1.5	7.1	17.3	14.1	3.8	1.5	69.5	2.3	71.8
2011	18.0	6.9	1.4	4.5	29.5	17.5	5.6	2.5	85.8	2.8	88.6
2012	25.1	11.7	2.8	3.1	32.6	24.6	13.5	3.9	117.3	5.2	122.5
2013	34.8	12.4	3.9	6.2	21.5	32.0	13.8	4.1	128.9	7.9	136.8
2014	47.1	10.7	3.7	7.8	26.4	38.6	21.4	4.6	160.3	13.0	173.3
2015	42.8	19.2	6.7	9.8	46.4	45.5	15.7	4.2	190.4	24.8	215.2
2016	48.0	17.5	5.5	10.9	45.1	50.8	21.0	5.4	204.2	23.1	227.3
2017	60.1	18.9	5.6	12.2	54.1	52.5	16.8	4.7	224.8	19.6	244.4
2018-9	57.0	20.3	6.0	11.3	54.4	56.3	15.4	4.8	225.6	17.5	243.1

المصدر: الباحث بالاعتماد على البيانات من إدارة الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية بمصرف قطر المركزي (غير منشورة).

جدول (٢٥/١/٦): توزيع التسهيلات الائتمانية بصيغ التمويل الإسلامي للفترة ٢٠١٢م-
٢٠١٨م (%)

السنة	القطاع العام	التجارة العامة	الصناعة	المقاولون	العقارات	الاستهلاك	الخدمات	قطاعات أخرى	مجموع الائتمان المحلي	خارج قطر	الإجمالي
2006	24.9	7.7	2.0	4.4	11.0	33.0	7.8	0.4	91.0	9.0	100.0
2007	21.7	11.1	0.4	1.6	18.2	28.2	7.9	2.1	91.2	8.8	100.0
2008	22.9	7.0	0.4	1.2	15.8	22.8	16.3	4.7	91.0	9.0	100.0
2009	21.3	5.6	0.5	0.8	20.2	16.7	18.4	9.4	93.0	7.0	100.0
2010	23.6	10.2	2.1	9.9	24.1	19.6	5.3	2.0	96.8	3.2	100.0
2011	20.3	7.7	1.6	5.1	33.3	19.8	6.3	2.8	96.8	3.2	100.0
2012	20.5	9.5	2.3	2.6	26.6	20.1	11.0	3.2	95.8	4.2	100.0
2013	25.5	9.1	2.8	4.6	15.7	23.4	10.1	3.0	94.2	5.8	100.0
2014	27.2	6.2	2.1	4.5	15.2	22.3	12.3	2.7	92.5	7.5	100.0
2015	19.9	8.9	3.1	4.5	21.6	21.2	7.3	2.0	88.5	11.5	100.0
2016	21.1	7.7	2.4	4.8	19.9	22.3	9.3	2.4	89.8	10.2	100.0
2017	24.6	7.7	2.3	5.0	22.1	21.5	6.9	1.9	92.0	8.0	100.0
2018-9	23.4	8.3	2.5	4.7	22.4	23.2	6.4	2.0	92.8	7.2	100.0
متوسط الفترة	22.8	8.2	1.9	4.1	20.5	22.6	9.6	3.0	92.7	7.3	100.0

المصدر: الباحث بالاعتماد على البيانات من إدارة الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية بمصرف قطر المركزي (غير منشورة).

نتائج تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية:

فيما يلي عرض لنتائج تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية للفترة 2006م-2017م:

١. تطورات رأس المال المدفوع:

تُشير البيانات إلى أن المصارف الإسلامية تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية بحيث لم تحتاج لزيادة رأسمالها المدفوع خلال السبع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وهذا عكس المصارف التقليدية التي لا تتمتع بهذه الميزة، مما اضطرها لزيادة رأسمالها المدفوع خلال نفس الفترة.

٢. تطورات إجمالي الموجودات وحقوق المساهمين:

أوضحت البيانات أن المصارف القطرية الإسلامية قد حققت نمواً كبيراً خلال فترة الدراسة يزيد على ضعف نظيرتها التقليدية، وهو ما يُعتبر مؤشراً على انتشار الصيرفة الإسلامية في المجتمع القطري. ومن ناحية أخرى، يُشير تراجع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف الإسلامية، مقارنةً بارتفاع نظيرتها لدى المصارف التقليدية خلال فترة

الدراسة، إلى أن المصارف القطرية الإسلامية أكثر قدرةً على الاستفادة من الموارد الخارجية، بينما تراجعت تلك القدرة لدى نظيرتها التقليدية.

٣. البنود الرئيسية في المركز المالي:

٣.١. اتضح من تحليل بيانات الموجودات، أن المصارف القطرية الإسلامية أكثر مساهمةً في التوظيفات المحلية في القطاع المصرفي القطري من نظيرتها التقليدية، حيث تراجعت نسبة التوظيف الخارجي إلى إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة.

٣.٢. كشفت نسبة المطلوبات الأجنبية إلى إجمالي المطلوبات، أن القطاع المصرفي القطري أصبح يعتمد بشكل أكبر على الموارد الأجنبية، كما كشفت تلك النسب أن المصارف القطرية الإسلامية تعتمد بشكل أكبر على الموارد المحلية مما يجعلها أقل عرضةً لمخاطر التمويل الأجنبي، الذي يُعتبر إلى حد كبير أقل استقراراً من التمويل المحلي خلال فترة الدراسة.

٣.٣. كشف هيكل الودائع، اعتماد القطاع المصرفي القطري بصورة أكبر على ودائع غير المقيمين، وهو ما يتفق مع النتيجة السابقة بشأن زيادة اعتماد مطلوبات القطاع المصرفي القطري على الموارد الأجنبية. كما كشف هيكل الودائع، أن نسبة ودائع غير المقيمين إلى إجمالي الودائع ونسبة الودائع الحكومية إلى إجمالي الودائع، هما أقل في المصارف القطرية الإسلامية مقارنةً بنظيرتها التقليدية، خلال فترة الدراسة.

٣.٤. كشف تحليل بيانات التسهيلات الائتمانية، أن معظم الائتمان يتم توجيهه إلى السوق المحلية، وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة الائتمان الخارجي في القطاع المصرفي القطري، وهو ما يُعزِد ما سبق ذكره بأن الموجودات في القطاع المصرفي القطري، تشهد تراجع نسبة التوظيف الخارجي لدى كل المصارف القطرية سواء كانت تقليدية أم إسلامية، مما يُشير إلى ارتفاع جاذبية الاستثمار المحلي في قطر مقارنةً بالاستثمار الخارجي.

٤. نسب العائد:

٤.١. يمكن تفسير النتيجة المتحصل عليها بشأن العائد على السهم، أن المصارف الإسلامية تستحوذ على ثقة أكبر من المتعاملين بالبورصة القطرية، حيث يتم تداول أسهمها

بقيمة أكبر من قيمتها الفعلية، مما ينعكس في تراجع نسبة العائد على السهم لديها على الرغم من ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية فيها عن نظيره الخاص بالمصارف التقليدية خصوصاً في العامين الأخيرين من الدراسة. والخلاصة أنّ المصارف الإسلامية تستحوذ على ثقة أكبر من المتعاملين في بورصة قطر، عن نظيرتها التقليدية لاسيما في آخر سنتين من سنوات الدراسة.

٢.٤. بالنسبة لمعدل العائد على الموجودات، يُشير تحليل البيانات إلى تفوق واضح للمصارف الإسلامية على نظيرتها التقليدية في حُسن إدارة موجوداتها في أغلب سنوات الدراسة، خصوصاً خلال السنوات الأربع الأولى وفي السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

٣.٤. اتضح من تحليل البيانات، ارتفاع نسب العائد على الملكية لدى المصارف التقليدية عن نظيرتها لدى المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة باستثناء العامين الأخيرين، بسبب القيود التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف العاملة بالدولة بخصوص كفاية رأس المال لديها وإلزامها بتطبيق مقررات بازل (2) وبازل (3)، مما أدى إلى رفع حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة بالدولة على مدى سنوات الدراسة.

٥. نسب معايير الأداء:

١.٥. يُشير تحليل النسب الأربعة الخاصة بمعايير كفاية رأس، إلى أن المصارف القطرية الإسلامية تتمتع بنسب كفاية أعلى من نظيرتها التقليدية خلال فترة الدراسة 2006 - 2017.

٢.٥. أظهرت نتائج تحليل البيانات الخاصة بمعايير جودة الموجودات، أن المصارف القطرية الإسلامية تميّزت على نظيرتها التقليدية من حيث جودة موجوداتها، ومع ذلك فإنّ نسبة تغطية هذه الديون كانت أقل لدى المصارف الإسلامية عنها لدى المصارف القطرية التقليدية.

٣.٥. أظهرت مقارنة متوسطات نسب معايير الربحية للفترة 2006-2017، أنّ المصارف الإسلامية تميّزت في تلك المعايير على نظيرتها التقليدية وتتفوق عليها بشكل واضح.

٤.٥. كشفت النسب الخاصة بمعايير السيولة أنها لدى المصارف القطرية الإسلامية كانت أفضل منها في المصارف القطرية التقليدية. وتُعصّد باقي النسب الخاصة بمعايير السيولة لدى المصارف القطرية الإسلامية هذا الاتجاه.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية:

يتناول هذا المبحث تعريف وتحديد الأداة المستخدمة في الدراسة الحالية للبحث، وشرح الخطوات العملية لإجرائها، مع تحديد وتعريف الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة فيها، وصولاً إلى عرض وتحليل بيانات الدراسة من خلال التحليل الإحصائي، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، المعروف اختصاراً في اللغة الإنجليزية باسم: SPSS، كما يلي:

المطلب الأول: الأداة المستخدمة:

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الدراسة في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة.

١. تعريف الاستبيان:

ويُسمى أيضاً استقصاء أو استفتاء أو استطلاع آراء. ومن أقصر تعاريف الاستبيان هو أنه: قائمة من الأسئلة تهدف لدراسة فئة معينة.^١ ويعتبر الاستبيان وسيلة فعالة لجمع البيانات عندما يكون الباحث على معرفة دقيقة بالمطلوب، وبكيفية قياس المتغيرات المطلوب دراستها.^٢ وللاستبيان عدد من المزايا أهمها: أنه يمكن تطبيقه للحصول على المعلومات المطلوبة من عدد من الأفراد، قلة تكلفته وسهولة تطبيقه، سهولة وضع أسئلته وصياغة عباراته، أنه يوفر الوقت الكافي للمستجيب ويعطيه فرصة للتفكير، وشعور المُستجيبين على الاستبيان بالحرية في التعبير عن آرائهم دون خشية من عدم قبول الآخرين لها.

٢. الخطوات العملية لإجراء الدراسة الميدانية:

بعد الاطلاع ومراجعة الدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوع هذا البحث، فقد اتضح للباحث أن الاستبيان هو أنسب وسيلة لجمع معلومات الدراسة المطلوبة من أفراد العينة. وبهذا فقد تم اعتماد الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات من المصارف القطرية عينة الدراسة الميدانية. وتمّ تصميم الاستبيان بما يتوافق مع أهداف الدراسة، وتمت الخطوات العملية التالية:

١ انظر: الفراء، وليد عبد الرحمن خالد، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss، ص ٥.

٢ انظر: سيكاران، أوما، مرجع سابق، ص ٣٨٣.

- ١.٢. قام الباحث بإعداد الاستبيان الخاص بالدراسة الميدانية للبحث الحالي، بهدف استخدامه في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة للدراسة من أفراد العينة بالمصارف القطرية.
- ٢.٢. تم عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف على البحث، بهدف تحكيم عبارات الاستبيان والتأكد من مدى ملاءمته لجمع البيانات المطلوبة للدراسة الميدانية من أفراد العينة بالمصارف القطرية السبعة.
- ٣.٢. ثم قام الباحث بمخاطبة مجموعة مكونة من ثلاثة أساتذة عن طريق الأستاذ المشرف على البحث، من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ليكونوا محكمين لعبارات الاستبيان، كما تم إرسال ثلاث نُسخ من الاستبيان، بواقع نسخة لكل مُحكّم على حده، بغرض تحكيمها. والملحق (1/2/6) لهذا البحث يُوضّح البيانات الشخصية والأكاديمية لهؤلاء الأساتذة الثلاثة الأجلاء. وقد تفضلوا جميعاً مشكورين بالقيام بدورهم في تحكيم عبارات الاستبيان، حيث أبدى بعضهم بعض الملاحظات الهامة كتابةً وأجرى بعض التعديلات، والتي أخذها الباحث جميعاً في الاعتبار، حيث تم تعديل استبيان الدراسة على أساس تلك الملاحظات.
- ٤.٢. وبعد عملية التحكيم التي أجراها الأساتذة المُحكّمين الثلاثة، قام الباحث بعرض الاستبيان على الأستاذ المشرف على البحث مرة أخرى، والذي قام باعتماده رسمياً لتنفيذ الدراسة.
- ٥.٢. استصدر الباحث كتب رسمية موجهة من كلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا إلى الرؤساء التنفيذيين للمصارف القطرية السبعة عينة البحث، بغرض التعاون بتعبئة الاستبيان، حيث قام الباحث بتوزيعها يدوياً على تلك المصارف.
- ٦.٢. قام الباحث بتوزيع (49) نسخة من الاستبيان المعتمد، على جميع أفراد العينة بالمصارف القطرية السبعة بواقع (7) استمارات لسبعة قطاعات مُحدّدة في كل مصرف، وذلك لجمع البيانات اللازمة للدراسة. وقد تم استرداد (41) استبيان، بنسبة مئوية بلغت (83.7%) من جملة المبحوثين.

وتتكون أداة الدراسة (الاستبيان) الذي تم اعتماده رسمياً من الأستاذ المشرف على البحث، وقام الباحث بتوزيعه على أفراد العينة في المصارف القطرية السبعة، من جزء خاص بالبيانات

الشخصية للمبحوثين من أفراد العينة، بجانب قسمين أساسيين، هما: القسم الأول يتعلق بالأسئلة الخاصة بقضايا المخاطر وكيفية إدارتها، فيما يتعلق القسم الثاني بقضايا الاستقرار المالي وما يرتبط بها من مخاطر واختبارات الضغط.

المطلب الثاني: الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

لغرض تحليل البيانات التي تم تجميعها من أفراد العينة عبر الاستبيان، تم ترميزها وإدخالها في الحاسب الآلي على برنامج الأكسل، حسب مقياس ليكرت الخماسي والثلاثي والثنائي. وتم استخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية المناسبة في هذه الدراسة، من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية: {SPSS} Statistical Package for Social Science وفيما يلي عرض للأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

١. التكرارات والنسب المئوية: Percentage (%) & Frequencies (F):

لتحديد مؤشرات القياس وتحليل خصائص وحدة المعاينة وتحليل المتغيرات الديموغرافية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات والخصائص المتعلقة بمفردات الدراسة، وتحديد اتجاهات إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبيان (أداة الدراسة) ومحاورة الرئيسة.

٢. الوسط الحسابي (Mean):

يُشير الوسط الحسابي إلى مدى تمركز البيانات نحو قيمة معينة. فالوسط الحسابي لمجموعة من القيم أو المشاهدات لمتغير معين يساوي حاصل جمع (مجموع) تلك القيم أو المشاهدات أو البيانات مقسوماً على عددها، ويرمز له بالرمز (\bar{X}) .

ولغرض التحليل الإحصائي، يتم حساب الوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات الاستبيان

لتحديد مستوى استجابة أفراد وحدة المعاينة، للتعرف على مدى انحرافها عن وسطها الحسابي.

١. راجع: محمد، أماني موسى، التحليل الإحصائي للبيانات، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، الناشر مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، كلية الهندسة - جامعة القاهرة، الموقع على شبكة الإنترنت: www.capsu.com، ط ١، مارس ٢٠٠٧م، القاهرة، ص ٣٠.

٣. الانحراف المعياري: {SD} Standard Deviation

ويُستخدم لقياس درجة تباعد وتشتت استجابات أفراد وحدة المعاينة لكل عبارة من عبارات الاستبيان عن وسطها الحسابي، وذلك لمعرفة ثبات فقراته. ويُعرّف الانحراف المعياري عن طريق التباين، الذي يُعرف على أنه متوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي (أي أنه يساوي مجموع مربعات انحرافات القيم مقسوماً على عددها) ويُرمز له بالرمز (S^2) ، والجذر التربيعي للتباين (الجذر التربيعي لمتوسط انحرافات القيم) ينتج عنه مقياس من أهم وأدق مقاييس التشتت وهو الانحراف المعياري ويرمز له بالرمز (S) . يتم قياس التباين للمجتمع بالمعادلة (١) التالية:

$$\sigma^2 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N (X - \bar{X})^2 \quad (1)$$

وبالتالي فإنّ الانحراف المعياري للمجتمع يكون كما في المعادلة (٢) التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N (X - \bar{X})^2} \quad (2)$$

أما في حالة العينة التي حجمها (n) المأخوذة من المجتمع، فإنّ الانحراف المعياري في هذه الحالة يُرمز له بالرمز $\{S\}$ والتباين بالرمز (S^2) ، ويُعرف الانحراف المعياري للعينة بقسمة مجموع مربعات الانحرافات على $(n-1)$ ، أي الجذر التربيعي للتباين (S^2) ، وفقاً للمعادلة (4) التالية:

$$S^2 = \frac{1}{n-1} \sum_{i=1}^n (X - \bar{X})^2 \quad (3)$$

$$S = \sqrt{\frac{1}{n-1} \sum_{i=1}^n (X - \bar{X})^2} \quad (4)$$

١. المتوسط أو الوسط الحسابي يُعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية والأكثر استخداماً في الإحصاء والحياة العملية، إذ يُستخدم عادة في الكثير من المقارنات بين الظواهر المختلفة؛ ويرجع ذلك إلى بعض المميزات الهامة التي يتسم بها ومنها: أنه مقياس سهل حسابه ويخضع للعمليات الجبرية بسهولة، وأنه يأخذ في الاعتبار جميع القيم محل الدراسة، وأنه أكثر المقاييس استخداماً في الإحصاء. وبالمقابل يتسم الوسط الحسابي ببعض العيوب أهمها: أنه يتأثر بالقيم الشاذة (المتطرفة) وهي القيم الكبيرة جداً أو الصغيرة جداً مقارنةً بقيم باقي القيم، وأنه يصعب حسابه في حالة الجداول التكرارية المفتوحة، حيث يتطلب ذلك معرفة مركز كل فئة، وأنه لا يمكن حسابه في حالة البيانات الوصفية. (محمد، أماني موسى، المرجع السابق ص ٣٠-٣٣).

٢. يُعرّف الانحراف المتوسط بأنه: متوسط الانحرافات المطلقة للبيانات عن وسطها الحسابي، ويُرمز له بالرمز (\bar{X}) . والسبب في أخذ القيم المطلقة للانحرافات هو أن مجموع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي يساوي صفر. ولما كان من الصعب التعامل تحليلياً مع الانحراف المتوسط، دعت الحاجة إلى استخدام مقياس للتشتت بنفس قوة الانحراف المتوسط؛ لكي يكون من السهل التعامل معه تحليلياً. وبما أن الفكرة هي التخلص من الإشارات للانحرافات فإن تجميع الانحرافات يخلصنا من الإشارة. راجع: محمد، أماني موسى، المرجع السابق نفسه ص ٤٩.

وذلك في حالة البيانات المباشرة، حيث أن الانحراف المعياري للعينة {S} يعطى تقديراً أفضل للانحراف المعياري للمجتمع الذي أُخذت منه العينة.

٤. الارتباط والانحدار الخطي:

يكتسب قياس وتحديد درجة اتجاه العلاقة بين المتغيرات أهمية كبيرة في فهم الظواهر بمختلف أنواعها. وعندما يكون الأمر مُتعلقاً بمتغير واحد فإن مقاييس النزعة المركزية تصف القيمة التي تقع في مركز مجموعة البيانات، كما تصف مقاييس التشتت درجة انتشار وتبعثر وتوزيع هذه البيانات. ولكن عندما يتعلق الأمر بمتغيرين أو أكثر، فإن الحاجة تدعو إلى قياس وتحديد درجة واتجاه العلاقة بين المتغيرات أو الظواهر قيد الدراسة.^١ فدراسة البيانات التي يكون لأفرادها متغيران يتغيران معاً في وقت واحد، تقتضي معرفة نوع العلاقة التي تربط بينهما، ثم إيجاد مقاييس تقيس درجة هذه العلاقة. ثم بعد ذلك يتم استخدام العلاقات الموجودة بين هذه المتغيرات (العلاقات الإحصائية البينية) في التنبؤ بقيمة أحدها بدلالة المتغير (المتغيرات) الأخرى. ويمكن التعبير عن هذه العلاقات بدلالة خطية، لأن وجود علاقة أو ارتباط بين المتغيرات لا يعني بالضرورة إمكانية التعبير عن هذه العلاقة بالأرقام أو القيم الكمية كما قد يعبر عنها بالوصف. فالعلاقة الدالية بين متغيرين يُقصد بها أن المتغيرين يمكن ربطهما بمعادلة رياضية، بحيث إذا عُلمت قيمة أحدهما (المتغير المستقل) أمكن معرفة قيمة المتغير الآخر (المتغير التابع). وهذا يسمى الانحدار البسيط الذي يُعنى بدراسة العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالية، بحيث يمكن الاعتماد على المعلومات المتوفرة عن أحدهما للتنبؤ عن الآخر.^٢

٥. معامل ألفا كرونباخ: (Cronback Alpha)

يُستخدم لقياس ثبات أداة الدراسة ومقدار الاتساق الداخلي لعباراتها أو فقراتها (الاستبيان). أي أن معامل ألفا Alpha هو معامل الثبات الداخلي بين إجابات الباحثين من أفراد العينة، ومقياس درجة مصداقيتها، حيث يدل ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات، وأن الحصول على Alpha قيمتها (0.6) فما فوق تُعتبر مقبولة في البحوث الاجتماعية.

١. راجع: العصفور، صالح، الارتباط والانحدار البسيط، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تُعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد ٤٧، نوفمبر ٢٠٠٥م، السنة الرابعة، ص ٢.
٢. انظر: العصفور، صالح، المرجع السابق، والصفحة.

٦. اختيار (t) لعينة واحدة: (One Sample T-test)

هذا الاختبار لا يختلف كثيراً عن الاختبار الطبيعي في حالة العينات الكبيرة ولكنه أكثر دقة في حالة العينات الصغيرة. ويُستخدم اختبار (t) لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة لعينة واحدة، وبين المتوسط الافتراضي لمجتمع ما، وذلك بغرض التَحَقُّق من معنوية فقرات الاستبيان المُعدة مقارنةً بالوسط النظري للمجتمع (الافتراضي). ويتم حساب قيمة اختبار (t) وفقاً للمعادلة التالية:

$$t = \frac{\bar{X} - \mu}{S / \sqrt{n}}$$

حيث أن (\bar{X}) : هي قيمة متوسط العينة. (μ) : هي قيمة متوسط المجتمع. (S) : هي الانحراف المعياري للعينة. (n) : هي حجم العينة. تُقارن القيمة المحسوبة لاختبار (t) مع القيمة الجدولية له من جدول المساحة تحت منحنى (t)، وذلك من خلال تقاطع مستوى المعنوية (α) مع درجة الحرية $(n-1)$. في حالة استخدام الحزَم الإحصائية، يُنظر لقيمة (sig)، فإذا كانت $(0.005 \text{ or } 0.01) < \text{sig}$ ، فإن ذلك يدلُّ على وجود فروق جوهرية تقود إلى رفض فرض العدم، الذي يدلُّ على وجود فروق جوهرية^١.

المطلب الثالث: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

الوقوف على مدى الأهمية النسبية لكل الفقرات/العبارات الواردة في الاستبيان، يقتضي القيام بوصف هذا الاستبيان وصفاً إحصائياً لمُتغيّرات الدراسة، حيث يتم بيان وشرح خصائص البيانات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، ثمَّ عرض وتحليل الصِدق الذاتي والبنائي لعبارات الاستبيان، للتأكد من صدقيتها واتساقها الداخلي، وبالتالي صلاحيتها للقياس. كما أنه لأغراض دراسة قياس أثر التمويل الإسلامي في الاستقرار المالي في المصارف القطرية خلال فترة الدراسة، في ضوء إجابات الباحثين على أسئلة استبيان الدراسة، يتم الاعتماد على التوزيعات التكرارية لتلك الإجابات ونسبها المئوية بغرض الوصول إلى وسطها الحسابي والانحراف المعياري الخاص بها عن ذلك الوسط الحسابي. وحيث أنَّ هذه الدراسة قد اعتمدت على مقياس

١. راجع: بشير، سعد زغول، دليلك إلى البرنامج الإحصائي (SPSS)، الإصدار العاشر، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، جمهورية العراق، ٢٠٠٣، ص ١١٩ - ١٢٢.

ليكرت (Likert) الخماسي بصورة أساسية، ثم الثلاثي تارةً أخرى والثنائي تارةً ثالثة، فإنَّ مستوى كل عبارة في الاستبيان سيكون محصوراً بين أربعة مستويات (1-5) في حالة المقياس الخماسي، وبين مستويين (1-3) في حالة المقياس الثلاثي، وفي مستوى واحد (1-2) في حالة المقياس الثنائي. وقد كانت إجابات أفراد العينة موزعة على النحو الموصوف كالتالي:

١. خصائص البيانات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة الميدانية:

١.١. نوع المصرف:

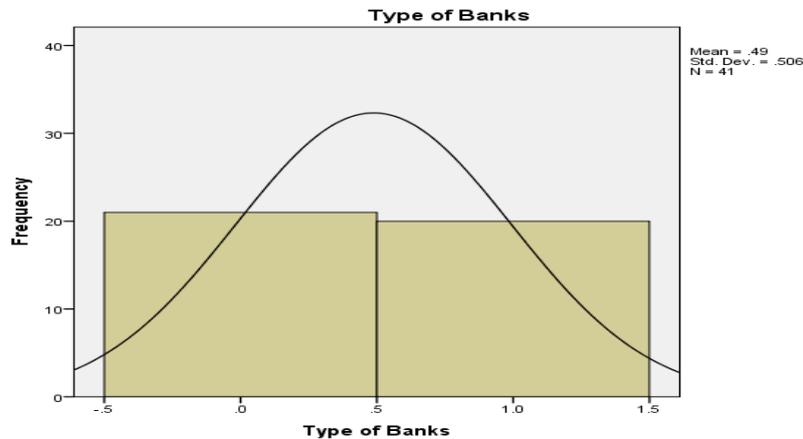
يُلاحظ من الجدول (26/2/6) والشكل (1/2/6) التاليين، أن هناك تقارباً كبيراً بين عدد ونسبة أفراد العينة من المصارف القطرية التقليدية والمصارف القطرية الإسلامية الذين استجابوا لتعبئة الاستبيان، فقد بلغ عددهم في المصارف التقليدية (21) رئيساً تنفيذياً بجانب رؤساء القطاعات الستة الأخرى المحددة في العينة، وبنسبة مئوية بلغت 51.2%، في حين بلغ العدد في المصارف الإسلامية (20) رئيساً تنفيذياً بجانب رؤساء القطاعات الستة الأخرى، وبنسبة مئوية بلغت 48.8%.

جدول (26/2/6): توزيع أفراد العينة حسب نوع المصرف

البيان	عدد كل نوع	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
مصارف تقليدية	21	51.2	51.2
مصارف إسلامية	20	48.8	100.0
الإجمالي	41	100.0	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

شكل (1/2/6): توزيع أفراد العينة حسب نوع المصرف



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

١ تخلف الرئيس التنفيذي لبنك قطر الدولي الإسلامي عن الاستجابة لتعبئة استبيان الدراسة.

١. ٢. اسم المصرف:

من الجدول (27/2/6) التالي، يُلاحظ التساوي التام بين عدد ونسبة أفراد العينة الذين استجابوا لتعبئة استبيان الدراسة في المصارف القطرية التقليدية الثلاثة (بنك قطر الوطني، بنك الدوحة، والبنك الأهلي) من جهة، وبين عدد ونسبة أفراد العينة في إثنين من المصارف القطرية الإسلامية (مصرف قطر الإسلامي، ومصرف الريان)، من جهةٍ أخرى. وذلك بواقع (7) أفراد في كلٍ منها وبنسبة بلغت 17.1% لكلٍ منها، بينما بلغ عدد أفراد العينة المُستجيبين من مصرف إسلامي واحد، وهو بنك قطر الدولي الإسلامي (6) أفراد وبنسبة بلغت 14.6%.

جدول (27/2/6): توزيع أفراد العينة حسب اسم المصرف

النسبة التراكمية	النسبة المتحصلة	النسبة المئوية	التكرار	البيان
17.1	17.1	17.1	7	مصرف الريان
34.1	17.1	17.1	7	مصرف قطر الإسلامي
51.2	17.1	17.1	7	بنك الدوحة
68.3	17.1	17.1	7	البنك الأهلي
85.4	17.1	17.1	7	بنك قطر الوطني
100.0	14.6	14.6	6	بنك قطر الدولي الإسلامي
	100.0	100.0	41	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

١. ٣. الوظيفة:

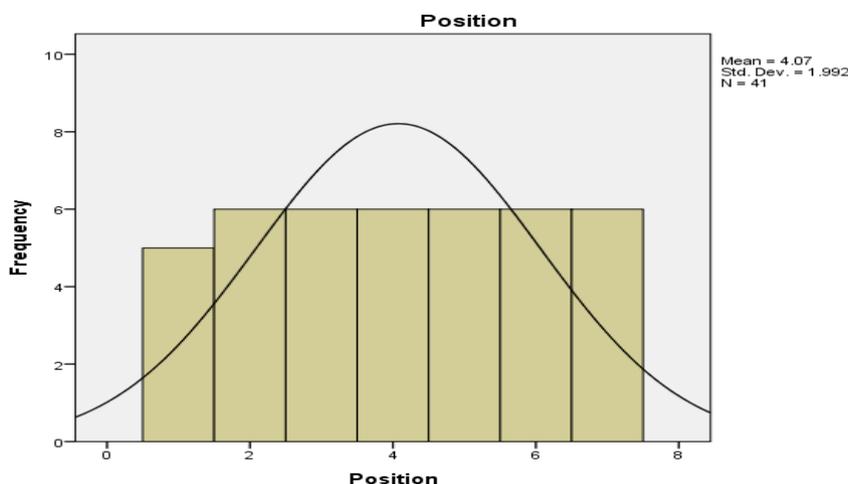
يُلاحظ من الجدول (28/2/6) والشكل (2/2/6) التاليين، الاستجابة التامة من كل رؤساء القطاعات الستة المحددين في العينة في المصارف الستة، بواقع (6) رئيس قطاع في كل مصرف، وبنسبة مئوية بلغت 14.6% لكلٍ منهم، في حين تخلف الرئيس التنفيذي لبنك قطر الدولي الإسلامي عن الاستجابة لتعبئة الاستبيان. ولهذا فقد بلغ عدد أفراد العينة الذين استجابوا لتعبئة الاستبيان من الرؤساء التنفيذيين في كل المصارف القطرية التقليدية والإسلامية (5)، حيث تخلف رئيس تنفيذي لمصرف إسلامي واحد عن الاستجابة لتعبئة الاستبيان، مما جعل نسبة هؤلاء الرؤساء التنفيذيين في كل المصارف تتخفّض إلى 12.2% مقارنةً برؤساء القطاعات الستة في نفس المصارف.

جدول (28/2/6): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة في المصرف

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتحصلة	النسبة التراكمية
رئيس تنفيذي	5	12.2	12.2	12.2
رئيس قطاع المخاطر	6	14.6	14.6	26.8
رئيس قطاع التدقيق الداخلي	6	14.6	14.6	41.5
رئيس قطاع تمويل الشركات	6	14.6	14.6	56.1
رئيس قطاع تمويل الأفراد	6	14.6	14.6	70.7
رئيس قطاع الاستراتيجيات والتطوير	6	14.6	14.6	85.4
رئيس قطاع الالتزام	6	14.6	14.6	100.0
الإجمالي	41	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث ٢٠١٨م

شكل (2/2/6): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة في المصرف



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

٤.١. المؤهل العلمي:

من الجدول (29/2/6) والشكل (3/2/6) التاليين، يُلاحظ أن النسبة الكبيرة من الباحثين من أفراد العينة وفقاً لمؤهلاتهم العلمية كانت بالتساوي لكل من حملة المؤهل الجامعي والماجستير المهني، حيث بلغ العدد لكلٍ منهما (12) وبنسبة مئوية بلغت 29.3% لكلٍ منهما أيضاً، وهي نسبة عالية تؤكد استقطاب المصارف القطرية عينة الدراسة لكوادر مهنية بمؤهلات عالية. ثم يليهم حملة الزمالة البالغ عددهم (7) أي بنسبة مئوية بلغت 17.1%، يليهم بالتساوي كلٌّ من حملة درجة الدكتوراه والدبلوم العالي بعد البكالوريوس، حيث بلغ العدد لكلٍ منهم (3)

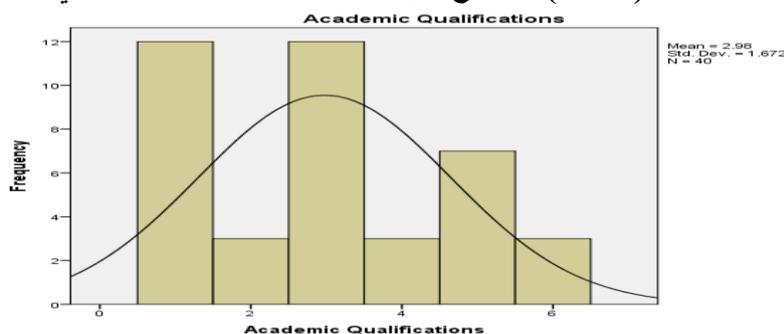
١ أحدهم في بنك الدوحة والآخر في بنك قطر الدولي الإسلامي والأخير في مصرف الريان.

وبنسبة مئوية بلغت 7.3% لكلٍ منهم أيضاً. بينما لم يُحدّد أحد المبحوثين من أفراد العينة (1) أي مؤهل علمي، على الرغم من تميّز ودقّة إجابته على الاستبيان¹. وقد بلغت نسبته المئوية 2.4% من المجموع الكلي لأفراد العينة، وهي نسبة قليلة جداً ويُمكن تجاهلها. وعلى هذا فإنّ النتائج السابقة تُدلّ على تنوّع ممتاز في المؤهلات العلمية الجامعية وما فوقها والشهادات المهنية في المصارف عينة الدراسة، حيث بلغ عددهم الإجمالي (40) من أصل (41)، أي بنسبة بلغت في جُملتها 97.6% وهي نسبة عالية جداً، مما يُساعد تلك المصارف في تحقيق أهدافها المرسومة ويُساهم في استقرارها. إلا أنه مع ذلك تبقى نسبة المبحوثين من أفراد العينة من حمّلة درجة الدكتوراه قليلة نسبياً، وبالتالي تقع على تلك المصارف مسؤولية زيادة هذه النسبة باستقطاب المزيد من أصحاب المؤهلات العلمية العالية من حمّلة درجة الدكتوراه، خاصةً في مجالات وتخصصات التمويل، وإدارة المخاطر والاستقرار المالي وغيرها.

جدول (29/2/6): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتحصلة	النسبة التراكمية
مؤهل جامعي	12	29.3	30.0	30.0
دبلوم عال بعد البكالوريوس	3	7.3	7.5	37.5
ماجستير مهني	12	29.3	30.0	67.5
ماجستير	3	7.3	7.5	75.0
زمالة	7	17.1	17.5	92.5
دكتوراه	3	7.3	7.5	100.0
الإجمالي	40	97.6	100.0	
بدون تحديد أي مؤهل علمي	1	2.4		
إجمالي	41	100.0		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م
شكل (3/2/6): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

١ هو رئيس قطاع الاستراتيجيات والتطوير في بنك قطر الدولي الإسلامي.

٥.١. تاريخ الحصول على المؤهل العلمي:

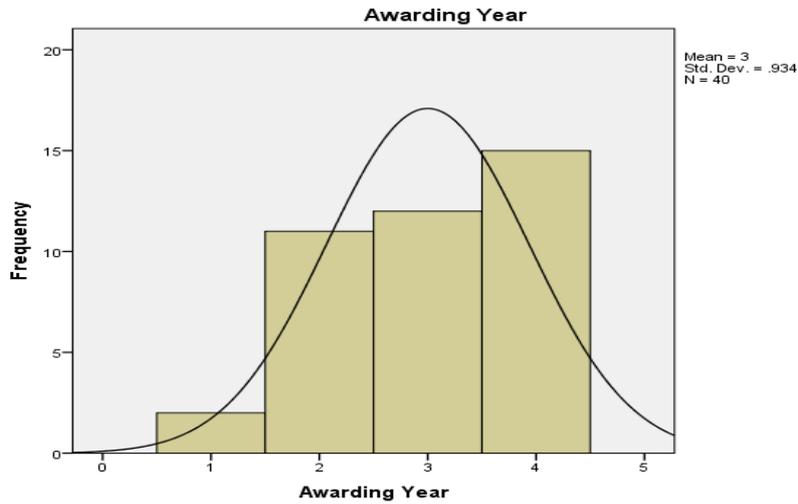
يُلاحظ من الجدول (30/2/6) والشكل (4/2/6) التاليين، أنَّ أعلى نسبة من المبحوثين من أفراد العينة من حيث تاريخ الحصول على المؤهل العلمي، كانت من نصيب الحاصلين على مؤهلاتهم العلمية وشهاداتهم المهنية منذ بداية الألفية الثالثة (أي من سنة 2000 وما بعدها)، وقد بلغ عددهم (15) رئيس تنفيذي أو رئيس قطاع من أصل (41) هم إجمالي العدد الكلي لأفراد العينة، ونسبة بلغت 36.6%، أي بمقدار أكثر من ثلث حجم العينة الكلي، يليهم في الترتيب أفراد العينة الذين حصلوا على مؤهلاتهم العلمية وشهاداتهم المهنية في فترة التسعينيات من القرن الماضي، حيث بلغ عددهم (12) ونسبة بلغت 29.3%، ثم يأتي بعدهم الحاصلين على مؤهلاتهم العلمية وشهاداتهم المهنية في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، البالغ عددهم (11) ونسبة بلغت 26.8%، في حين يأتي في المرتبة قبل الأخيرة الحاصلين على مؤهلاتهم العلمية وشهاداتهم المهنية في فترة السبعينيات من القرن الماضي، حيث بلغ عددهم (2) ونسبة بلغت 4.9%. ويأتي في المرتبة الأخيرة أحد المبحوثين من أفراد العينة (1) بدون تحديد تاريخ الحصول على المؤهل العلمي، ونسبة بلغت 2.4%، وهي نسبة قليلة جداً ولا تؤثر في التحليل بالمقارنة مع نسبة باقي أفراد العينة. وعلى ضوء ما جاء أعلاه، فإنَّ النتائج السابقة تُدُلُّ على تمتُّع المصارف عينة الدراسة بكوادر بشرية قيادية حديثة الحصول على مؤهلاتها العلمية وشهاداتها المهنية في سنوات ما بعد الألفية الثالثة بمقدار أكثر من ثلث حجم العينة الكلي حيث بلغ عددهم (15) من أصل (41) هم إجمالي العدد الكلي لأفراد العينة، ونسبة بلغت 36.6% كما دُكر سابقاً، وبمقدار الثلثين من حجم العينة الكلي، في فترة التسعينيات وما بعد الألفية الثالثة حيث بلغ عددهم التراكمي (27) من أصل (41)، أي بنسبة تراكمية بلغت حوالي 66%، وهي نسبة عالية نسبياً، وهذا يُساعد تلك المصارف في تحقيق أهدافها المرسومة وبُساهم في استقرارها.

جدول (30/2/6): توزيع أفراد العينة حسب تاريخ الحصول على المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المتحصلة	النسبة التراكمية
السبعينيات	2	4.9	5.0	5.0
الثمانينيات	11	26.8	27.5	32.5
التسعينيات	12	29.3	30.0	62.5
الألفية وما بعدها	15	36.6	37.5	100.0
الإجمالي	40	97.6	100.0	
بدون تحديد تاريخ	1	2.4	5.0	
الإجمالي الكلي	41	100.0	27.5	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

شكل (4/2/6): توزيع أفراد العينة حسب تاريخ الحصول على المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

٦.١. عدد سنوات الخدمة في المصرف:

من الجدول (31/2/6) والشكل (5/2/6) التاليين يُلاحظ، أنَّ أعلى نسبة من المبحوثين من أفراد العينة من حيث عدد سنوات الخدمة في المصرف، كانت لسنوات الخدمة بين (5 سنوات وأقل من 10 سنوات) حيث بلغ عددهم (11) رئيس تنفيذي أو رئيس قطاع ونسبة مئوية بلغت 26.8%، يليها أفراد العينة الذين تبلغ سنوات خدمتهم في المصرف أقل من 5 سنوات والبالغ عددهم (9) ونسبة مئوية بلغت 22.0%، ثمَّ يليهم أفراد العينة الذين تبلغ سنوات خدمتهم في المصرف بين (10 سنوات وأقل من 15 سنة) ويبلغ عددهم (8) ونسبة مئوية تبلغ 19.5%، ثمَّ يأتي الذين تبلغ سنوات خدمتهم في المصرف بين (15 سنوات وأقل من 20 سنة) ويبلغ

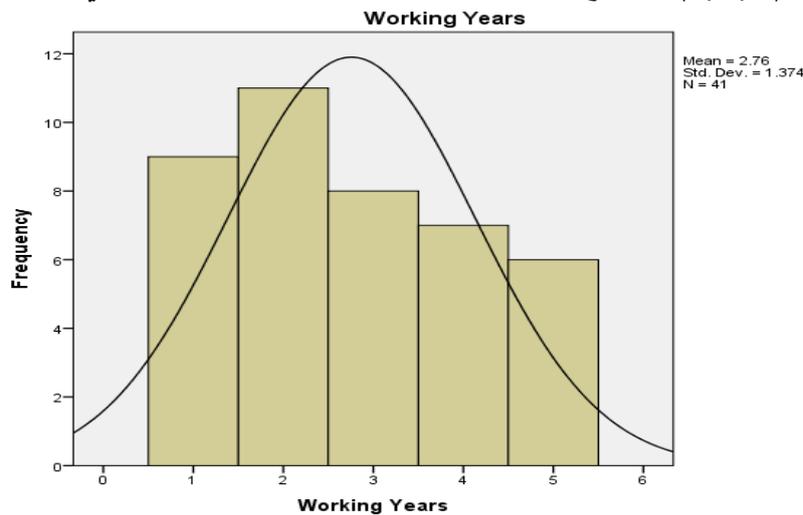
عدددهم (7) ونسبة مئوية تبلغ 17.1%، في حين أقل نسبة كانت للذين تبلغ سنوات خدمتهم في المصرف من (20) سنة فأكثر وكان عدددهم (6) ونسبتهم المئوية تبلغ 14.6%.

جدول (31/2/6) توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في المصرف

النسبة التراكمية	النسبة المتحصلة	النسبة المئوية	التكرار	البيان
22.0	22.0	22.0	9	أقل من ٥ سنوات
48.8	26.8	26.8	11	٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات
68.3	19.5	19.5	8	١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة
85.4	17.1	17.1	7	١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة
100.0	14.6	14.6	6	٢٠ سنة وأكثر
	100.0	100.0	41	إجمالي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

شكل (5/2/6): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة في المصرف



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

٧.١. عدد سنوات الخبرة قبل الخدمة في المصرف:

من الجدول (32/2/6) والشكل (6/2/6) التاليين يُلاحظ، أنّ أعلى نسبة من المبحوثين من أفراد العينة من حيث عدد سنوات الخبرة قبل الخدمة في المصرف، كانت للذين تبلغ سنوات خبرتهم قبل الخدمة في المصرف بين (15 سنة وأقل من 20 سنة) حيث بلغ عدددهم (13) رئيس تنفيذي أو رئيس قطاع ونسبة مئوية بلغت 31.7%، يليها أفراد العينة الذين تبلغ سنوات خبرتهم قبل الخدمة في المصرف بين (10 سنوات وأقل من 15 سنة) والبالغ عدددهم (8) ونسبة مئوية بلغت 19.5%، ثمّ يليهم أفراد العينة الذين تبلغ سنوات خبرتهم قبل الخدمة في المصرف

بين (5 سنوات وأقل من 10 سنوات) ويبلغ عددهم (7) ونسبة مئوية تبلغ 17.1%، ثم يأتي الذين تبلغ سنوات خبرتهم قبل الخدمة في المصرف (20) سنة فأكثر ويبلغ عددهم (6) ونسبة مئوية تبلغ 14.6%، في حين جاءت أقل نسبة للذين تبلغ سنوات خبرتهم قبل الخدمة في المصرف أقل من (5) سنوات وكان عددهم (5) ونسبتهم المئوية تبلغ 12.2%.

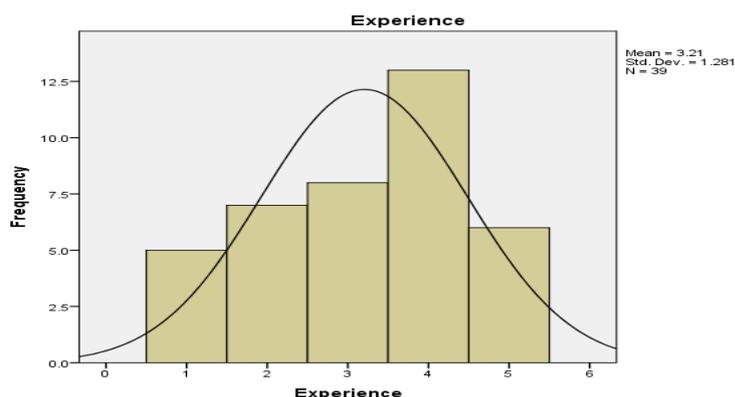
وعلى ضوء ما سبق، فإن النتائج السابقة تدلُّ بوضوح على أن المصارف القطرية بعينة الدراسة، خاصة الإسلامية منها قد استقطبت كوادر بشرية قيادية بخبرات مصرفية تقليدية سابقة تبلغ حوالي (20) سنة وبأعلى نسبة تبلغ حوالي 32.0% كما يُبينها الجدول (32/2/6) التالي.

جدول (32/2/6): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة قبل الخدمة في المصرف

النسبة التراكمية	النسبة المتحصلة	النسبة المئوية	التكرار	البيان
12.8	12.8	12.2	5	أقل من ٥ سنوات
30.8	17.9	17.1	7	٥ سنوات وأقل من ١٠ سنوات
51.3	20.5	19.5	8	١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة
84.6	33.3	31.7	13	١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة
100.0	15.4	14.6	6	٢٠ سنة وأكثر
	100.0	95.1	39	الإجمالي
		4.9	2	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

شكل (6/2/6): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة قبل الخدمة في المصرف



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

٢. ثبات وصدق عبارات الاستبيان:

المقصود بالثبات هو أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا تم استخدامه أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، وأن الغرض منه هو معرفة مدى الدقة والاتساق الداخلي للقياسات

المُتَحَصِّل عليها مما يقيسه الاختبار (صِدق البناء الداخلي للعبارات). ومن أهم الوسائل استخداماً في تقدير ثبات المقياس معادلة ألفا كرونباخ، وقد أختارها الباحث لملائمتها.

وأما الصِدق، فالمقصود به هو أنه مقياس يُستخدم لمعرفة درجة مصداقية المبحوثين من أفراد العينة من خلال إجاباتهم على سؤال (مقياس) معين. ويتم احتساب الصِدق بطرق متعددة أيسرها أنه يُمَثَل الجزر التربيعي لمعامل الثبات، (أي أن الصِدق = الجزر التربيعي لمعامل الثبات). وتتراوح قيمة كل من الصِدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصِدق الذاتي للاستبيان هو مقياس الأداة لما وُضِعَت له. ومقياس الصِدق هو معرفة صلاحية الأداة (الاستبيان مثلاً) لما وُضِعَت له.

لغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة، وهي الاستبيان، من أنه يقيس المتغيرات المراد قياسها بالإضافة للتحقق من صدقيته وبالتالي التأكد من صالحيته لما وُضِعَ له، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronback Alpha لقياس ثبات الاستبيان ومقدار ثبات الاتساق الداخلي والتماسك بين عباراته أو فقراته. وذلك لأن معامل ألفا Alpha هو معامل الثبات الداخلي بين إجابات المبحوثين من أفراد العينة، ومقياس درجة مصداقيتها، حيث يدل ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات، وأن الحصول على Alpha قيمتها (0.6) فما فوق تُعتبر مقبولة في البحوث الاجتماعية. ولهذا قام الباحث بتطبيق صيغة Cronback Alpha بهدف التحقق من ثبات الاستبيان باعتباره الأداة الرئيسة لهذه الدراسة، وذلك من خلال الخيارات التي تُعبر عن إجابات أفراد العينة.

وفيما يلي عرض لنتائج الثبات والصِدق الذاتي لفقرات/عبارات كل محور من محاور الاستبيان، ونتائج الثبات والصِدق الذاتي لفقرات/عبارات الاستبيان ككل بحسب كل محور.

٢. ١. ثبات وصِدق عبارات محاور الاستبيان:

يوضح الجدول (33/2/6) التالي نتائج الثبات والصِدق الذاتي لعبارات كل محور من محاور الاستبيان.

جدول (33/2/6) معامل ارتباط عبارات محاور الاستبيان لقياس الصدق الذاتي وثبات
الاتساق الداخلي للفقرات

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
دالة	0.481	١. للمصرف نظام متبع لإدارة المخاطر.
دالة	0.575	٢. هناك شعبة/ لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة والتحكم فيها في المصرف
دالة	0.569	٣. للمصرف مواجهات عامة/ قواعد داخلية وإجراءات جيدة معنية بنظام إدارة المخاطر.
دالة	0.415	٤. يطبق المصرف نظام مراقبة داخلية كافي للتعامل فوراً مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل أو من غيرها.
دالة	0.613	٥. يتبع المصرف نظام تقرير دوري عن إدارة المخاطر مخصص لكبار الموظفين ولإدارة العليا.
دالة	0.635	٦. المراجع الداخلي في المصرف يكون مسؤولاً عن مراجعة نظم إدارة المخاطر والموجهات الإرشادية والتقارير الخاصة بذلك والتحقق منها.
دالة	0.368	٧. للمصرف خطة طوارئ لمقابلة الكوارث والحوادث.
دالة	0.530	٨. يأخذ المصرف في الحسبان مسألة أن لا تختلط مخاطر حسابات الاستثمار مع مخاطر الحسابات الجارية.
دالة	0.675	٩. تطبيق معايير لجنة بازل في المصارف الإسلامية يكون بدرجة متساوية مع المصارف التقليدية.
دالة	0.743	١٠. يمكن للمشرفين/المراقبين تقييم المخاطر الحقيقية الملازمة للمصارف الإسلامية.
غير دالة	0.034	١١. يتم تقييم المركز المالي والأرباح/ الخسائر في المصرف:
دالة	0.509	١٢. يُفضّل المصرف إعادة تقييم الأصول المؤجرة على أساس معدل العائد الإرشادي + هامش الربح
غير دالة	0.216-	١٣. متطلبات رأس المال بالنسبة للمصارف الإسلامية مقارنةً بنظيراتها التقليدية ستكون:
١٤. معامل ارتباط عبارات المحور الثاني		
		١٥. القضايا المتعلقة بمخاطر كفاية وفعالية إطار عمل إدارة المخاطر والحوكمة بالبنك:
دالة	0.854	أ. يهتم مصرفكم بفحص كفاية وفعالية دائرة إدارة المخاطر فيما يتعلق بالتكليف والسياسات والإجراءات والمنهجيات والضوابط الرقابية والتي تشمل تعريف ومراقبة مدى الرغبة لتحمل المخاطر.
دالة	0.786	ب. يقوم المصرف بتعريف مخاطر السوق وتحديدها كمياً ومراقبتها.
دالة	0.895	ج. يقوم المصرف بتعريف مخاطر السيولة وتحديدها كمياً ومراقبتها؟
دالة	0.903	د. يقوم المصرف بتعريف مخاطر العملات الأجنبية وتحديدها كمياً ومراقبتها.
دالة	0.899	هـ. يقوم المصرف بتعريف مخاطر أسعار الفائدة وتحديدها كمياً ومراقبتها.
دالة	0.769	و. يهتم المصرف بفحص كفاية الأنظمة والضوابط الرقابية.
		١٦. الالتزام بالقضايا التالية المتعلقة بالحوكمة والضوابط الرقابية الداخلية والإشراف داخل المصرف، بما في ذلك الإشراف على الشركات التابعة والفروع عبر البحار:
دالة	0.627	أ. يقوم المصرف بفحص كفاية وفعالية الإشراف والسياسات والإجراءات الخاصة بمجلس

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
		الإدارة والإدارة العليا
دالة	0.641	ب. هل قوم المصرف بفحص كفاية وفعالية إجراءات الحوكمة المؤسسية والإشراف.
دالة	0.685	ج. يقوم المصرف بفحص كفاية إطار عمل الضوابط الرقابية الداخلية لديه.
دالة	0.710	د. هل يقوم المصرف بفحص كفاية وفعالية إشرافه على الفروع والشركات التابعة عبر البحار.
		١٧. مخاطر إدارة رأس المال والسيولة:
دالة	0.766	أ. يقوم المصرف بفحص تنفيذ تنظيمات بازل الرئيسية (بما في ذلك الشريحة ١ و ٢ و ٣).
دالة	0.684	ب. يقوم المصرف بفحص كفاية وصرامة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعمليات اختبار الضغوط وفقاً لتنظيمات مصرف قطر المركزي.
دالة	0.796	ج. يقوم المصرف بفحص رأس المال وتخطيط السيولة خاصةً للبنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي
دالة	0.634	د. يقوم المصرف بفحص تنفيذ تنظيمات مصرف قطر المركزي فيما يرتبط بمعدلات كفاية السيولة.
		١٨. مخاطر جودة الموجودات (الاستثمارات والقروض والسلف):
دالة	0.403	أ. يقوم المصرف بفحص عمليات منح الائتمان (التسهيلات المباشرة وغير المباشرة)، بما في ذلك مراقبة وإدارة العمر الإنتاجي ووضع المخصصات.
دالة	0.536	ب. يقوم المصرف بفحص عملية وإدارة الضمانات، بما في ذلك المراقبة والتقييم.
		١٩. مخاطر الأدوات المالية المشتقة:
دالة	0.380	يقوم المصرف بفحص عملياته لتحديد وتسجيل وتقييم ومراقبة الأدوات المالية المشتقة.
معامل ارتباط عبارات المحور الثالث		
دالة	0.500	٢٠. للمصرف نظام حاسب آلي مساعد لقياس تقلبات العائدات وإدارة المخاطر.
دالة	0.759	٢١. يُوجد لدى المصرف سياسة واضحة لتحسين جودة الأصول.
دالة	0.614	٢٢. للمصرف نظام مساعد مطبق خاص بالتقييم الكمي للملاءة المالية للمقترضين منه.
دالة	0.724	٢٣. يأخذ المصرف بالمواعيد الإرشادية الخاصة بنظام المصادقة على القروض واستخدامها لهذا الغرض.
دالة	0.597	٢٤. يضع المصرف حدود لأقصى تمويل لصالح المقترض الواحد.
دالة	0.607	٢٥. يقوم المصرف بمراقبة الحدود القصوى للتمويل الممنوح لصالح المقترض الواحد بعناية.
دالة	0.480	٢٦. يضع المصرف معادلات الأرباح على التمويل آخذاً في الاعتبار تصنيف (جودة) القرض.
دالة	0.492	٢٧. يُوجد لدى المصرف نظام مُطبق لإدارة القروض المتعثرة.
دالة	0.593	٢٨. يقوم المصرف وبصورة منتظمة (أسبوعياً مثلاً) بعمل سلم آجال القروض وفق مواقيت تسويتها ويتحكم بالتالي في فجوات التدفقات النقدية.
دالة	0.627	٢٩. يقوم المصرف وبصورة منتظمة بالتحليل الصوري (المحاكاة) وقياس المخاطرة (درجة الحساسية) المرتبطة بمعدل الفائدة القياسي.
دالة	0.437	٣٠. يقوم المصرف بالتجهيزات الخلفية المساعدة للبرامج الإلكترونية وبرامج حفظ الملفات.
دالة	0.335	٣١. يلجأ المصرف لإصدار سندات (تصكيك) بغرض جمع أموال لاستثمارات/ مشاريع بعينها.
دالة	0.466	٣٢. عند استحداث منتج أو نظام جديد لإدارة المخاطر، يحصل المصرف على موافقة من هيئة

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
		الرقابة الشرعية. (للمصارف الإسلامية فقط).
غير دالة	0.364	٣٣. يشجع المصرف الدراسات الخاصة بتطوير أدوات وطرق إسلامية لإدارة المخاطر. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.539	٣٤. يوجد في المصرف فصل وظيفي بين مهام من يؤدون أعمال تبدأ منها المخاطر ومهام من يقومون بأعمال تتصل بإدارة المخاطر والسيطرة عليها.
غير دالة	0.157	٣٥. يوجد لدى للمصرف احتياطي يُستخدم في زيادة نصيب (معدل العائد) المودعين من الأرباح خلال الفترات التي يكون فيها الأداء متدنياً. (للمصارف الإسلامية فقط).
معامل ارتباط عبارات المحور الرابع		
		٣٦. يقوم المصرف بإعداد التقارير الآتية خلال فترات زمنية منتظمة:
دالة	0.736	أ. تقرير رأس المال المخاطر
دالة	0.538	ب. تقرير مخاطرة الائتمان
دالة	0.759	ج. تقرير متوسط مخاطر السوق
دالة	0.814	د. تقرير مخاطرة سعر الفائدة
دالة	0.814	هـ. تقرير مخاطرة السيولة
دالة	0.831	و. تقرير مخاطرة العملات الحرة (سعر الصرف)
دالة	0.673	ز. تقرير مخاطرة التعامل في أسواق السلع والأسهم
دالة	0.801	ك. تقرير مخاطر التشغيل
دالة	0.858	ل. تقرير المخاطر السيادية (القطرية)
		٣٧. يستخدم المصرف الإجراءات / الطرق الآتية لتحليل المخاطر:
دالة	0.519	أ. تصنيف الجدارة المالية للمستثمرين الذين قد يتعاملون مع مصرفكم
دالة	0.823	ب. تحليل الفجوة
دالة	0.744	ج. تحليل الفترة (المهلة)
دالة	0.546	د. تحليل مماثلة آجال الأصول والخصوم
دالة	0.678	هـ. العائدات من استثمارات بها مخاطر
دالة	0.594	ذ. قيمة الأصول مع المخاطر المصاحبة لها
دالة	0.594	ر. مناهج المحاكاة (التحليل السوري)
دالة	0.706	ز. تقديرات لنتائج أسوأ الاحتمالات في العمل
دالة	0.442	س. العائد المعدل (وفق المخاطر) على رأس المال
غير دالة	0.307	م. نظام التقييم الداخلي
		٣٨. للمصرف سياسة لتنوع الاستثمارات عبر:
دالة	0.714	أ. الدول المختلفة (التوزيع الجغرافي)
دالة	0.606	ب. القطاعات المختلفة (مثل الصناعة أو التجارة أو غيرها)
دالة	0.595	ج. الصناعات المختلفة (مثل شركات الطيران أو أعمال التجزئة وغيرها)
		٣٩. تتفقد المعايير المحاسبية التي يستخدمها المصرف:
غير دالة	0.316	أ. بالمعايير الدولية.

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارة
غير دالة	0.462	ب. معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.637	٤٠. يقوم المصرف بإعادة تقييم الضمانات (العينية) بصورة دورية.
دالة	0.537	٤١. يتأكد المصرف من أن الضامن يضمن القروض بعزم صادق من خلال توثيق عقد الضمان
دالة	0.424	٤٢.٤١. في حالة قيامه بتقديم قروض خارجية، يقوم المصرف بمراجعة منتظمة للتصنيف المالي للدولة التي يتم فيها القرض.
دالة	0.496	٤٣.٤٢. يقوم المصرف بتحويل بعض أرباح المساهمين لصالح المودعين، للمحافظة على معدل العائد مماثلاً لما تمنحه المصارف الأخرى.
دالة	0.691	٤٤. يقوم المصرف بمراقبة الأداء في أعمال المقترضين منه بعد منحهم التمويل.
معامل ارتباط عبارات المحور الخامس		
٤٥. هل يتعامل المصرف في السوق الحاضر أو أي من أسواق المشتقات المالية الآتية لأغراض التغطية أو الاحتماء لإدارة المخاطر؟		
دالة	0.520	العملات - الحاضر
دالة	0.558	العملات - الأجل
دالة	0.637	العملات - المستقبلات
دالة	0.426	العملات - الخيارات
دالة	0.587	العملات - المقايضات
دالة	0.435	السلع - الحاضر
دالة	0.598	السلع - الأجل
دالة	0.553	السلع - المستقبلات
دالة	0.701	السلع - الخيارات
دالة	0.553	السلع - المقايضات
دالة	0.392	الأسهم - الحاضر
دالة	0.553	الأسهم - الأجل
دالة	0.553	الأسهم - المستقبلات
دالة	0.500	الأسهم - الخيارات
دالة	0.718	الأسهم - المقايضات
دالة	0.615	سعر الفائدة - الحاضر
دالة	0.718	سعر الفائدة - الأجل
دالة	0.637	سعر الفائدة - المستقبلات
دالة	0.406	سعر الفائدة - الخيارات
دالة	0.590	سعر الفائدة - المقايضات
٤٦. هل يتعامل المصرف في السوق الحاضر أو في أي من أسواق المشتقات المالية الآتية بغرض الحصول على دخل أو عائدات؟		
دالة	0.601	العملات - الحاضر
دالة	0.672	العملات - الأجل
دالة	0.752	العملات - المستقبلات

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
دالة	0.610	العملات - الخيارات
دالة	0.649	العملات - المقايضات
دالة	0.545	السلع - الحاضر
دالة	0.598	السلع - الأجل
دالة	0.553	السلع - المستقبلات
دالة	0.701	السلع - الخيارات
دالة	0.553	السلع - المقايضات
دالة	0.532	العملات - الحاضر
دالة	0.701	الأسهم - الحاضر
دالة	0.701	الأسهم - الأجل
دالة	0.553	الأسهم - المستقبلات
دالة	0.718	الأسهم - الخيارات
دالة	0.686	الأسهم - المقايضات
دالة	0.700	سعر الفائدة - الحاضر
دالة	0.752	سعر الفائدة - الأجل
دالة	0.672	سعر الفائدة - المستقبلات
دالة	0.713	سعر الفائدة - الخيارات
دالة	0.601	سعر الفائدة - المقايضات
معامل ارتباط عبارات المحور السادس		
٤٧. مخاطر الائتمان الناتجة من أن الطرف الآخر سيفشل في الوفاء بالتزاماته في وقتها ووفق الشروط المتفق عليها.		
غير دالة	0.441	أ. المخاطرة العامة
غير دالة	0.287	ب. المراوحة
دالة	0.529	ج. المضاربة
غير دالة	0.400	د. المشاركة
غير دالة	0.347	هـ. الإجارة
دالة	0.721	و. الاستصناع
دالة	0.567	ز. السلم
دالة	0.513	ك. المشاركة المتناقصة
٤٨. مخاطر معدل هامش الربح التي تنشأ من تغيرات مستوى سعر الفائدة السائد في السوق أو السعر المرجعي:		
غير دالة	0.292	أ. المخاطرة العامة
دالة	0.692	ب. المراوحة
دالة	0.774	ج. المضاربة
غير دالة	0.335	د. المشاركة
دالة	0.622	هـ. الإجارة

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
دالة	0.822	و. الاستصناع
دالة	0.500	ز. السلم
غير دالة	0.434	ك. المشاركة المتناقضة
٤٩. مخاطر السيولة وهي مخاطرة عدم كفاية السيولة لمقابلة متطلبات التشغيل العادية ولاستغلال فرص الاستثمار.		
غير دالة	0.369	أ. المخاطرة العامة
دالة	0.681	ب. المراوحة
دالة	0.599	ج. المضاربة
دالة	0.490	د. المشاركة
دالة	0.677	هـ. الإجارة
دالة	0.585	و. الاستصناع
دالة	0.557	ز. السلم
دالة	0.544	ك. المشاركة المتناقضة
٥٠. مخاطرة تحدث من أدوات مالية يتم تداولها في أسواق نشيطة (أسواق سلع وأسهم)		
دالة	0.802	أ. المخاطرة العامة
دالة	0.777	ب. المراوحة
دالة	0.498	ج. المضاربة
غير دالة	0.264	د. المشاركة
دالة	0.690	هـ. الإجارة
دالة	0.690	و. الاستصناع
غير دالة	0.310	ز. السلم
دالة	0.724	ك. المشاركة المتناقضة
٥١. مخاطر الخسائر التي تحدث بسبب عدم كفاية أو توقف عمليات التشغيل (الإنتاج) أو من أخطاء العنصر البشري (فساد ذمم/ عدم كفاءة) أو أعطال/ أخطاء نظم التشغيل.		
دالة	0.664	أ. المخاطرة العامة
دالة	0.716	ب. المراوحة
دالة	0.794	ج. المضاربة
دالة	0.621	د. المشاركة
دالة	0.665	هـ. الإجارة
دالة	0.484	و. الاستصناع
دالة	0.497	ز. السلم
دالة	0.613	ك. المشاركة المتناقضة
معامل ارتباط عبارات المحور السابع		
٥٢. ما هو تقييمكم للقضايا التالية وفق درجة خطورتها:		
دالة	0.658	أ. عائد منخفض على الودائع سيؤدي إلى سحب أرصدة الودائع.

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبارة
دالة	0.718	ب. يعتقد المودعون أن المصرف مسئول عن انخفاض العائد على ودائعهم.
دالة	0.668	ج. يجب أن يكون العائد على الودائع مماثلاً لما تمنحه المصارف الأخرى.
معامل ارتباط عبارات المحور الثامن		
		٥٢. ما هو تقييمكم للقضايا التالية وفق درجة خطورتها:
غير دالة	0.272	د. عدم وجود أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل يمكن تداولها في الأسواق الثانوية.
دالة	0.899	هـ. عدم وجود أسواق نقد لاقتراض أموال عند الحاجة.
دالة	0.523	و. عدم إمكانية إعادة تقييم الأصول ذات العائد الثابت (مثل المرابحة) عندما يتغير معدل العائد القياسي.
دالة	0.713	ز. عدم إمكانية استخدام المشتقات للتغطية.
دالة	0.651	ك. عدم وجود نظام قانوني لمعالجة حالات المعسرين.
دالة	0.691	ل. عدم وجود إطار رقابي للمصارف الإسلامية.
دالة	0.811	م. عدم فهم طبيعة المخاطر المصاحبة لصيغ التمويل الإسلامية.
معامل ارتباط عبارات المحور التاسع		
		٥٤. آلية ومنهجية التأكد من الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية:
غير دالة	0.400	أ. هناك هيئة رقابية شرعية في المصرف.
دالة	0.479	ب. يتم اختيار أو تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين في المصرف.
دالة	0.367	ج. هناك عدد كافي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للقيام باعتماد المعاملات المالية المختلفة للمصرف.
غير دالة	0.310	د. هناك ميثاق محاسبة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
غير دالة	0.191	هـ. تلتزم هيئة الرقابة الشرعية في المصرف بالفتوى الشرعية للدولة.
غير دالة	0.242	و. تستشير هيئة الرقابة الشرعية في المصرف وتستأنس برأي المختصين المهنيين من الاقتصاديين والمحاسبين والقانونيين وغيرهم، قبل عملية اتخاذ القرار بشأن شرعية أو عدم شرعية المعاملات المالية.
		ز. يعتبر المصرف الشروط التالية ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها، عند اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:
---	---	- الكفاءة
---	---	- التجربة والخبرة
---	---	- السمعة الحسنة
---	---	- الأمانة والنزاهة
غير دالة	0.315	- الولاء
غير دالة	0.399	- الاجتهاد والرصانة
---	---	- الحكمة
---	---	- المصداقية
غير دالة	0.140	- المعرفة الواسعة والعميقة بمذاهب الفقه الإسلامي القديمة والحديثة

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
غير دالة	0.080-	- الإلمام بأساسيات الاقتصاد والإدارة
دالة	0.472	ح. يقوم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بتدريب ممثليين للمصرف على الجوانب الشرعية للعمل المصرفي.
دالة	0.484	ط. يحرص المصرف على تدريب وتطوير أعضاء هيئة الرقابة الشرعية باستمرار للإحاطة بالمستجدات.
دالة	0.682	ي. يقوم المصرف بانتظام بتقييم المساهمة البحثية الفردية والجماعية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
غير دالة	0.398	ك. تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية في الهيكل التنظيمي للمصرف.
غير دالة	0.328	ل. تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بكامل الصلاحيات لاتخاذ القرارات بشأن المعاملات المالية في المصرف.
دالة	0.425	م. يتم توفير كل المعلومات المالية الضرورية وغيرها لهيئة الرقابة الشرعية قبل عقد اجتماعاتها بشأن المعاملات المالية للمصرف.
دالة	0.612	ن. يُحيط المصرف أعمال هيئة الرقابة الشرعية بالسرية التامة.
دالة	0.740	س. يقوم المصرف بالرقابة الداخلية والخارجية للتأكد من تجانس واتساجم قرارات هيئة الرقابة الشرعية.
دالة	0.531	ع. تشتمل المراجعة الداخلية والخارجية في المصرف على التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
دالة	0.605	ف. تطلع هيئة الرقابة الشرعية على كل وديعة في حسابات المصرف.
دالة	0.673	ص. تستعرض هيئة الرقابة الشرعية كل عملية اقتراض في المصرف.
دالة	0.582	ق. تستعرض هيئة الرقابة الشرعية كل عملية استثمار في المصرف.
دالة	0.529	ر. تعتمد هيئة الرقابة الشرعية كل أنواع العقود المختلفة في المصرف.
غير دالة	0.083	ش. يحتفظ المصرف بأي إيرادات يتضح أنها غير مشروعة عن طريق هيئة الرقابة الشرعية.
معامل ارتباط عبارات المحور العاشر		
		٥٥. عقد المرابحة:
دالة	0.862	أ. لا يقوم المصرف بفرض غرامة تأخير سداد الأقساط على العميل.
غير دالة	0.226	ب. يقوم المصرف بتملك السلعة وحيازتها قبل بيعها للعميل بالمرابحة.
		٥٦. عقد الإستصناع:
دالة	0.532	أ. لدى المصرف إجراء يمنع من أن يكون الصانع نفسه هو المستصنع، أي طالب السلعة المصنعة.
غير دالة	0.089	ب. في حالة الإستصناع الموازي، يقوم المصرف بالتخطيط لإصدار عقدين.
		٥٧. عقد الإجارة:
غير دالة	0.397	أ. لدى المصرف إجراء يُمكن/يؤكد أن محل الإجارة يُستخدم بصورة متوافقة مع الشريعة الإسلامية
غير دالة	0.344	ب. تقع مسؤولية صيانة موضوع الإجارة على المصرف.
دالة	0.885	ج. لا يقوم المصرف بفرض غرامة تأخير سداد الأقساط على العميل.

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
معامل ارتباط عبارات المحور الحادي عشر		
		٥٨. عقد المشاركة / المضاربة:
دالة	0.668	أ. يتطلب عقد المشاركة / المضاربة خطة عمل من المصرف.
دالة	0.797	ب. يُخطط المصرف لمراقبة وتقييم المشروعات الممولة بهذه العقود.
دالة	0.764	ج. يلتزم المصرف بصورة جازمة بنسبة تقسيم الربح المتفق عليها مسبقاً عند توقيع العقد.
		٥٩. مسؤوليات عقود الأمانة (المسؤوليات الاستثمارية):
دالة	0.722	أ. لدى المصرف سجلات تاريخية ضمن البيانات الداخلية توضح حسابات الاستثمار الخاصة به من موارده الذاتية.
دالة	0.475	ب. للمصرف خطة استثمار مستقلة تضمن لعملائه الحد الأدنى من الأرباح.
غير دالة	0.082	ج. لا يقوم المصرف بتحديد نسبة محددة مسبقاً من الأرباح لعملائه قبل إبرام عقد المشاركة/المضاربة معهم
دالة	0.674	د. يقوم المصرف بفصل حسابات الاستثمار المطلقة من حسابات الاستثمار المُقيدة.
دالة	0.661	هـ. يضع المصرف خطة تواصل لإخطار أصحاب الودائع في الصناديق الاستثمارية حول المخاطر الحاصلة بالفعل ونتائج الأداء المحققة.
معامل ارتباط عبارات المحور الثاني عشر		
		٦٠. بيان رأيكم حول القضايا التالية المتعلقة بتنظيم المخاطر التشغيلية في مصرفكم:
دالة	0.524	أ. للمصرف لجنة أو وحدة أو إدارة مستقلة مسؤولة عن إدارة المخاطر التشغيلية.
دالة	0.596	ب. تشمل مسؤوليات هذه الإدارة: وضع وتطوير السياسات والإجراءات، وتصميم وتطبيق نظام لإدارة التقارير، وتطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف.
دالة	0.636	ج. الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر التشغيلية متكاملة مع الرقابة الدائمة على المخاطر بالمصرف.
دالة	0.746	د. للمصرف نظام لإدارة المخاطر التشغيلية، مكتوب وموثق بطريقة سليمة، من حيث وصف مهام الإدارة، والسياسة المتبعة لتوصيف المنهج المتبع في تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر لتخفيف حدتها.
دالة	0.555	هـ. هناك توصيف واضح في إجراءات المصرف للعلاقات بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى، مثل: التدقيق الداخلي، والشؤون القانونية، والالتزام.
دالة	0.432	و. هناك عدد كافي من الموظفين المختصين في إدارة المخاطر بالمصرف.
دالة	0.721	ز. يتم تدريب موظفي إدارة المخاطر بالمصرف بطريقة سليمة ومواكبة للتطورات في مجال إدارة المخاطر
دالة	0.707	ح. الوضع الوظيفي للموظفين في إدارة المخاطر ملائم لمهامهم في إدارة المخاطر التشغيلية بالمصرف.
دالة	0.876	٦١. يرجى بيان رأيكم حول القضايا التالية المتعلقة بالتحليل النوعي في تقييم المخاطر التشغيلية باستخدام الخرائط والسيناريوهات:
دالة	0.834	أ. يغطي نظام قياس المخاطر التشغيلية في المصرف كل فئات المخاطر التي تنتج عنها خسائر.

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
دالة	0.860	ب. يستخدم المصرف خرائط للمخاطر التشغيلية بصورة شاملة ومعمقة وموثقة بطريقة سليمة.
دالة	0.774	ج. لدى المصرف مصفوفة لتجنب المخاطر، مُمتلئة في قياس معدل حدة المخاطر كدالة في التكرار والأثر المالي الناتج عنها.
دالة	0.810	د. لدى المصرف مُعايير مناسبة لمصفوفة تجنب المخاطر.
دالة	0.683	هـ. يقوم المصرف بمراجعة منتظمة لمُعايير مصفوفة تجنب المخاطر.
دالة	0.875	و. يقوم المصرف بتحديث عملية إحرار النقاط بانتظام.
دالة	0.909	ز. يقوم المصرف بقياس المخاطر التشغيلية الناتجة من طرح منتجات أو خدمات جديدة.
دالة	0.703	ح. يقوم المصرف بتحديث خرائط المخاطر التشغيلية بانتظام.
دالة	0.702	ط. يتم اعتماد خرائط المخاطر التشغيلية من الإدارة العليا للمصرف.
دالة	0.876	ي. يضع المصرف آلية لفحص التجانس للتأكد من مدى ملائمة خرائط المخاطر التشغيلية لنشاطه.
		٦٢. يرجى بيان رأيكم حول القضايا التالية المتعلقة بطريقة التحليل الكمي في مراقبة تكاليف المخاطر التشغيلية في مصرفكم:
دالة	0.789	أ. في حالة الخسائر الكبيرة الناتجة من المخاطر التشغيلية والمتداخلة مع مخاطر الائتمان، يتم تحديدها بوضوح ويتم تسجيلها في نظام إدارة المخاطر التشغيلية بالمصرف.
غير دالة	0.280	ب. خسائر التشغيل المرتبطة بمخاطر السوق، مُضمنة في النظام بغرض احتساب الحد الأدنى من متطلبات رأس المال تحت فئة المخاطر التشغيلية.
دالة	0.795	ج. لدى المصرف معلومات حول كل خسارة يتم تحصيلها من حيث كميتها ونوعها وتاريخ حدوثها وتسجيلها ومستوى التغطية الممكنة.
دالة	0.826	د. لدى المصرف معلومات حول كل خسارة يتم تحصيلها من حيث أسبابها والأحوال التي حدثت فيها.
دالة	0.847	هـ. للمصرف معلومات حول كل خسارة يتم تحصيلها، من حيث فعل ورد فعل الإدارة.
دالة	0.740	و. هناك ميزان مراجعة/ تقرير مُدقق لكل خسارة يتم تحصيلها بالمصرف.
		٦٣. يرجى بيان رأيكم حول القضايا التالية المتعلقة بالحوكمة والإشراف على المخاطر التشغيلية في مصرفكم:
دالة	0.637	أ. يُساهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف بفعالية في مؤشرات إدارة المخاطر التشغيلية.
دالة	0.855	ب. تعمل إدارة المصرف على التأكد من رفع مستوى مراقبة المخاطر التشغيلية في كل الأنشطة وكل المواقع وعلى جميع مستويات الإدارة.
دالة	0.876	ج. تعمل إدارة المصرف على التأكد من التواصل والتنسيق بين كل المجموعات المختلفة المسئولة عن إدارة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مع بعضها البعض.
دالة	0.660	د. تعمل إدارة المصرف على التأكد من أن لائحة تعويضات الموظفين لا ينتج عنها مخاطر مُحتملة
دالة	0.775	هـ. يخضع التعرض للمخاطر التشغيلية والخسائر لتقارير للإدارة المعنية، وأخرى للإدارة العليا

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
		للمصرف.
دالة	0.908	و. تتكرر التقارير لإدارة المخاطر بالمصرف بصورة كافية ودقيقة بمعدل ربع سنوي.
دالة	0.517	ز. تتكرر التقارير لمجلس الإدارة بصورة كافية ودقيقة بمعدل نصف سنوي.
دالة	0.667	ح. يُعالج نظام التقارير في المصرف موضوعات مثل: تقدير رأس المال التنظيمي، درجة التعرض للمخاطر التشغيلية، الخسائر الداخلية والخارجية، مواطن الضعف، مقترحات لتحسين جودة إدارة المخاطر التشغيلية، عوامل وإشارات الإنذار المبكر، والإشراف على المخاطر النظامية.
دالة	0.731	ط. مؤشرات المخاطر التشغيلية المتبعة في المصرف، ملائمة.
دالة	0.759	ي. يقوم المصرف بتوثيق السبب والمُبرر في اختياره مؤشرات المخاطر التشغيلية المتبعة.
دالة	0.783	ك. يقوم المصرف بتعريف مؤشرات الإنذار المبكر حول المخاطر.
دالة	0.795	ل. يقوم المصرف بتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والقيام بها عند كل مؤشر إنذار مبكر حول المخاطر.
دالة	0.853	م. يقوم المصرف بإدخال نتائج نظامه لإدارة المخاطر التشغيلية في منظومة إدارته العامة للمخاطر
		٦٤. قضايا مُتعلقة بسياسة تخفيض مستوى المخاطر التشغيلية:
دالة	0.628	أ. يقوم المصرف بوضع مقاييس وإجراءات حوافز للإدارة الجيدة للمخاطر التشغيلية.
دالة	0.628	ب. يقوم المصرف بوضع إستراتيجية للتأمين لتخفيف حدة المخاطر التشغيلية.
دالة	0.659	ج. يقوم المصرف بوضع خطط للطوارئ واستمرارية العمل؟
دالة	0.744	د. تلك الخطط مبنية على سيناريوهات ملائمة لحجم وتعقيدات عمليات المصرف.
دالة	0.805	هـ. يعمل المصرف على التأكد من أن خطة الالتزام لاستمرارية العمل متماشية مع القوانين واللوائح.
دالة	0.660	و. لدى المصرف مواقع تخزين لحفظ البيانات الهامة والخطيرة؟
دالة	0.641	ز. لدى المصرف مواقع للنسخ الاحتياطي يمكن فيها متابعة بعض الأعمال الرئيسية بعد وقوع كارثة ما.
دالة	0.632	ح. يقوم المصرف بتحديث خطط استمرارية العمل بانتظام.
دالة	0.432	ط. يقوم المصرف باختبار خطط استمرارية العمل بانتظام.
دالة	0.850	ي. يقوم المصرف بتطوير ثقافة خاصة بالمخاطر التشغيلية ويعمل على نشرها بين الموظفين عن طريق التدريب والتواصل الفعال.
معامل ارتباط عبارات المحور الثالث عشر		
دالة	0.824	١. للمصرف مفهوم واضح وتعريف مناسب للاستقرار المالي في المصارف.
دالة	0.721	٢. هناك مسئول اتصال محدد في المصرف للتنسيق المباشر مع إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي.
دالة	0.459	٣. للمصرف قاعدة بيانات عن العاملين بالجهاز المصرفي في دولة قطر.
دالة	0.566	٤. هناك حسابات مفتوحة في المصرف لأغراض خيرية (شهرية).
دالة	0.747	٥. يقدم المصرف تقرير عن معاملاته خارج دولة قطر لمصرف قطر المركزي.

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
دالة	0.704	٦. يقوم المصرف بإجراء اختبارات الضغط بانتظام.
دالة	0.601	٧. للمصرف إطار ونظام متبع لإدارة قضايا الاستقرار المالي.
دالة	0.806	٨. هناك لجنة في المصرف مسنولة عن متابعة ورصد وتقييم مؤشرات الاستقرار المالي.
دالة	0.833	٩. يقوم المصرف بتهيئة البيئة المناسبة لإتباع اللوائح الخاصة بمؤشرات الملاءة والسلامة المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي.
دالة	0.794	١٠. للمصرف إجراءات وقائية مطبقة للكشف المبكر عن مواطن الضعف في مؤشرات الاستقرار المالي.
دالة	0.700	١١. يقدم المصرف تقرير دوري إلى مصرف قطر المركزي بشأن مؤشرات الاستقرار المالي، وفقاً للمعايير التي يضعها هذا الأخير.
دالة	0.852	١٢. يقوم المصرف بتصنيف المخاطر المرتبطة بالأعمال المصرفية، في إطار المخاطر المصرفية، ومخاطر الائتمان والتمويل، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.
معامل ارتباط عبارات المحور الرابع عشر		
دالة	0.886	١٣. يتبع مصرفكم المعايير الدولية للمخاطر على النحو الوارد في إطار المبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل III ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.648	١٤. يدعم المصرف إدارة المخاطر من خلال إعطاء الاهتمام الكافي لجودة القروض ومتابعة الديون المعدومة وتجميع المخصصات الملائمة لها.
دالة	0.961	١٥. يقوم المصرف برصد مستويات المخاطر بأنواعها المختلفة بصفة مستمرة، وفقاً لمؤشرات الاستقرار المالي التي يضعها مصرف قطر المركزي.
دالة	0.754	١٦. يقوم المصرف بقياس المرونة وقدرته على التحمل من خلال سيناريوهات اختبارات الضغط التصاعدية والتنازلية حسب ما يقتضيه الحال.
دالة	0.839	١٧. تقوم الإدارة العليا للمصرف استناداً إلى نتائج اختبارات الضبط، باتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة إذا اقتضى الأمر ذلك.
دالة	0.880	١٨. يقوم المصرف بإجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الخاصة به بناءً على رصد المخاطر بأنواعها المختلفة.
دالة	0.945	١٩. يقوم المصرف بتقديم الإفصاحات المطلوبة حول مركزه المالي وعملياته المختلفة ومخاطرها، لتحقيق هدف انضباط السوق.
دالة	0.888	٢٠. يلتزم المصرف بتحقيق الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل III الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.941	٢١. يقوم المصرف بتقييم نوع المخاطر التي يتعرض لها بالنظر إلى مستوى عقد الخدمات المصرفية الإسلامية، وبالتالي تطبيق الوزن الصحيح للمخاطر بحسب ما تقتضيه المبادئ التوجيهية لمتطلبات رأس المال لدى المصارف الإسلامية. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.878	٢٢. يقوم المصرف بضبط أدائه من حيث اختبارات الضغط مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة التي تتميز بها أعماله المصرفية وما يصاحبها من مخاطر.
دالة	0.941	٢٣. يلتزم المصرف بإدخال كل العناصر الواجب تغطيتها في اختبار الضغط على المصارف

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
		الإسلامية. (للمصارف الإسلامية فقط)
معامل ارتباط عبارات المحور الخامس عشر		
دالة	0.727	٢٤. يقوم المصرف بإجراء اختبارات الضغط تطبيقاً للأساليب الفنية الكمية المتمثلة في اختبارات الحساسية واختبارات السيناريو، حسب تقسيم مصرف قطر المركزي لها.
دالة	0.794	٢٥. يلتزم المصرف بإجراء اختبارات الضغط على التسهيلات الائتمانية، والودائع، وحسابات الاستثمارات، والتعرض من خلال العمليات بين المصارف والبنود المسجلة في خارج الميزانية العمومية.
دالة	0.709	٢٦. يلتزم المصرف بإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات سابقة في شكل سلاسل زمنية باعتبارها ضرورية لاختبارات الضغط التي تُبنى على السيناريوهات التاريخية.
دالة	0.721	٢٧. يقوم المصرف بإجراء اختبارات الضغط وفقاً للافتراضات التي يضعها هو مع قدرته على إثبات متانة تلك الافتراضات.
دالة	0.784	٢٨. يلجأ المصرف لإجراء اختبارات الضغط استناداً إلى السيناريوهات التي وضعها مصرف قطر المركزي
دالة	0.609	٢٩. يتمتع المصرف بالمرونة اللازمة لتبني سيناريوهات لاختبارات الضغط أكثر صرامة من اختبارات الحساسية واختبارات السيناريوهات التي وضعها مصرف قطر المركزي لأغراض مرجعية فقط باعتبارها تمثل الحد الأدنى المطلوب.
معامل ارتباط عبارات المحور السادس عشر		
دالة	0.627	٣٠. يقوم المصرف بتبني منهجيات لاختبارات الضغط تُراعي الطبيعة الخاصة لأعماله، والمخاطر المصاحبة لها. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.744	٣١. تغطي اختبارات الضغط التي يُجريها المصرف عناصر محددة حددها مصرف قطر المركزي. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.752	٣٢. تتم تغطية مخاطر العائد ومخاطر السيولة من خلال تقنيات اختبارات الضغط التي يُجريها المصرف، باعتباره مصرف إسلامي. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.829	٣٣. تأخذ اختبارات الضغط التي يُجريها المصرف في الاعتبار التمييز بين أصحاب الاستثمار المطلق وأصحاب الاستثمار المُقيد، سواء داخل المركز المالي أو خارجه. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.723	٣٤. تُقيّم اختبارات الضغط التي يُجريها المصرف الجوانب التي حددها مصرف قطر المركزي بخصوص أصحاب الاستثمار. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.659	٣٥. يقوم المصرف بإدراج العوامل التي حددها مصرف قطر المركزي في اختبارات الضغط، المتعلقة بمخاطر الائتمان المرتبطة ببعض القيود على آليات الاسترداد الخاصة بعقود المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.832	٣٦. تحتوي اختبارات الضغط التي يقوم بها المصرف، على سيناريوهات تمكنه من التقييم المستمر لطبيعة المخاطر المُميزة لعقود المشاركة والمضاربة. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.784	٣٧. يقوم المصرف بتحديد وإدراج إي نقص في السيولة في المستقبل في اختبارات الضغط من خلال إعداد توقعات التدفقات النقدية الناشئة عن مختلف مراكز الموجودات والمطلوبات،

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
		كما حددها مصرف قطر المركزي.
دالة	0.670	٣٨. يقوم المصرف بعمل اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لتحديد وقياس كيف يمكن ذلك على أنواع معينة من العقود مما يؤدي إلى مخاطر التمويل، ومخاطر الدخل والربحية ومخاطر السحب، والمخاطر القانونية، ولتحديد وقياس التكلفة المترتبة على ذلك. (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.698	٣٩. يقوم المصرف عند إجراء اختبارات الضغط، بإدراج عوامل المخاطر المحتملة، مثل: وثائق العقود التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، الإخلال بالعقود التي تحتوي على مخالفات شرعية، إمكانية عدم اتفاق فتاوى معظم علماء الشريعة بشأن منتجات معينة، الفتاوى المختلفة والمتباينة بشأن بعض المنتجات في دول مختلفة). (للمصارف الإسلامية فقط)
دالة	0.472	٤٠. يستند المصرف إلى المبادئ التوجيهية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية بخصوص اختبارات الضغط. (للمصارف الإسلامية فقط)
معامل ارتباط عبارات المحور السابع عشر		
دالة	0.972	٤١. يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر
دالة	0.870	٤٢. يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف توفير أدوات مُكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل القيمة المعرضة للمخاطر.
دالة	0.972	٤٣. يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تمكينه من التعرف على نقاط الضعف في عملياته كأحد أهدافه.
دالة	0.937	٤٤. يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف تحسين إدارة رأس ماله وسيولته.
دالة	0.905	٤٥. يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة.
دالة	0.900	٤٦. يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف التأكد من أن رأس مال المصرف يتلاءم مع إستراتيجيته وهيكل مخاطرة.
معامل ارتباط عبارات المحور الثامن عشر		
دالة	0.708	٤٧. للمصرف سياسات وإجراءات مكتوبة، ومسؤوليات واضحة، مع التأكد من جودة البيانات ونظام إدارة المعلومات، لتفعيل إجراء اختبارات الضغط.
دالة	0.848	٤٨. يُخصّص المصرف الموارد الكافية لتأمين تنفيذ برنامج اختبارات الضغط، مع عمل توثيق مناسب لبرنامج الحاسب الآلي.
دالة	0.860	٤٩. يُوفّر المصرف إطار للحوكمة لإجراء اختبارات الضغط بشكل فعال.
دالة	0.885	٥٠. يقوم مجلس إدارة المصرف أو لجنة إدارة المخاطر المسؤولة عن الإشراف على اختبارات الضغط، بالموافقة على إطار لاختبارات الضغط، يتناول العمليات والهيكل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر، وتحديد المسؤوليات المتصلة بها.
دالة	0.888	٥١. يتم في المصرف رفع نتائج اختبارات الضغط بصيغة واضحة ومحددة وشاملة إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المسؤولة عن إدارة هذه الاختبارات للعمل والتوجيه وإبداء الرأي.

معامل ارتباط عبارات المحور الأول		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	العبرة
دالة	0.625	٥٢. يقوم المصرف بإرسال نتائج اختبارات الضغط المبينة على أساس البيانات المالية النصف سنوية، بما في ذلك الملاحظات عليها، وموافقة مجلس الإدارة أو لجنة إدارة المخاطر المسنولة عن تلك الاختبارات، إلى إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي.
دالة	0.920	٥٣. يقوم المصرف بإجراء اختبارات الضغط التي تستند إلى سيناريوهات محددة بواسطة مصرف قطر المركزي استناداً إلى الوضع الاقتصادي الذي يشهد تطورات مستمرة، وتقديم النتائج جنباً إلى جنب مع نتائج اختبارات الضغط الدورية المطلوبة من المصرف.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

.... لا يمكن احتساب معامل الارتباط نظراً لأن أحد المتغيرات يأخذ قيمة ثابتة.

يُلاحظ من الجدول (33/2/6) السابق أن معظم معاملات الارتباط بين كل عبارة وبين المحور الذي يتضمنها قيمتها مرتفعة، وتُشير بوضوح إلى تمثُّع الاستبيان بمعامل ثبات مرتفع بشكل عام، حيث أن معظم القيم تجاوزت مستوى (0.63)، وبالتالي فهي دالة إحصائياً، مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان والثبات في القياس، باستثناء مجموعة صغيرة متفرقة من (29) سؤال فرعي بالإضافة إلى (4) أسئلة غير فرعية كانت غير دالة، غير أن هذه الأسئلة تُعتبر قليلة مقارنةً بالعدد الكبير لأسئلة الاستبيان البالغة نحو (313) عبارة، علاوةً على أنها أسئلة فرعية وغير مهمة في قياس اتجاهات إجابات الباحثين. وعلى هذا فإن استبيان الدراسة الميدانية الحالية يتسم بالمصدقية والثبات، مما يؤكد صلاحيته كأداة قادرة على القياس لما وُضعت له. وبناءً على ما سبق ذكره، يمكن للباحث اعتماد نتائج هذا الاستبيان وتعميم نتائجها على المجتمع.

٢.٢. قياس صدقية فقرات/عبارات الاستبيان ككل حسب كل محور:

الجدول (34/2/6) التالي يوضح نتائج حساب معامل الارتباط والثبات (الثبات والصدق

الذاتي/ ثبات الاتساق الداخلي) لكل محور مع فقرات الاستبيان ككل ومستوى الدلالة:

جدول (34/2/6): معامل الارتباط بين كل محور مع عبارات الاستبيان ككل

العبرة	معامل الثبات	معامل الصدق	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.664	0.815	دالة
المحور الثاني	0.930	0.964	دالة
المحور الثالث	0.668	0.817	دالة
المحور الرابع	0.925	0.962	دالة
المحور الخامس	0.943	0.971	دالة
المحور السادس	0.948	0.974	دالة
المحور السابع	0.711	0.843	دالة
المحور الثامن	0.749	0.865	دالة
المحور التاسع	0.739	0.860	دالة
المحور العاشر	0.674	0.821	دالة
المحور الحادي عشر	0.726	0.852	دالة
المحور الثاني عشر	0.974	0.987	دالة
المحور الثالث عشر	0.895	0.946	دالة
المحور الرابع عشر	0.954	0.977	دالة
المحور الخامس عشر	0.810	0.900	دالة
المحور السادس عشر	0.879	0.938	دالة
المحور السابع عشر	0.966	0.983	دالة
المحور الثامن عشر	0.911	0.954	دالة
الاستبيان ككل	0.967	0.983	دالة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

من الجدول (34/2/6) السابق ومن خلال استخدام ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات ومن ثمَّ معامل الصدق، يُلاحظ بشكل عام أن معامل الثبات ومعامل الصدق لكل محور مع الاستبيان ككل تتميز بقيم مرتفعة. فقد جاءت أدنى قيمة لمعامل الثبات عند مستوى (0.664) وكانت للمحور الأول، في حين أنَّ أعلى قيمة لمعامل الثبات جاءت عند مستوى (0.974) وكانت للمحور الثاني عشر. وبهذا فإنَّ جميع قيم معامل الثبات لجميع محاور الاستبيان كانت مرتفعة، وهو ما جعل قيمة معامل الثبات للاستبيان ككل مرتفعة جداً عند مستوى (0.967). ومن ناحية معامل الصدق، يُلاحظ أيضاً بشكل عام أن جميع قيم معامل الصدق لكل محاور الاستبيان قد تجاوزت مستوى (0.815) والتي تُمثل أدنى قيمة لمعامل الصدق وكانت للمحور

الأول، بينما جاءت أعلى قيمة لمعامل الصدق عند مستوى (0.983) وكانت للمحور السابع عشر. ولهذا كانت قيمة معامل الصدق للاستبيان ككل مرتفعة جداً (0.983).

وبناءً على ما سبق، فإن الجدول (34/2/6) السابق يؤكد صدق وثبات الاستبيان على مستوى كل محور، وعلى مستوى الاستبيان ككل، حيث كانت قيم كل من معامل الثبات ومعامل الصدق لجميع المحاور وللاستبيان ككل عند مستويات مرتفعة، وبالتالي فجميع عبارات/فقرات الاستبيان دالة إحصائياً، ومن ثم تُحقق أهداف الدراسة.

٣. هيكل البيانات:

شملت الدراسة عدد كبير من العبارات بالاستبيان بلغت (313) عبارة، تفصيلها كما يلي:

- ستة عبارات تمثل البيانات الأساسية لمفردات العينة (البيانات الشخصية للمبحوثين).
- (307) عبارة تمثل كل الأسئلة الخاصة بموضوع الدراسة، منها:

- (35) سؤالاً أساسياً بدون فروع، بالإضافة إلى مجموعة من (29) سؤالاً أساسياً تتضمن

(213) سؤالاً فرعياً، تمثل في مجملها عبارات أو فقرات المتغير المستقل.

- (53) سؤالاً أساسياً بدون فروع، تمثل عبارات أو فقرات المتغير التابع.

وقد تم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لتلك البيانات باستخدام برنامج الحزمة

الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف ب: {SPSS}، وذلك على النحو التالي:

٣.١. التحليل الوصفي للبيانات:

تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري مع تحديد كل من القيمة الدنيا والعليا وعدد المفردات لجميع العبارات/الفقرات التي تضمنتها الدراسة والبالغة (313 عبارة)، وذلك لإجمالي المصارف القطرية عينة الدراسة من جهة، وللمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية كل على حدة من جهة أخرى. ويتم استعراض النتائج في الملحق الإحصائي رقم (1/2/6).

٣.٢. الجداول التكرارية:

تم إعداد الجداول التكرارية لجميع عبارات الدراسة (313 عبارة)، وذلك لاستكمال الصورة لكل عبارة، ويتم استعراض النتائج في الملحق الإحصائي رقم (2/2/6). ويلاحظ أن هناك ستة

أسئلة فرعية للسؤال السابع المتفرع من السؤال رقم (54) جاءت جميع الإجابات بالنسبة إليها (موافق بشدة) دونما أي اختلاف.

٣.٣. الجداول التكرارية المزدوجة:

حيث تم إعداد الجداول التكرارية المزدوجة للمتغيرات المستقلة والتابعة بالدراسة (307 عبارة) وذلك وفقاً لنوع المصرف (إسلامي أو تقليدي) حتى يمكن بسهولة المقارنة بين هذين النوعين. ويتم استعراض النتائج في الملحق الإحصائي رقم (3/2/6).

٣.٤. اختبارات الفروض:

حيث تم استخدام إحصائية (T) في اختبار الفرض التالي بالنسبة لجميع العبارات أو الفقرات (المستقلة والتابعة) التي تضمنتها الدراسة (307 عبارة):

الفرض العدمي: لا يوجد اختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

الفرض البديل: هناك اختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

ويتم استعراض النتائج في الملحق الإحصائي رقم (4/2/6). وقد أوضحت تلك الاختبارات

أنه لا توجد فروق ذات معنوية إحصائية بين كلا النوعين من المصارف، باستثناء عدد (16)

عبارة فقط ثبت إحصائياً إن هناك فروقاً معنوية بينها، وفيما يلي جدول يوضح تلك العبارات:

جدول (35/2/6) الفروق ذات المعنوية الإحصائية بين المصارف القطرية التقليدية والإسلامية

درجة المعنوية	المتغير
0.001	يفضل المصرف إعادة تقييم الأصول المؤجرة على أساس معدل العائد الإرشادي+هامش الربح
0.043	يقوم المصرف بالتجهيزات الخلفية المساعدة للبرامج الإلكترونية وبرامج حفظ الملفات
0.048	يقوم المصرف بمراجعة منتظمة للتصنيف المالي للدولة التي يتم فيها القرض، وذلك في حالة قيامه بتقديم قروض خارجية
0.024	هل يتعامل المصرف في السوق الحاضر أو في أي من أسواق المشتقات المالية الأخرى (الأجل، المستقبلات، الخيارات، المقايضات)، وذلك بالنسبة لكل من (العملات، السلع، الأسهم، سعر الفائدة) بغرض الحصول على دخل أو عائدات؟
0.022	متوسط إجابات السؤال المذكور أعلاه بالنسبة للعملات
0.036	بالنسبة للعملات: هل يتعامل المصرف في السوق الأجل؟
0.021	بالنسبة للعملات: هل يتعامل المصرف في سوق المستقبلات؟
0.005	بالنسبة للعملات: هل يتعامل المصرف في سوق الخيارات؟
0.036	بالنسبة للعملات: هل يتعامل المصرف في سوق المقايضات؟
0.010	متوسط إجابات السؤال المذكور أعلاه بالنسبة لأسعار الفائدة
0.010	بالنسبة لأسعار الفائدة: هل يتعامل المصرف في السوق الأجل؟
0.021	بالنسبة لأسعار الفائدة: هل يتعامل المصرف في سوق المستقبلات؟
0.042	بالنسبة لأسعار الفائدة: هل يتعامل المصرف في سوق الخيارات؟
0.005	بالنسبة لأسعار الفائدة: هل يتعامل المصرف في سوق المقايضات؟
0.003	للمصرف قاعدة بيانات عن العاملين بالجهاز المصرفي في دولة قطر
0.020	هناك حسابات مفتوحة في المصرف لأغراض خيرية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

٥.٣. اختبارات الموثوقية:

تم احتساب معامل ألفا كارنبوخ (Cronbach's Alpha) لتحديد مدى موثوقية الإجابات التي تضمنتها استمارات الاستبيان، وقد جاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (36/2/6) التالي، ويتم استعراض النتائج بالكامل في الملحق الإحصائي رقم (5/2/6).

جدول رقم (36/2/6): معامل ألفا كارنبوخ حول مدى موثوقية الإجابات التي تضمنتها استمارات الاستبيان

معامل ألفا	إجمالي المصارف	المصارف إسلامية	المصارف تقليدية
جميع عبارات المتغيرات	0.968	0.969	0.983
جميع عبارات المتغير المستقل	0.872	0.875	0.963
جميع عبارات المتغير التابع	0.974	0.976	0.977

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م

٣.٦. العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع:

نظراً لضخامة كلٍّ من عدد عبارات المتغير المستقل (213) وعبارات المتغير التابع (53) التي تضمنتها الدراسة، فإنَّه لدراسة العلاقة بين هذه العبارات، فقد تمت عملية تجميع لها (Computation) بأسلوبين مختلفين: وفقاً لفروض الباحث ووفقاً للتحليل العاملي، كما يلي:

٣.٦.١. تجميع العبارات وفقاً لفروض الباحث (فروض البحث النظرية):

وفقاً لهذا الأسلوب تم تجميع العبارات وتلخيصها في ثلاثة أبعاد مستقلة، وثلاثة أبعاد تابعة، والتي يمكن عرضها بإيجاز فيما يلي:

١. أبعاد المتغير المستقل:

البُعد الأول (س١): وهو يعبر عن (الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي، عبر هيئة رقابية شرعية مؤهلة ومستقلة في المصارف القطرية الإسلامية.)

البُعد الثاني (س٢): وهو يعبر عن (التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر، في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية.)

البُعد الثالث (س٣): وهو يعبر عن (وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر.)

٢. أبعاد المتغير التابع:

البُعد الأول (ص١): يعبر عن (وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي.)

البُعد الثاني (ص٢): وهو يعبر عن (وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.)

البُعد الثالث (ص٣): وهو يعبر عن (تبنى منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها، التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية.)

وقد جاءت نتائج اختبارات الموثوقية لهذه الأبعاد كما في الجدول رقم (37/2/6) التالي،

ويتم استعراض النتائج بالكامل في الملحق الإحصائي رقم (6/2/6):

جدول رقم (37/2/6) نتائج اختبارات الموثوقية لأبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع وفقاً لأسلوب فروض الباحث (فروض البحث النظرية)

معامل ألفا	إجمالي المصارف	المصارف إسلامية	المصارف تقليدية
جميع أبعاد المتغيرات	0.747	0.792	0.704
أبعاد المتغير المستقل	0.827	0.717	---
أبعاد المتغير التابع	0.766	0.887	0.805

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م ومن ثم فقد تم احتساب معاملات الارتباط بين كل من أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع، كذلك تم احتساب معادلات الانحدار لكل بُعد مستقل على كل بُعد تابع. وفيما يلي عرض النتائج المتحصل عليها بإيجاز، ويتم استعراض النتائج بالكامل في الملحق الإحصائي رقم (7/2/6).

٢.٦.٣. جميع العبارات وفقاً للتحليل العاملي: Factor Analysis

وفقاً لهذا الأسلوب تم إجراء التحليل العاملي لكل من أبعاد المتغير التابع وأبعاد المتغير المستقل، وقد تم الحصول على عدد (9) عوامل تلخص المتغيرات التابعة، وعدد (17) عوامل تلخص المتغيرات المستقلة. وقد جاءت نتائج اختبارات الموثوقية لهذه العوامل كما يلي:

جدول (38/2/6) نتائج اختبارات الموثوقية لأبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع وفقاً

لأسلوب التحليل العاملي Factor Analysis

معامل ألفا	إجمالي المصارف	المصارف إسلامية	المصارف تقليدية
جميع المتغيرات	0.522	0.522	---
المتغيرات المستقلة	0.292	0.292	---
المتغيرات التابعة	0.000	0.000	---

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للباحث 2018م ونظراً لانخفاض قيمة معاملات ألفا كورنباخ حول مدى موثوقية إجابات المبحوثين التي تضمنتها استمارات الاستبيان وفقاً للأسلوب الثاني، والتي جاءت منخفضة (أي أقل من 0.60) وغير دالة إحصائياً، علاوة على عدم إمكانية احتساب قيمة معامل ألفا كورنباخ بالنسبة للمصارف التقليدية، كما هو واضح من الجدول (38/2/6) السابق، فقد تم اعتماد الأسلوب

الأول للتحليل لدراسة العلاقة بين عبارات الاستبيان والقائم على فروض البحث النظرية، والذي تم وفقاً له تجميع العبارات وتلخيصها في ثلاثة أبعاد للمتغير التابع، وثلاثة أبعاد للمتغير المستقل.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات:

يتكون هذا المبحث من مطلبين، أولهما يتعلق بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لهذا

البحث، وثانيهما يتناول اختبار فرضيات الدراسة الميدانية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

لمعرفة اتجاه إجابات المبحوثين من أفراد العينة على عبارات الاستبيان، ومن ثم الوصول إلى معرفة أثر التمويل الإسلامي على الاستقرار المالي في المصارف القطرية المبحوثة، فقد تم احتساب الوسط الحسابي لجميع إجابات المبحوثين على كل العبارات/الفقرات التي تضمنها الاستبيان، واحتساب الانحراف المعياري لها عن وسطها الحسابي، كما تم إعداد التوزيع التكراري لجميع تلك الإجابات، علاوةً على استخدام قيمة اختبار تي (t) لجميع أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع التي تضمنها الاستبيان، وذلك وفقاً لنموذج الدراسة الميدانية الذي تم اعتماده، مع الأخذ في الاعتبار مقياس لكيرت (Likert) الخماسي والثلاثي والثنائي الذي اعتمد عليه الاستبيان. وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية تنتمي لخمس فئات في حالة مقياس لكيرت الخماسي، وثلاث فئات في حالة مقياس لكيرت الثلاثي، وفئتان في حالة مقياس لكيرت الثنائي. على ضوء ما سبق، تم في هذا المطلب تحليل ومناقشة أبعاد المتغير المستقل الثلاثة، وأبعاد المتغير التابع الثلاثة وفقاً لإجابات المبحوثين من أفراد العينة على عبارات الاستبيان، وذلك على النحو التالي:

١. عرض نتائج إجابات أفراد العينة على أسئلة البعد الأول للمتغير المستقل:

ينصُّ البعد الأول للمتغير المستقل على: (الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي، عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة في المصارف القطرية الإسلامية).

جدول (39/3/6) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي لها والانحراف المعياري وقيمة (t) ومستوى الدلالة للبُعد الأول للمتغير المستقل

رمز العبارة	العبارة	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
Y54	آلية ومنهجية التأكد من الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية:	0.00					1.95	0.224	39.000	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y541	هناك هيئة رقابية شرعية في المصرف	0.00					1.75	0.716	10.925	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y542	يتم اختيار أو تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين في المصرف.	0.00		1			1.85	0.366	22.584	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y543	هناك عدد كافي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للقيام باعتماد المعاملات المالية المختلفة للمصرف.	0.00					1.58	0.692	9.939	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y544	هناك ميثاق محاسبة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.	0.00				2	1.68	0.582	12.605	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y545	تلتزم هيئة الرقابة الشرعية في المصرف بالفتوى الشرعية للدولة.	0.00				1	1.20	0.768	6.990	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y546	تستشير هيئة الرقابة الشرعية في المصرف وتستأنس برأي المختصين المهنيين من الاقتصاديين والمحاسبين والقانونيين وغيرهم، قبل عملية اتخاذ القرار بشأن شرعية أو عدم شرعية المعاملات المالية	0.00				4	2.00	0.000	---	---	---	أوافق بشدة	
Y547	يعتبر المصرف الشروط التالية ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها، عند اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	0.00					2.00	0.000	---	---	---	أوافق بشدة	
Y5471	الكفاءة،	0.00					2.00	0.000	---	---	---	أوافق بشدة	
Y5472	التجربة والخبرة،	0.00					2.00	0.000	---	---	---	أوافق بشدة	
Y5473	السمعة الحسنة،	0.00					2.00	0.000	---	---	---	أوافق بشدة	
Y5474	الأمانة والنزاهة،	0.00					2.00	0.000	---	---	---	أوافق بشدة	
Y5475	الولاء،	0.00				1	1.84	0.501	16.012	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y5476	الاجتهاد والرصانة،	0.00				2	1.89	0.315	26.194	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y5477	الحكمة،	0.00					2.00	0.000	---	---	---	أوافق بشدة	
Y5478	المصداقية،	0.00					2.00	0.000	---	---	---	أوافق بشدة	
Y5479	المعرفة الواسعة والعميقة بمذاهب الفقه الإسلامي القديمة والحديثة،	0.00				1	1.89	0.459	18.000	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y54710	الإمام بأساسيات الاقتصاد والإدارة.	0.00				1	1.95	0.229	37.000	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y548							1.50	0.513	13.077	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y549	يحرص المصرف على تدريب وتطوير أعضاء هيئة الرقابة الشرعية باستمرار للإحاطة بالمستجدات	0.00				5	1.15	0.813	6.328	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y5410	يقوم المصرف بانتظام بتقييم المساهمة البحثية الفردية والجماعية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.	0.00				5	1.20	0.834	6.439	0.000	دالة	أوافق بشدة	

رمز العبارة	العبارة	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
Y5411	تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالاستقلالية في الهيكل التنظيمي للمصرف.	0.00				1	18	1.95	0.229	37.000	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5412	تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بكامل الصلاحيات لاتخاذ القرارات بشأن المعاملات المالية في المصرف.	0.00		1			19	1.85	0.671	12.333	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5413	يتم توفير كل المعلومات المالية الضرورية وغيرها لهيئة الرقابة الشرعية قبل عقد اجتماعاتها بشأن المعاملات المالية للمصرف	0.00				2	18	1.90	0.308	27.606	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5414	يُحيط المصرف أعمال هيئة الرقابة الشرعية بالسرية التامة.	0.00	1			3	15	1.55	0.999	6.941	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5415	يقوم المصرف بالرقابة الداخلية والخارجية للتأكد من تجانس وانسجام قرارات هيئة الرقابة الشرعية	0.00				3	12	1.45	0.759	8.542	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5416	تُشتمل المراجعة الداخلية والخارجية في المصرف على التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية	0.00				1	13	1.60	0.598	11.961	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5417	تطلع هيئة الرقابة الشرعية على كل ودیعة في حسابات المصرف.	0.00		2		10	6	0.60	1.046	2.565	0.019	دالة	محايد
Y5418	تستعرض هيئة الرقابة الشرعية كل عملية اقترض في المصرف.	0.00		1		3	12	1.35	0.933	6.469	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5419	تستعرض هيئة الرقابة الشرعية كل عملية استثمار في المصرف.	0.00		1		1	15	1.60	0.821	8.718	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5420	تعتمد هيئة الرقابة الشرعية كل أنواع العقود المختلفة في المصرف.	0.00				2	18	1.90	0.308	27.606	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5421	يحفظ المصرف بأي إيرادات يتضح أنها غير مشروعة عن طريق هيئة الرقابة الشرعية	0.00	3	1		2	12	0.95	1.538	2.762	0.012	دالة	أوافق بشدة
Y59	مسؤوليات عقود الأمانة (المسؤوليات الإستثمارية):												
Y591	لدى المصرف سجلات تاريخية ضمن البيانات الداخلية توضح حسابات الاستثمار الخاصة به من موارده الذاتية.	0.00				5	10	1.25	0.851	6.571	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y592	للمصرف خطة استثمار مستقلة تضمن لعملائه الحد الأدنى من الأرباح.	0.00				7	6	0.95	0.826	5.146	0.000	دالة	أوافق
Y593	لا يقوم المصرف بتحديد نسبة محددة مسبقاً من الأرباح لعملائه قبل إبرام عقد المشاركة/المضاربة معهم	0.00	2	7		5	1	-0.20	1.105	-0.809	0.428	غير دالة	لا أوافق
Y594	يقوم المصرف بفصل حسابات الاستثمار المطلقة من حسابات الاستثمار المقيدة.	0.00				6	7	1.05	0.848	5.410	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y595	يضع المصرف خطة تواصل لإخطار أصحاب الودائع في الصناديق الاستثمارية حول المخاطر الحاصلة بالفعل ونتائج الأداء المحققة	0.00				6	4	0.90	0.718	5.604	0.000	دالة	أوافق

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مُخرجات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2018م

تحليل ومناقشة إجابات أفراد العينة على أسئلة البُعد الأول للمتغير المستقل:

باستقراء إجابات المبحوثين من أفراد عينة الدراسة والخاصة بالبُعد الأول للمتغير المُستقل،

ينضح أن جميع الإجابات قد جاءت إما أوافق أو أوافق بشدة، مع تمتعها بدلالة إحصائية

مرتفعة، وذلك باستثناء سؤال واحد جاءت إجابته بلا أوافق، والذي ينصُّ على أنه: لا يقوم

المصرف بتحديد نسبة محددة مُسبقاً من الأرباح لعملائه قبل إبرام عقد المشاركة/المضاربة معهم (السؤال رقم Y593)، ونظراً لأن صياغة هذا السؤال جاءت بالنفي، فإن تلك الإجابة تعتبر متسقة مع باقي إجابات الأسئلة الأخرى الخاصة بهذا البُعد. وهذا معناه أن المصارف القطرية الإسلامية الثلاثة المبحوثة، قد أكدت على وجود آلية ومنهجية للتأكد من الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيها، بما في ذلك الالتزام بالشروط الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها عند اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في هذه المصارف، بجانب الالتزام بمسؤوليات عقود الأمانة.

٢. عرض نتائج إجابات أفراد العينة على أسئلة البُعد الثاني للمتغير المُستقل:

يُعبّر البُعد الثاني للمتغير المُستقل عن (التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية).

جدول (40/3/6) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي لها والانحراف المعياري وقيمة (t) ومستوى الدلالة للبعد الثاني للمتغير المستقل

رمز العبارة	العبارة	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	أوافق بشدة						
Y31	عند استحداث منتج أو نظام جديد لإدارة المخاطر، يحصل المصرف على موافقة من هيئة الرقابة الشرعية	0.00			1	1	18	1.850	0.489	16.907	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y32	يشجع المصرف الدراسات الخاصة بتطوير أدوات وطرق إسلامية لإدارة المخاطر (للمصارف الإسلامية)	0.00			3	9	8	1.250	0.716	7.804	0.000	دالة	أوافق
Y34	يوجد لدى للمصرف احتياطي يُستخدم في زيادة نصيب (معدل العائد) المودعين من الأرباح خلال الفترات التي يكون فيها الأداء متديناً. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00	1		1	6	9	0.600	0.995	2.698	0.014	دالة	أوافق
رمز العبارة	العبارة	المتوسط النظري للعبارة	الرأي			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة		
			قليلة الأثر	لا توجد	شديدة الأثر								
Y47	مخاطر الائتمان الناتجة من أن الطرف الآخر سيفشل في الوفاء بالتزاماته في وقتها ووفق الشروط المتفق عليها												
Y471	المخاطرة العامة	0.00				1		0.72	0.669	4.579	0.000	دالة	شديدة الأثر
Y472	المراوحة	0.00						-0.10	1.021	-0.438	0.666	غير دالة	قليلة الأثر
Y473	المضاربة	0.00						0.50	0.889	2.517	0.021	دالة	شديدة الأثر
Y474	المشاركة	0.00						0.60	0.821	3.269	0.004	دالة	شديدة الأثر
Y475	الإجارة	0.00						-0.10	1.021	-0.438	0.666	غير دالة	قليلة الأثر
Y476	الاستصناع	0.00						0.20	1.005	0.890	0.385	غير دالة	شديدة الأثر
Y477	السلم	0.00						0.05	0.911	0.252	0.804	غير دالة	شديدة الأثر
Y478	المشاركة المتناقصة	0.00						0.21	0.976	0.940	0.360	غير دالة	شديدة الأثر
Y48	مخاطر معدل هامش الربح التي تنشأ من تغيرات مستوى سعر الفائدة السائد في السوق أو السعر المرجعي												
Y481	المخاطرة العامة	0.00						0.24	0.970	1.000	0.332	غير دالة	شديدة الأثر
Y482	المراوحة	0.00						-0.10	1.021	-0.438	0.666	غير دالة	قليلة الأثر
Y483	المضاربة	0.00						0.00	0.973	0.000	1.000	غير دالة	غير محددة
Y484	المشاركة	0.00						0.40	0.883	2.027	0.057	غير دالة	شديدة الأثر
Y485	الإجارة	0.00						-0.35	0.813	-1.926	0.069	غير دالة	قليلة الأثر

رمز العبارة	العبارات	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
Y486	الاستصناع	0.00	10	2	8	-0.10	0.968	-0.462	0.649	غير دالة	غير	قليلة الأثر	
Y487	السلم	0.00	8	5	5	-0.17	0.857	-0.825	0.421	غير دالة	غير	قليلة الأثر	
Y488	المشاركة المتناقصة	0.00	6	3	9	0.17	0.924	0.766	0.454	غير دالة	غير	شديدة الأثر	
رمز العبارة	العبارات	المتوسط النظري	الرأي			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة		
			ليست خطيرة	لا توجد	شديدة الخطورة								
Y49	مخاطر السيولة وهي مخاطرة عدم كفاية السيولة لمقابلة متطلبات التشغيل العادية ولاستغلال فرص الاستثمار												
Y491	المخاطرة العامة	0.00	6	1	12	0.32	0.946	1.455	0.163	غير دالة	غير	شديدة الأثر	
Y492	المراوحة	0.00	13		7	-0.30	0.979	-1.371	0.186	غير دالة	غير	قليلة الأثر	
Y493	المضاربة	0.00	10		10	0.00	1.026	0.000	1.000	غير دالة	غير	محددة	
Y494	المشاركة	0.00	9		11	0.10	1.021	0.438	0.666	غير دالة	غير	شديدة الأثر	
Y495	الإجارة	0.00	11		9	-0.10	1.021	-0.438	0.666	غير دالة	غير	قليلة الأثر	
Y496	الاستصناع	0.00	10		10	0.00	1.026	0.000	1.000	غير دالة	غير	محددة	
Y497	السلم	0.00	9	3	6	-0.17	0.924	-0.766	0.454	غير دالة	غير	قليلة الأثر	
Y498	المشاركة المتناقصة	0.00	9		9	0.00	1.029	0.000	1.000	غير دالة	غير	محددة	
Y50	مخاطرة تحدث من أدوات مالية يتم تداولها في أسواق نشيطة (أسواق سلع وأسهم)												
Y501	المخاطرة العامة	0.00	10	2	8	-0.10	0.968	-0.462	0.649	غير دالة	غير	قليلة الأثر	
Y502	المراوحة	0.00	10	1	9	-0.05	0.999	-0.224	0.825	غير دالة	غير	قليلة الأثر	
Y503	المضاربة	0.00	7	1	12	0.25	0.967	1.157	0.262	غير دالة	غير	شديدة الأثر	
Y504	المشاركة	0.00	7	2	11	0.20	0.951	0.940	0.359	غير دالة	غير	شديدة الأثر	
Y505	الإجارة	0.00	9	5	6	-0.15	0.875	-0.767	0.453	غير دالة	غير	قليلة الأثر	
Y506	الاستصناع	0.00	9	5	6	-0.15	0.875	-0.767	0.453	غير دالة	غير	قليلة الأثر	
Y507	السلم	0.00	5	8	4	-0.06	0.748	-0.324	0.750	غير دالة	غير	لا توجد	
Y508	المشاركة المتناقصة	0.00	6	5	7	0.06	0.873	0.270	0.790	غير دالة	غير	شديدة الأثر	
Y51	مخاطر الخسائر التي تحدث بسبب عدم كفاية أو توقف عمليات التشغيل أو من أخطاء العنصر												

رمز العبارة	العبارات	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
	البشري أو أعطال/أخطاء نظم التشغيل												
Y511	المخاطرة العامة	0.00	4	1		12		0.47	0.874	2.219	0.041	دالة	شديدة الأثر
Y512	المراوحة	0.00	9			11		0.10	1.021	0.438	0.666	غير دالة	شديدة الأثر
Y513	المضاربة	0.00	8			12		0.20	1.005	0.890	0.385	غير دالة	شديدة الأثر
Y514	المشاركة	0.00	5			15		0.50	0.889	2.517	0.021	دالة	شديدة الأثر
Y515	الإجارة	0.00	7			12		0.26	0.991	1.157	0.262	غير دالة	شديدة الأثر
Y516	الاستصناع	0.00	2	1		17		0.75	0.639	5.252	0.000	دالة	شديدة الأثر
Y517	السلم	0.00	8	3		8		0.00	0.943	0.000	1.000	غير دالة	غير محددة
Y518	المشاركة المتناقصة	0.00	5			14		0.47	0.905	2.282	0.035	دالة	شديدة الأثر
رمز العبارة	العبارات	المتوسط النظري للعبارة	الرأي			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة		
			ليست خطيرة	لا توجد	شديدة الخطورة								
Y52	ما هو تقييمكم للقضايا التالية وفق درجة خطورتها: (قضايا العائد على الودائع):												
Y521	عائد منخفض على الودائع سيؤدي إلى سحب أرصدة الودائع.	0.00	7			13		0.30	0.979	1.371	0.186	غير دالة	شديدة الخطورة
Y522	يعتقد المودعون أن المصرف مسنول عن انخفاض العائد على ودائعهم.	0.00	7	1		12		0.25	0.967	1.157	0.262	غير دالة	شديدة الخطورة
Y523	يجب أن يكون العائد على الودائع مماثلاً لما تمنحه المصارف الأخرى.	0.00	6	2		12		0.30	0.923	1.453	0.163	غير دالة	شديدة الخطورة
Y52	ما هو تقييمكم للقضايا التالية وفق درجة خطورتها: (قضايا التحديات أمام المصارف القطرية الإسلامية)؟							0.25	0.351				
Y524	عدم وجود أدوات مالية إسلامية قصيرة الأجل يمكن تداولها في الأسواق الثانوية.	0.00	8	4		7		-0.05	0.911	1.900	0.073	غير دالة	ليست خطيرة
Y525	عدم وجود أسواق نقد لافتراض أموال عند الحاجة	0.00	5			14		0.47	0.905	-0.252	0.804	دالة	شديدة الخطورة
Y526	عدم إمكانية إعادة تقييم الأصول ذات العائد الثابت (مثل المراوحة) عندما يتغير معدل العائد القياسي.	0.00	10	1		9		-0.05	0.999	2.282	0.035	دالة	ليست خطيرة
Y527	عدم إمكانية استخدام المشتقات للتغطية	0.00	10	1		8		-0.11	0.994	-0.224	0.825	غير دالة	ليست خطيرة
Y528	عدم وجود نظام قانوني لمعالجة حالات المعسرين.	0.00	5	4		11		0.30	0.865	-0.462	0.650	غير دالة	شديدة الخطورة
Y529	عدم وجود إطار رقابي للمصارف الإسلامية.	0.00	3	4		13		0.50	0.761	1.552	0.137	غير دالة	شديدة الخطورة
Y5210	عدم فهم طبيعة المخاطر المصاحبة لصيغ التمويل الإسلامية.	0.00	2	5		13		0.55	0.686	2.939	0.008	دالة	شديدة الخطورة
رمز العبارة	العبارات	المتوسط النظري	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						

رمز العبارة	العبارات	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
Y55	عقد المرابحة:						0.80	0.750					
Y551	لا يقوم المصرف بفرض غرامة تأخير سداد الأقساط على العميل.	0.00	4	2	4	6	-0.20	1.436	-0.623	0.541	غير دالة	لا أوافق	
Y552	يقوم المصرف بتمكك السلعة وحيازتها قبل بيعها للعميل بالمرابحة	0.00					1.80	0.410	19.615	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y56	عقد الإستصناع:						1.20	0.785					
Y561	لدى المصرف إجراء يمنع من أن يكون الصانع نفسه هو المستصنع، أي طالب السلعة المصنعة	0.00					1.25	0.851	6.571	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y562	في حالة الإستصناع الموازي، يقوم المصرف بالتخطيط لإصدار عقدين.	0.00					1.18	0.809	5.996	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y57	عقد الإجارة:						0.65	0.679					
Y571	لدى المصرف إجراء يُمكن/يؤكد أن موضوع أو محل الإجارة يُستخدم بصورة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.	0.00					1.60	0.503	14.236	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y572	تقع مسؤولية صيانة موضوع الإجارة على المصرف.	0.00	1	11	4	4	0.55	0.887	2.773	0.012	دالة	محايد	
Y573	لا يقوم المصرف بفرض غرامة تأخير سداد الأقساط على العميل.	0.00	4	5	5	3	-0.20	1.361	-0.657	0.519	غير دالة	محايد	
Y58	عقد المشاركة / المضاربة:						1.25	0.764					
Y581	يتطلب عقد المشاركة / المضاربة خطة عمل من المصرف.	0.00					1.20	0.834	6.439	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y582	يخطط المصرف لمراقبة وتقييم المشروعات الممولة بهذه العقود.	0.00					1.30	0.801	7.255	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Y583	يلتزم المصرف بصورة جازمة بنسبة تقسيم الربح المتفق عليها مسبقاً عند توقيع العقد.	0.00					1.25	0.786	7.109	0.000	دالة	أوافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مُخرجات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2018م

تحليل ومناقشة إجابات أفراد العينة على أسئلة البُعد الثاني للمتغير المستقل:

بطرح إجابات الباحثين من أفراد العينة على أسئلة هذا البُعد والمتعلقة بقضايا المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي، على بساط البحث والتمحيص، يتضح أنه بالنسبة للجزء الخاص بمخاطر الائتمان الناتجة من أن الطرف الآخر سيفشل في الوفاء بالتزاماته في وقتها ووفق الشروط المتفق عليها مع أيٍّ من المصارف القطرية الإسلامية الثلاثة المبحوثة، فإنَّ هناك اتفاق على أن كُلاً من المخاطرة العامة ومخاطر المضاربة والمشاركة والاستصناع والسلم والمشاركة المتناقصة تُعتبر شديدة الأثر، في حين تُعتبر مخاطر كُلاً من المرابحة والإجارة قليلة الأثر. أما بالنسبة للجزء الخاص بمخاطر معدل هامش الربح التي تنشأ من تغيرات مستوى سعر الفائدة السائد في السوق أو السعر المرجعي، فإنَّ المخاطرة العامة ومخاطر المضاربة والمشاركة

والمشاركة المتناقصة قد جاءت آراء المبحوثين حولها بأنها شديدة الأثر، بينما اعتبروا مخاطر كُـل من المرابحة والإجارة والاستصناع والسلم قليلة الأثر. وأما فيما يتعلق بمخاطر السيولة الناتجة من مخاطرة عدم كفاية السيولة لمقابلة متطلبات التشغيل العادية ولاستغلال فرص الاستثمار، فقد أكد أفراد العينة بأنَّ كُـل من المخاطرة العامة ومخاطر المضاربة والمشاركة والاستصناع والمشاركة المتناقصة تُعتبر شديدة الأثر، واعتبار مخاطر باقي الصيغ الأخرى من مرابحة وإجارة وسلم قليلة الأثر. وبالنسبة لمخاطر السوق التي تحدث من أدوات مالية يتم تداولها في أسواق نشيطة (أسواق سلع وأسهم)، فقد اتفقت الآراء على اعتبار مخاطر المضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة شديدة الأثر، واعتبار مخاطر باقي الصيغ الأخرى من المخاطرة العامة ومخاطر مرابحة وإجارة واستصناع وسلم قليلة الأثر أو لا توجد. وفيما يتعلق بمخاطر التشغيل الناتجة من الخسائر التي تحدث بسبب عدم كفاية أو توقف عمليات التشغيل أو من أخطاء العنصر البشري أو أعطال/أخطاء نظم التشغيل، فقد جاءت جميع إجابات المبحوثين بأنها شديدة الأثر، ما عدا إجابة واحدة خاصة بصيغة السلم جاءت بأنها غير محددة، مما يعني شِدَّة أثرها أيضاً. وأما بالنسبة لآراء المبحوثين فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بطبيعة نشاط المصارف الإسلامية وفقاً لدرجة خطورتها، ومنها قضايا العائد على الودائع، فقد جاءت أغلبها بأنها شديدة الخطورة، ما عدا ثلاثة إجابات جاءت بأنها ليست خطيرة. وأخيراً بالنسبة للقضايا المتعلقة بالمخاطر التشغيلية بحسب أنواع العقود في المصارف الإسلامية، فقد جاءت إجابات المبحوثين بأنها موافقة بشدَّة في أغلب عقود صيغ التمويل الإسلامي، وغير موافقة في حالة واحدة متعلقة بصيغة المرابحة، ومحيدة في حالتين متعلقتين بعقد الإجارة، أولاهما تنصُّ على أنه: تقع مسؤولية صيانة موضوع الإجارة على المصرف (السؤال رقم Y572). بينما تنصُّ الثانية على أنه: لا يقوم المصرف بفرض غرامة تأخير سداد الأقساط على العميل (السؤال رقم Y572).

وخلاصة الرأي في هذا البُعد المتعلق بالجزء الخاص بمخاطر الائتمان، فإنَّ هناك اتفاق بأن صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة والاستصناع والسلم هي في المُجمل الأكثر خطورة وشديدة الأثر، بينما لا توجد مخاطر بالنسبة لصيغتي المرابحة والإجارة.

وهذا ما يُفسّر سبب تركيز المصارف الإسلامية على تقديم التمويل لعملائها عن طريق هاتين الصيغتين دون الصيغ الأخرى، لقلّة مخاطرهما. ويلاحظ أن الإجابات على أسئلة مخاطر هامش الربح لم تكن ذات معنوية إحصائية، وكذلك الحال بالنسبة لمخاطر كُُلّ من السيولة ومخاطر الأموال التي يتم تداولها في الأسواق، ومخاطر عدم كفاية أو توقف عمليات التشغيل.

٣. عرض نتائج إجابات أفراد العينة على أسئلة البُعد الثالث للمتغير المُستقل:

يُعبّر البُعد الثالث للمتغير المُستقل عن (وجود إطار ونظام عمل مُتّبع لإدارة قضايا المخاطر في المصارف القطرية).

جدول (41/3/6) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي لها والانحراف المعياري وقيمة (t) ومستوى الدلالة للبعد الثالث للمتغير المستقل

رمز العبارة	العبارة	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
Y1	للمصرف نظام متبع لإدارة المخاطر	0.00			1	4	36	1.854	0.422	28.129	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y2	هناك شعبة/ لجنة مسنولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة والتحكم فيها في المصرف	0.00				5	36	1.878	0.331	36.298	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y3	للمصرف مواجهات عامة/ قواعد داخلية وإجراءات جيدة معنية بنظام إدارة المخاطر	0.00				7	34	1.829	0.381	30.747	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y4	يطبق المصرف نظام مراقبة داخلية كافي للتعامل فوراً مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل أو من غيرها.	0.00			2	15	23	1.525	0.599	16.112	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y5	يتبع المصرف نظام تقرير دوري عن إدارة المخاطر مخصص لكبار الموظفين ولإدارة العليا	0.00	1		2	4	34	1.732	0.672	16.507	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y6	المراجع الداخلي في المصرف يكون مسنولاً عن مراجعة نظم إدارة المخاطر والموجهات الإرشادية والتقارير الخاصة بذلك والتحقق منها	0.00			1	7	33	1.780	0.475	24.002	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y7	للمصرف خطة طوارئ لمقابلة الكوارث والحوادث.	0.00			2	11	28	1.634	0.581	18.003	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y8	يأخذ المصرف في الحسبان مسألة ألا تختلط مخاطر حسابات الاستثمار مع مخاطر الحسابات الجارية.	0.00	1		8	8	21	1.289	0.898	8.855	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y9	تطبيق معايير لجنة بازل في المصارف الإسلامية يكون بدرجة متساوية مع المصارف التقليدية.	0.00	3	3	5	6	24	1.098	1.300	5.406	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y10	يمكن للمشرفين/المراقبين تقييم المخاطر الحقيقية الملازمة للمصارف الإسلامية.	0.00	1		7	13	18	1.231	0.842	9.131	0.000	دالة	أوافق بشدة
رمز العبارة	العبارة		يوميًا	أسبوعياً	شهرياً								
Y11	يتم تقييم المركز المالي والأرباح/الخسائر في المصرف	2	35	1	5			1.268	0.672	-6.975	0.000	دالة	يوميًا
رمز العبارة	العبارة		كل 3 شهور	كل شهر	باستمرار								
Y12	يُفضل المصرف إعادة تقييم الأصول المؤجرة على أساس معدل العائد الإرشادي + هامش الربح دورياً:	2	4	13	18			2.400	0.695	3.407	0.002	دالة	باستمرار
رمز العبارة	العبارة		أقل	متساوية	أكثر								
Y13	متطلبات رأس المال بالنسبة للمصارف الإسلامية مقارنةً بنظيراتها التقليدية ستكون	0.00	3	28	9			0.150	0.533	17.778	0.083	غير دالة	متساوية
رمز العبارة	العبارة	متوسط العبارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
Y14	القضايا المتعلقة بمخاطر كفاية وفعالية إطار عمل إدارة المخاطر والحوكمة بالبنك:												
Y141	يهتم مصرفكم بفحص كفاية وفعالية دائرة إدارة المخاطر فيما يتعلق بالتكليف والسياسات والإجراءات والمنهجيات والضوابط الرقابية والتي تشمل تعريف ومراقبة مدى الرغبة لتحمل المخاطر.	0.00			2	12	27	1.610	0.586	17.577	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y142	يقوم المصرف بتعريف مخاطر السوق وتحديد كمياً ومراقبتها.	0.00			2	7	32	1.732	0.549	20.203	0.000	دالة	أوافق بشدة
Y143	يقوم المصرف بتعريف مخاطر السيولة وتحديد كمياً ومراقبتها؟	0.00			3	5	33	1.732	0.593	18.710	0.000	دالة	أوافق بشدة

أوافق بشدة	دالة	0.000	17.669	0.610	1.683	31	7	3			0.00	يقوم المصرف بتعريف مخاطر العملات الأجنبية وتحديد كمياً ومراقبتها.	Y144
أوافق بشدة	دالة	0.000	18.165	0.607	1.707	32	6	3			0.00	يقوم المصرف بتعريف مخاطر أسعار الفائدة وتحديد كمياً ومراقبتها.	Y145
أوافق بشدة	دالة	0.000	19.068	0.564	1.700	30	8	2			0.00	يهتم المصرف بفحص كفاية الأنظمة والضوابط الرقابية.	Y146
												القضايا المتعلقة بمخاطر كفاية وفعالية إطار عمل إدارة المخاطر والحوكمة بالبنك:	Y15
أوافق بشدة	دالة	0.000	13.894	0.675	1.463	23	14	4			0.00	يقوم المصرف بفحص كفاية وفعالية الإشراف والسياسات والإجراءات الخاصة بمجلس الإدارة والإدارة العليا.	Y151
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.949	0.637	1.488	23	15	3			0.00	هل قوم المصرف بفحص كفاية وفعالية إجراءات الحوكمة المؤسسية والإشراف.	Y152
أوافق بشدة	دالة	0.000	17.219	0.554	1.488	21	19	1			0.00	يقوم المصرف بفحص كفاية إطار عمل الضوابط الرقابية الداخلية لديه.	Y153
أوافق بشدة	دالة	0.000	12.315	0.715	1.410	20	16	2	1		0.00	هل يقوم المصرف بفحص كفاية وفعالية إشراف البنك على الفروع والشركات التابعة عبر الجار.	Y154
												مخاطر إدارة رأس المال والسيولة:	Y16
أوافق بشدة	دالة	0.000	20.203	0.549	1.732	32	7	2			0.00	يقوم المصرف بفحص تنفيذ تنظيمات بازل الرئيسية (بما في ذلك الشريحة 1 و 2 و 3)	Y161
أوافق بشدة	دالة	0.000	28.129	0.422	1.854	36	4	1			0.00	يقوم المصرف بفحص كفاية وصرامة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعمليات اختبار الضغوط وفقاً لتنظيمات مصرف قطر المركزي.	Y162
أوافق بشدة	دالة	0.000	24.002	0.475	1.781	33	7	1			0.00	يقوم المصرف بفحص رأس المال وتخطيط السيولة خاصة للبنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي.	Y163
أوافق بشدة	دالة	0.000	24.002	0.475	1.781	33	7	1			0.00	يقوم المصرف بفحص تنفيذ تنظيمات مصرف قطر المركزي فيما يرتبط بمعدلات كفاية السيولة	Y164
												مخاطر جودة الموجودات (الاستثمارات والقروض والسلف):	Y17
أوافق بشدة	دالة	0.000	25.863	0.435	1.756	31	10				0.00	يقوم المصرف بفحص عمليات منح الائتمان (التسهيلات المباشرة وغير المباشرة)، بما في ذلك مراقبة وإدارة العمر الإنتاجي ووضع المخصصات.	Y171
أوافق بشدة	دالة	0.000	24.719	0.449	1.732	30	11				0.00	يقوم المصرف بفحص عملية وإدارة الضمانات، بما في ذلك المراقبة والتقييم.	Y172
أوافق	دالة	0.000	8.783	0.800	1.098	13	21	5	2		0.00	مخاطر الأدوات المالية المشتقة: يقوم المصرف بفحص عملياته لتحديد وتسجيل وتقييم ومراقبة الأدوات المالية المشتقة.	Y18
أوافق	دالة	0.000	7.654	0.888	1.075	13	20	5	1	1	0.00	للمصرف نظام حاسب آلي مساعد لقياس تقلبات العائدات وإدارة المخاطر.	Y19
أوافق بشدة	دالة	0.000	17.189	0.591	1.585	26	13	2			0.00	يوجد لدى المصرف سياسة واضحة لتحسين جودة الأصول.	Y20
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.106	0.675	1.488	24	13	4			0.00	للمصرف نظام مساعد مطبق خاص بالتقييم الكمي للملاءة المالية للمقترضين منه	Y21
أوافق بشدة	دالة	0.000	17.819	0.552	1.537	23	17	1			0.00	يأخذ المصرف بالموجهات الإرشادية الخاصة بنظام المصادقة على القروض واستخدامها لهذا الغرض.	Y22
أوافق بشدة	دالة	0.000	33.169	0.358	1.854	35	6				0.00	يضع المصرف حدود لأقصى تمويل لصالح المقترض الواحد.	Y23
أوافق بشدة	دالة	0.000	30.747	0.381	1.829	34	7				0.00	يقوم المصرف بمراقبة الحدود القصوى للتمويل الممنوح لصالح المقترض الواحد بعناية	Y24
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.588	0.674	1.537	26	11	4			0.00	يضع المصرف معادلات الأرباح على التمويل آخذاً في الاعتبار تصنيف (جودة) القرض	Y25

أوافق بشدة	دالة	0.000	18.175	0.550	1.561	24	16	1			0.00	يُوجد لدى للمصرف نظام منطبق لإدارة القروض المتعثرة.	Y26
أوافق بشدة	دالة	0.000	20.052	0.530	1.659	28	12	1			0.00	يقوم المصرف وبصورة منتظمة (أسبوعياً مثلاً) بعمل سلم آجال القروض وفق موافقت تسويتها ويتحكم بالتالي في فجوات التدفقات النقدية.	Y27
أوافق	دالة	0.000	11.471	0.708	1.268	17	18	6			0.00	يقوم المصرف وبصورة منتظمة بالتحليل الصوري (المحاكاة) وقياس المخاطرة (درجة الحساسية) المرتبطة بمعدل الفائدة القياسي.	Y28
أوافق بشدة	دالة	0.000	20.203	0.549	1.732	32	7	2			0.00	يقوم المصرف بالتجهيزات الخلفية المساعدة للبرامج الإلكترونية وبرنامج حفظ الملفات.	Y29
أوافق	دالة	0.002	3.353	1.008	0.571	7	11	13	3	1	0.00	يلجأ المصرف لإصدار سندات (تصكيك) بغرض جمع أموال لاستثمارات/مشاريع بعينها	Y30
أوافق بشدة	دالة	0.000	26.517	0.442	1.829	35	5	1			0.00	يُوجد في المصرف فصل وظيفي بين مهام من يؤدون أعمال تبدأ منها المخاطر ومهام من يقومون بأعمال تتصل بإدارة المخاطر والسيطرة عليها.	Y33
												يقوم المصرف بإعداد التقارير الآتية خلال فترات زمنية منتظمة:	Y35
أوافق بشدة	دالة	0.000	11.897	0.754	1.44	20	18			1	0.00	تقرير رأس المال المخاطر	Y351
أوافق بشدة	دالة	0.000	23.992	0.446	1.74	28	10				0.00	تقرير مخاطرة الائتمان	Y352
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.838	0.645	1.55	23	14		1		0.00	تقرير متوسط مخاطر السوق	Y353
أوافق بشدة	دالة	0.000	18.084	0.547	1.61	24	13	1			0.00	تقرير مخاطرة سعر الفائدة	Y354
أوافق بشدة	دالة	0.000	18.084	0.547	1.61	24	13	1			0.00	تقرير مخاطرة السيولة	Y355
أوافق بشدة	دالة	0.000	16.334	0.598	1.56	24	13	2			0.00	تقرير مخاطرة العملات الحرة (سعر الصرف)	Y356
أوافق بشدة	دالة	0.000	15.054	0.603	1.47	20	16	2			0.00	تقرير مخاطرة التعامل في أسواق السلع والأسهم	Y357
أوافق بشدة	دالة	0.000	17.072	0.589	1.63	26	10	2			0.00	تقرير مخاطر التشغيل	Y358
أوافق بشدة	دالة	0.000	16.006	0.600	1.54	23	14	2			0.00	تقرير المخاطر السيادية (القطرية)	Y359
												يستخدم المصرف الإجراءات/الطرق الآتية لتحليل المخاطر:	Y36
أوافق بشدة	دالة	0.000	15.154	0.642	1.58	25	10	3			0.00	تصنيف الجدارة المالية للمستثمرين الذين قد يتعاملون مع مصرفكم	Y361
أوافق بشدة	دالة	0.000	12.885	0.721	1.49	24	10	5			0.00	تحليل الفجوة	Y362
أوافق بشدة	دالة	0.000	8.789	0.878	1.32	17	13	3		1	0.00	تحليل الفترة (المشكلة)	Y363
أوافق بشدة	دالة	0.000	13.002	0.677	1.41	20	15	4			0.00	تحليل مماثلة آجال الأصول والخصوم	Y364
أوافق بشدة	دالة	0.000	10.736	0.786	1.37	20	13	4	1		0.00	العائدات من استثمارات بها مخاطر	Y365
أوافق بشدة	دالة	0.000	10.395	0.791	1.30	19	15	5	1		0.00	قيمة الأصول مع المخاطر المصاحبة لها.	Y366
أوافق بشدة	دالة	0.000	10.597	0.781	1.34	20	11	7			0.00	مناهج المحاكاة (التحليل الصوري).	Y367

أوافق بشدة	دالة	0.000	17.558	0.506	1.55	18	15				0.00	تقديرات لنتائج أسوأ الاحتمالات في العمل	Y368
أوافق بشدة	دالة	0.000	7.380	0.958	1.16	18	9	8	2		0.00	العائد المعدل (وفق المخاطر) على رأس المال.	Y369
أوافق بشدة	دالة	0.000	19.315	0.554	1.74	30	6	2			0.00	نظام التقييم الداخلي.	Y3610
												للمصرف سياسة لتنويع الاستثمارات عبر	Y37
أوافق بشدة	دالة	0.000	9.962	0.7863	1.306	17	14	4	1		0.00	الدول المختلفة (التوزيع الجغرافي)	Y371
أوافق بشدة	دالة	0.000	12.737	0.726	1.50	24	9	5			0.00	القطاعات المختلفة (مثل الصناعة أو التجارة أو غيرها)	Y372
أوافق بشدة	دالة	0.000	12.914	0.697	1.50	22	10	4			0.00	الصناعات المختلفة (مثل شركات الطيران أو أعمال التجزئة وغيرها)	Y373
												تتقيد المعايير المحاسبية التي يستخدمها المصرف	Y38
أوافق بشدة	دالة	0.000	22.595	0.448	1.74	25	9				0.00	بالمعايير الدولية.	Y381
أوافق بشدة	دالة	0.000	10.292	0.897	1.34	16	9	2	2		0.00	معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) (للمصارف الإسلامية فقط)	Y382
أوافق بشدة	دالة	0.000	16.000	0.632	1.600	27	10	3			0.00	يقوم المصرف بإعادة تقييم الضمانات (العينية) بصورة دورية.	Y39
أوافق بشدة	دالة	0.000	24.719	0.449	1.732	30	11				0.00	يتأكد المصرف من أن الضامن يضمن القروض بعزم صادق من خلال توثيق عقد الضمان.	Y40
أوافق بشدة	دالة	0.000	15.353	0.639	1.550	25	12	3			0.00	في حالة قيامه بتقديم فروض خارجية، يقوم المصرف بمراجعة منتظمة للتصنيف المالي للدولة التي يتم فيها القرض.	Y41
أوافق بشدة	دالة	0.000	4.717	1.144	0.939	15	6	7	5		0.00	يقوم المصرف بتحويل بعض أرباح المساهمين لصالح المودعين، للمحافظة على معدل العائد مماثلاً لما تمنحه المصارف الأخرى.	Y42
أوافق بشدة	دالة	0.000	23.167	0.464	1.700	28	12				0.00	يقوم المصرف بمراقبة الأداء في أعمال المقترضين منه بعد منحهم التمويل.	Y43
اتجاه العبارة	التفسير	مستوى الدلالة	قيمة اختبار (t)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرأي				متوسط العبارة	رمز العبارة		
						يوجد	لا يوجد						
												هل يتعامل المصرف في السوق الحاضر أو في أي من أسواق المشتقات المالية الآتية لأغراض التغطية أو الاحتماء لإدارة المخاطر؟	Y44
												العملات:	Y441
لا يوجد	غير دالة	0.878	-0.154	0.506	0.49		20			21	0.50	العملات - الحاضر	Y4411
يوجد	غير دالة	0.280	1.096	0.499	0.59		24			17	0.50	العملات - الأجل	Y4412
لا يوجد	دالة	0.000	-10.366	0.264	0.07		3			38	0.50	العملات - المستقبلات	Y4413
لا يوجد	دالة	0.000	-6.328	0.358	0.15		6			35	0.50	العملات - الخيارات	Y4414
يوجد	غير دالة	0.878	0.154	0.506	0.51		21			20	0.50	العملات - المقايضات	Y4415
												السلع:	Y442
لا يوجد	دالة	0.041	-2.114	0.480	0.34		14			27	0.50	السلع - الحاضر	Y4421
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05		2			39	0.50	السلع - الأجل	Y4422
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05		2			39	0.50	السلع - المستقبلات	Y4423
لا يوجد	دالة	0.000	-19.500	0.156	0.02		1			40	0.50	السلع - الخيارات	Y4424
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05		2			39	0.50	السلع - المقايضات	Y4425

										الأسم:	Y443	
لا يوجد	دالة	0.017	-2.486	0.471	0.32	13	28	0.50	الأسم - الحاضر	Y4431		
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05	2	39	0.50	الأسم - الآجل	Y4432		
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05	2	39	0.50	الأسم - المستقبلات	Y4433		
لا يوجد	دالة	0.000	-10.366	0.264	0.07	3	38	0.50	الأسم - الخيارات	Y4434		
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05	2	39	0.50	الأسم - المقايضات	Y4435		
										سعر الفائدة:	Y444	
لا يوجد	دالة	0.017	-2.486	0.471	0.32	13	28	0.50	سعر الفائدة - الحاضر	Y4441		
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05	2	39	0.50	سعر الفائدة - الآجل	Y4442		
لا يوجد	دالة	0.000	-10.366	0.264	0.07	3	38	0.50	سعر الفائدة - المستقبلات	Y4443		
لا يوجد	دالة	0.000	-7.307	0.331	0.12	5	36	0.50	سعر الفائدة - الخيارات	Y4444		
لا يوجد	غير دالة	0.645	-0.464	0.505	0.46	19	22	0.50	سعر الفائدة - المقايضات	Y4445		
										هل يتعامل المصرف في السوق الحاضر أو في أي من أسواق المشتقات المالية الآتية بغرض الحصول على دخل أو عائدات؟	Y45	
										العملات:	Y451	
لا يوجد	دالة	0.017	-2.486	0.471	0.32	13	28	0.50	العملات - الحاضر	Y4511		
لا يوجد	دالة	0.001	-3.772	0.435	0.24	10	31	0.50	العملات - الآجل	Y4512		
لا يوجد	دالة	0.000	-7.307	0.331	0.12	5	36	0.50	العملات - المستقبلات	Y4513		
لا يوجد	دالة	0.000	-5.534	0.381	0.17	7	34	0.50	العملات - الخيارات	Y4514		
لا يوجد	دالة	0.001	-3.772	0.435	0.24	10	31	0.50	العملات - المقايضات	Y4515		
										السلع:	Y452	
لا يوجد	دالة	0.000	-7.307	0.331	0.12	5	36	0.50	السلع - الحاضر	Y4521		
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05	2	39	0.50	السلع - الآجل	Y4522		
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05	2	39	0.50	السلع - المستقبلات	Y4523		
لا يوجد	دالة	0.000	-19.500	0.156	0.02	1	40	0.50	السلع - الخيارات	Y4524		
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05	2	39	0.50	السلع - المقايضات	Y4525		
										الأسم:	Y453	
لا يوجد	غير دالة	0.280	-1.096	0.499	0.41	17	24	0.50	الأسم - الحاضر	Y4531		
لا يوجد	دالة	0.000	-19.500	0.156	0.02	1	40	0.50	الأسم - الآجل	Y4532		
لا يوجد	دالة	0.000	-19.500	0.156	0.02	1	40	0.50	الأسم - المستقبلات	Y4533		
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05	2	39	0.50	الأسم - الخيارات	Y4534		
لا يوجد	دالة	0.000	-13.248	0.218	0.05	2	39	0.50	الأسم - المقايضات	Y4535		
										سعر الفائدة:	Y454	
لا يوجد	دالة	0.000	-4.286	0.419	0.22	9	32	0.50	سعر الفائدة - الحاضر	Y4541		
لا يوجد	دالة	0.000	-6.328	0.358	0.15	6	35	0.50	سعر الفائدة - الآجل	Y4542		
لا يوجد	دالة	0.000	-7.307	0.331	0.12	5	36	0.50	سعر الفائدة - المستقبلات	Y4543		
لا يوجد	دالة	0.000	-8.578	0.300	0.10	4	37	0.50	سعر الفائدة - الخيارات	Y4544		
لا يوجد	دالة	0.000	-5.534	0.381	0.17	7	34	0.50	سعر الفائدة - المقايضات	Y4545		
اتجاه العبارة	التفسير	مستوى الدلالة	قيمة اختبار (t)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرأي				المتوسط النظري	الرمز	العبارة
						أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة		
												بيان رأيكم حول القضايا التالية المتعلقة بتنظيم المخاطر التشغيلية في مصرفكم:
أوافق بشدة	دالة	0.000	36.298	0.331	1.88	36	5			0.00		للمصرف لجنة أو وحدة أو إدارة مستقلة مسؤولة عن إدارة المخاطر التشغيلية.
أوافق	دالة	0.000	24.002	0.475	1.78	33	7	1		0.00		تشمل مسؤوليات هذه الإدارة: وضع وتطوير السياسات

بشدة											والإجراءات، وتصميم وتطبيق نظام لإدارة التقارير، وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف.
أوافق بشدة	دالة	0.000	30.747	0.381	1.83	34	7			0.00	الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر التشغيلية متكاملة مع الرقابة الدائمة على المخاطر بالمصرف.
أوافق بشدة	دالة	0.000	21.350	0.512	1.71	30	10	1		0.00	للمصرف نظام لإدارة المخاطر التشغيلية، مكتوب وموثق بطريقة سليمة، من حيث وصف مهام الإدارة، والسياسة المتبعة لتوصيف المنهج المتبع في تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر لتخفيف حدتها.
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.337	0.675	1.51	25	12	4		0.00	هناك توصيف واضح في إجراءات المصرف للعلاقات بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى، مثل: التدقيق الداخلي، والشؤون القانونية، والالتزام.
											رأيكم حول القضايا التالية المتعلقة بالموارد البشرية في إدارة المخاطر التشغيلية في مصرفكم:
أوافق بشدة	دالة	0.000	11.271	0.679	1.20	14	21	6		0.00	هناك عدد كافي من الموظفين المختصين في إدارة المخاطر بالمصرف.
أوافق بشدة	دالة	0.000	17.219	0.553	1.49	21	19	1		0.00	يتم تدريب موظفي إدارة المخاطر بالمصرف بطريقة سليمة ومواكبة للتطورات في مجال إدارة المخاطر.
أوافق بشدة	دالة	0.000	15.521	0.594	1.44	20	19	2		0.00	الوضع الوظيفي للموظفين في إدارة المخاطر ملائم لمهامهم في إدارة المخاطر التشغيلية بالمصرف.
											بيان رأيكم حول القضايا التالية المتعلقة بالتحليل النوعي في تقييم المخاطر التشغيلية باستخدام الخرائط والسيناريوهات:
أوافق بشدة	دالة	0.000	16.075	0.631	1.59	26	14	1		0.00	يغطي نظام قياس المخاطر التشغيلية في المصرف كل فئات المخاطر التي تنتج عنها خسائر.
أوافق بشدة	دالة	0.000	17.819	0.552	1.54	23	17	1		0.00	يستخدم المصرف خرائط للمخاطر التشغيلية بصورة شاملة ومعقدة وموثقة بطريقة سليمة.
أوافق بشدة	دالة	0.000	13.699	0.673	1.44	22	15	4		0.00	لدى المصرف مصفوفة لتجنب المخاطر، مُمثلة في قياس معدل حدة المخاطر كدالة في التكرار والأثر المالي الناتج عنها.
أوافق بشدة	دالة	0.000	15.730	0.596	1.46	21	18	2		0.00	لدى المصرف معايرة مناسبة لمصفوفة تجنب المخاطر.
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.726	0.636	1.46	22	16	3		0.00	يقوم المصرف بمراجعة منتظمة لمعايرة مصفوفة تجنب المخاطر.
أوافق بشدة	دالة	0.000	12.392	0.693	1.34	19	17	5		0.00	يقوم المصرف بتحديث عملية إحرار النقاط بانتظام.
أوافق بشدة	دالة	0.000	15.662	0.636	1.58	25	14	1		0.00	يقوم المصرف بقياس المخاطر التشغيلية الناتجة من طرح منتجات أو خدمات جديدة.
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.588	0.674	1.54	26	11	4		0.00	يقوم المصرف بتحديث خرائط المخاطر التشغيلية بانتظام.
أوافق بشدة	دالة	0.000	12.826	0.706	1.41	22	14	5		0.00	يتم اعتماد خرائط المخاطر التشغيلية من الإدارة العليا للمصرف.
أوافق بشدة	دالة	0.000	10.474	0.775	1.27	19	14	8		0.00	يضع المصرف آلية لفحص التجانس للتأكد من مدى ملائمة خرائط المخاطر التشغيلية لنشاطه.
											بيان رأيكم حول القضايا التالية المتعلقة بطريقة التحليل الكمي في مراقبة تكاليف المخاطر التشغيلية في مصرفكم:
أوافق بشدة	دالة	0.000	13.448	0.743	1.56	28	9	3	1	0.00	في حالة الخسائر الكبيرة الناتجة من المخاطر التشغيلية والمتداخلة مع مخاطر الائتمان، يتم تحديدها بوضوح ويتم تسجيلها في نظام إدارة المخاطر التشغيلية بالمصرف.

أوافق بشدة	دالة	0.001	3.699	1.351	0.78	18	8	6	6	3	0.00	خسائر التشغيل المرتبطة بمخاطر السوق، مضمنة في النظام بغرض احتساب الحد الأدنى من متطلبات رأس المال تحت فئة المخاطر التشغيلية.	Y622
أوافق بشدة	دالة	0.000	24.719	0.449	1.73	30	11				0.00	لدى المصرف معلومات حول كل خسارة يتم تحصيلها من حيث كميتها ونوعها وتاريخ حدوثها وتسجيلها ومستوى التغطية الممكنة.	Y623
أوافق بشدة	دالة	0.000	24.719	0.449	1.73	30	11				0.00	لدى المصرف معلومات حول كل خسارة يتم تحصيلها من حيث أسبابها والأحوال التي حدثت فيها.	Y624
أوافق بشدة	دالة	0.000	20.664	0.521	1.68	29	11	1			0.00	للمصرف معلومات حول كل خسارة يتم تحصيلها، من حيث فعل ورد فعل الإدارة.	Y625
أوافق بشدة	دالة	0.000	16.803	0.623	1.63	28	12		1		0.00	هناك ميزان مراجعة/ تقرير مُدقق لكل خسارة يتم تحصيلها بالمصرف.	Y626
												بيان رأيكم حول القضايا التالية المتعلقة بالحوكمة والإشراف على المخاطر التشغيلية في مصرفكم:	Y63
أوافق بشدة	دالة	0.000	17.819	0.552	1.54	23	17	1			0.00	يُساهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف بفعالية في مؤشرات إدارة المخاطر التشغيلية	Y631
أوافق بشدة	دالة	0.000	20.052	0.530	1.66	28	12	1			0.00	تعمل إدارة المصرف على التأكد من رفع مستوى مراقبة المخاطر التشغيلية في كل الأنشطة وكل المواقع وعلى جميع مستويات الإدارة.	Y632
أوافق بشدة	دالة	0.000	23.732	0.461	1.71	29	12				0.00	تعمل إدارة المصرف على التأكد من التواصل والتنسيق بين كل المجموعات المختلفة المسؤولة عن إدارة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مع بعضها البعض.	Y633
أوافق بشدة	دالة	0.000	16.755	0.550	1.44	19	21	1			0.00	تعمل إدارة المصرف على التأكد من أن لائحة تعويضات الموظفين لا ينتج عنها مخاطر مُحتملة.	Y634
أوافق بشدة	دالة	0.000	17.577	0.586	1.61	27	12	2			0.00	يخضع التعرض للمخاطر التشغيلية والخسائر لتقارير للإدارة المعنية، وأخرى للإدارة العليا للمصرف.	Y635
أوافق بشدة	دالة	0.000	22.873	0.471	1.68	28	13				0.00	تتكرر التقارير لإدارة المخاطر بالمصرف بصورة كافية ودقيقة بمعدل ربع سنوي.	Y636
أوافق بشدة	دالة	0.000	16.803	0.623	1.63	28	12	1			0.00	تتكرر التقارير لمجلس الإدارة بصورة كافية ودقيقة بمعدل نصف سنوي.	Y637
أوافق بشدة	دالة	0.000	13.925	0.617	1.34	17	21	3			0.00	يُعالج نظام التقارير في المصرف موضوعات مثل: تقدير رأس المال التنظيمي، درجة التعرض للمخاطر التشغيلية، الخسائر الداخلية والخارجية، مواطن الضعف، مقترحات لتحسين جودة إدارة المخاطر التشغيلية، عوامل وإشارات الإنذار المبكر، والإشراف على المخاطر النظامية.	Y638
أوافق بشدة	دالة	0.000	15.756	0.634	1.56	25	15	1			0.00	مؤشرات المخاطر التشغيلية المتبعة في المصرف، مُلائمة.	Y639
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.337	0.675	1.51	24	15	1	1		0.00	يقوم المصرف بتوثيق السبب والمُبرر في اختياره مؤشرات المخاطر التشغيلية المتبعة.	Y6310
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.949	0.637	1.49	22	18		1		0.00	يقوم المصرف بتعريف مؤشرات الإنذار المبكر حول المخاطر.	Y6311
أوافق بشدة	دالة	0.000	12.522	0.698	1.37	19	19	2	1		0.00	يقوم المصرف بتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والقيام بها عند كل مؤشر إنذار مبكر حول المخاطر	Y6312
أوافق بشدة	دالة	0.000	15.756	0.634	1.56	25	15		1		0.00	يقوم المصرف بإدخال نتائج نظامه لإدارة المخاطر التشغيلية في منظومة إدارته العامة للمخاطر	Y6313
												قضايا مُتعلقة بسياسة تخفيض مستوى المخاطر التشغيلية:	Y64
أوافق بشدة	دالة	0.000	15.338	0.591	1.41	19	20	2			0.00	يقوم المصرف بوضع مقاييس وإجراءات حوافز للإدارة الجيدة للمخاطر التشغيلية.	Y641
أوافق بشدة	دالة	0.000	14.101	0.709	1.56	27	11	2	1		0.00	يقوم المصرف بوضع إستراتيجية للتأمين لتخفيف جدة	Y642

المخاطر التشغيلية.											
Y643	يقوم المصرف بوضع خطط للطوارئ واستمرارية العمل؟	0.00									
Y644	تلك الخطط مبنية على سيناريوهات ملائمة لحجم وتعقيدات عمليات المصرف	0.00									
Y645	يعمل المصرف على التأكد من أن خطة الالتزام لاستمرارية العمل متماشية مع القوانين واللوائح.	0.00									
Y646	لدى المصرف مواقع تخزين لحفظ البيانات الهامة والخطيرة؟	0.00									
Y647	لدى المصرف مواقع للنسخ الاحتياطي يمكن فيها متابعة بعض الأعمال الرئيسية بعد وقوع كارثة ما.	0.00									
Y648	يقوم المصرف بتحديث خطط استمرارية العمل بانتظام.	0.00									
Y649	يقوم المصرف باختبار خطط استمرارية العمل بانتظام	0.00									
Y6410	يقوم المصرف بتطوير ثقافة خاصة بالمخاطر التشغيلية ويعمل على نشرها بين الموظفين عن طريق التدريب والتواصل الفعال.	0.00									

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2018م

تحليل ومناقشة إجابات أفراد العينة على أسئلة البعد الثالث للمتغير المستقل:

تُشير إجابات المبحوثين على أسئلة هذا البعد، إلى أنها جاءت جميعها إما أوافق بشدة أو أوافق أو متسقة مع تلك الموافقة، مع تمتعها جميعاً بالمعنوية الإحصائية المرتفعة. ومن خلال هذه النتائج، يُلاحظ أنّ هناك اهتمام واضح من قبل جميع المصارف القطرية التقليدية والإسلامية المبحوثة، يُؤكّد حرصها والتزامها بتوجيهات وتعليمات مصرف قطر المركزي المتعلقة بالإطار العام لإدارة المخاطر فيها، بما في ذلك مخاطر نطاق العمل والحوكمة والضوابط الرقابية الداخلية لإدارة المخاطر الأخرى وقياس كل هذه المخاطر ودرء آثارها التي تشمل التقارير والإجراءات، بالإضافة إلى آلية ومنهجية تنظيم وإدارة المخاطر التشغيلية.

٤. عرض نتائج إجابات أفراد العينة على أسئلة البعد الأول للمتغير التابع:

وهو ينصُّ البعد الأول للمتغير التابع على: (وجود إطار ونظام عمل مُتَّبَع في المصارف

القطرية لإدارة قضايا الاستقرار المالي).

جدول (42/3/6): التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي لها والانحراف المعياري وقيمة (t) ومستوى الدلالة للبعد الأول للمتغير التابع

رمز العبارة	العبارة	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
Z1	للمصرف مفهوم واضح وتعريف مناسب للاستقرار المالي في المصارف.	0.00				9	32	1.780	0.419	27.205	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z2	هناك مسئول اتصال محدد في المصرف للتنسيق المباشر مع إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي.	0.00		3	8		30	1.659	0.617	17.217	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z3	للمصرف قاعدة بيانات عن العاملين بالجهاز المصرفي في دولة قطر.	0.00		1	7	11		1.282	0.857	9.344	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z4	هناك حسابات مفتوحة في المصرف لأغراض خيرية (شهرية)	0.00		1	12	26		1.641	0.537	19.070	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z5	يقدم المصرف تقرير عن معاملته خارج دولة قطر لمصرف قطر المركزي.	0.00		1	7	31		1.769	0.485	22.801	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z6	يقوم المصرف بإجراء اختبارات الضغط بانتظام.	0.00		2	7	32		1.732	0.549	20.203	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z7	للمصرف إطار ونظام متبوع لإدارة قضايا الاستقرار المالي.	0.00		3	14	24		1.512	0.637	15.194	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z8	هناك لجنة في المصرف مسؤولة عن متابعة ورصد وتقييم مؤشرات الاستقرار المالي.	0.00	1	2	13	25		1.512	0.711	13.611	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z9	يقوم المصرف بتهيئة البيئة المناسبة لإتباع اللوائح الخاصة بمؤشرات الملاحة والسلامة المالية الصادرة من مصرف قطر المركزي.	0.00		15	26			1.634	0.488	21.457	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z10	للمصرف إجراءات وقائية مطبقة للكشف المبكر عن مواطن الضعف في مؤشرات الاستقرار المالي.	0.00		3	14	24		1.512	0.637	15.194	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z11	يقدم المصرف تقرير دوري إلى مصرف قطر المركزي بشأن مؤشرات الاستقرار المالي، وفقاً للمعايير التي يضعها الأخير.	0.00		1	10	27		1.684	0.525	19.764	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z12	يقوم المصرف بتصنيف المخاطر المرتبطة بالأعمال المصرفية، في إطار المخاطر المصرفية، ومخاطر الائتمان والتمويل، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.	0.00		13	28			1.683	0.471	22.873	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z14	يدعم المصرف إدارة المخاطر من خلال إعطاء الاهتمام الكافي لجودة القروض ومتابعة الديون المدومة وتجميع المخصصات الملائمة لها.	0.00		1	10	30		1.707	0.512	21.350	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z15	يقوم المصرف برصد مستويات المخاطر بأنواعها المختلفة بصفة مستمرة، وفقاً لمؤشرات الاستقرار المالي التي يضعها مصرف قطر المركزي.	0.00		1	12	27		1.650	0.533	19.561	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z16	يقوم المصرف بقياس المرونة وقدرته على التحمل من خلال سيناريوهات اختبارات الضغط التصاعدي والتنازلي حسب ما يقتضيه الحال.	0.00		1	18	22		1.512	0.553	17.501	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z17	تقوم الإدارة العليا للمصرف استناداً إلى نتائج اختبارات الضبط، باتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة إذا اقتضى الأمر ذلك.	0.00		2	13	26		1.585	0.591	17.189	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z18	يقوم المصرف بإجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الخاصة به بناءً على رصد المخاطر بأنواعها المختلفة.	0.00		2	11	28		1.634	0.581	18.003	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z19	يقوم المصرف بتقديم الإفصاحات المطلوبة حول مركزه المالي وعملياته المختلفة ومخاطرها، لتحقيق هدف الضوابط السوق.	0.00		2	11	28		1.634	0.581	18.003	0.000	دالة	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2018م

تحليل ومناقشة إجابات أفراد العينة على أسئلة البُعد الأول للمتغير التابع:

جاءت إجابات الباحثين على جميع أسئلة هذا البُعد، بأنها جميعها جاءت بالموافقة بشدة دون استثناء، وهي جميعها تمتع بالمعنوية الإحصائية المرتفعة. ومن خلال هذه النتائج، يُلاحظ أيضاً أنّ هناك اهتمام واضح من قِبل جميع المصارف القطرية التقليدية والإسلامية المبحوثة، يُؤكّد حرصها والتزامها بتوجيهات وتعليمات مصرف قطر المركزي المتعلقة بالإطار العام ونظام العمل المُتبع لإدارة قضايا الاستقرار المالي فيها.

٥. عرض نتائج إجابات أفراد العينة على أسئلة البُعد الثاني للمتغير التابع:

ينصُّ البُعد الثاني للمتغير التابع على: (وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي في المصارف القطرية وقدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها).

جدول (43/3/6) يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي لها

والانحراف المعياري وقيمة (t) ومستوى الدلالة للبعد الثاني للمتغير التابع

رمز العبارة	العبارة	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
Z24	يقوم المصرف بإجراء اختبارات الضغط تطبيقاً للأساليب الفنية الكمية المتمثلة في اختبارات الحساسية واختبارات السيناريو، حسب تقسيم مصرف قطر المركزي لها.	0.00			1	13	27	1.634	0.536	19.504	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z25	يلتزم المصرف بإجراء اختبارات الضغط على التسهيلات الائتمانية، والودائع، وحسابات الاستثمارات، والتعرض من خلال العمليات بين المصارف والبنود المسجلة خارج الميزانية	0.00			1	14	1.610	0.542	19.013	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z26	يلتزم المصرف بإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات سابقة في شكل سلاسل زمنية باعتبارها ضرورية لاختبارات الضغط التي تُبنى على السيناريوهات التاريخية.	0.00			2	20	1.415	0.591	15.338	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z27	يقوم المصرف بإجراء اختبارات الضغط وفقاً للافتراضات التي يضعها هو مع قدرته على إثبات مائة تلك الافتراضات.	0.00			1	15	1.585	0.547	18.571	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z28	يلجأ المصرف لإجراء اختبارات الضغط استناداً إلى السيناريوهات التي وضعها مصرف قطر المركزي.	0.00			1	2	1.488	0.711	13.391	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z29	يتمتع المصرف بالمرونة اللازمة لتبني سيناريوهات لاختبارات الضغط أكثر صرامة من اختبارات الحساسية واختبارات السيناريوهات التي وضعها مصرف قطر المركزي لأغراض مرجعية فقط باعتبارها تمثل الحد الأدنى المطلوب.	0.00			3	15	1.475	0.640	14.576	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z37	يقوم المصرف بتحديد وإدراج إي نقص في السيولة في المستقبل في اختبارات الضغط من خلال إعداد توقعات التدفقات النقدية الناشئة عن مختلف مراكز الموجودات والمطلوبات، كما حددها مصرف قطر المركزي.	0.00			1	16	1.550	0.552	17.747	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z41	يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر.	0.00			1	16	1.488	0.675	14.106	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z42	يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف توفير أدوات مكتملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل القيمة المعرضة للمخاطر	0.00			1	13	1.415	0.774	11.706	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z43	يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تمكينه من التعرف على نقاط الضعف في عملياته كأحد أهدافه.	0.00			1	16	1.488	0.675	14.106	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z44	يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف تحسين إدارة رأس ماله وسيولته.	0.00			1	11	1.610	0.666	15.471	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z45	يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة.	0.00			3	12	1.561	0.634	15.756	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z46	يستخدم المصرف نتائج اختبارات الضغط في تحقيق هدف التأكد من أن رأس مال المصرف يتلاءم مع إستراتيجيته وهيكل مخاطره.	0.00			2	11	1.615	0.590	17.097	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z47	للمصرف سياسات وإجراءات مكتوبة، ومسؤوليات واضحة، مع التأكد من جودة البيانات ونظام إدارة المعلومات، لتفعيل إجراء اختبارات الضغط.	0.00			1	16	1.537	0.636	15.463	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z48	يُخصّص المصرف الموارد الكافية لتأمين تنفيذ برنامج اختبارات الضغط، مع عمل توثيق مناسب لبرنامج الحاسب الآلي.	0.00			2	19	1.425	0.594	15.165	0.000	دالة	أوافق بشدة	

Z49	يُوفر المصرف إطاراً للحوكمة لإجراء اختبارات الضغط بشكل فعّال.	0.00	1	3	21	16	1.268	0.708	11.471	0.000	دالة	أوافق
Z50	يقوم مجلس إدارة المصرف أو لجنة إدارة المخاطر المسؤولة عن الإشراف على اختبارات الضغط، بالموافقة على إطار لاختبارات الضغط، يتناول العمليات والهيكـل والمنهجية لضمان التعريف والتحديد المناسب للعوامل المتصلة بالمخاطر، وتحديد المسؤوليات المتصلة بها.	0.00	2	15	24	1.537	0.596	16.516	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z51	يتم في المصرف رفع نتائج اختبارات الضغط بصيغة واضحة ومحددة وشاملة إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المسؤولة عن إدارة هذه الاختبارات للعمل والتوجيه وإبداء الرأي.	0.00	1	13	27	1.634	0.536	19.504	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z52	يقوم المصرف بإرسال نتائج اختبارات الضغط المبنية على أساس البيانات المالية النصف سنوية، بما في ذلك الملاحظات عليها، وموافقة مجلس الإدارة أو لجنة إدارة المخاطر المسؤولة عن تلك الاختبارات، إلى إدارة الاستقرار المالي والإحصاء بمصرف قطر المركزي.	0.00	17	23	1.575	0.501	19.897	0.000	دالة	أوافق بشدة		
Z53	يقوم المصرف بإجراء اختبارات الضغط التي تستند إلى سيناريوهات محددة بواسطة مصرف قطر المركزي استناداً إلى الوضع الاقتصادي الذي يشهد تطورات مستمرة، وتقديم النتائج جنباً إلى جنب مع نتائج اختبارات الضغط الدورية المطلوبة من المصرف.	0.00	14	27	1.659	0.480	22.120	0.000	دالة	أوافق بشدة		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مُخرجات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2018م

تحليل ومناقشة إجابات أفراد العينة على أسئلة البُعد الثاني للمتغير التابع:

باستقراء إجابات الباحثين على أسئلة هذا البُعد، يتضح أن جميع الإجابات قد جاءت إما أوافق بشدة أو أوافق، مع تمتعها جميعاً بالمعنوية الإحصائية. ويُلاحظ من خلال هذه النتائج، أنّ هناك اهتمام واضح من قبل جميع المصارف القطرية التقليدية والإسلامية المبحوثة، يُؤكّد حرصها والتزامها بتوجيهات وتعليمات مصرف قطر المركزي المتعلقة بمنهجية إجراء اختبارات الضغط المرتبطة بقضايا الاستقرار المالي فيها، بجانب منهجية خاصة لإجراء اختبارات الضغط المرتبطة بقضايا الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية. بالإضافة إلى تحديد مجالات استخدام نتائج اختبارات الضغط في جميع هذه المصارف، مع وجود آليات وضمانات لتفعيل إجراء اختبارات الضغط فيها.

٦. عرض نتائج إجابات أفراد العينة على أسئلة البُعد الثالث للمتغير التابع:

ينصُّ البُعد الثالث للمتغير التابع على: (تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها، التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية).

جدول (44/3/6): يوضح التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة والمتوسط الحسابي لها والانحراف المعياري وقيمة (t) ومستوى الدلالة للبعد الثالث للمتغير التابع

رمز العبارة	العبارات	المتوسط النظري للعبارة	الرأي					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة	التفسير	اتجاه العبارة
			لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة						
Z13	يتبع مصرفكم المعايير الدولية للمخاطر على النحو الوارد في إطار المبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل III ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00				7	13	1.650	0.489	15.079	0.000	دالة	أوافق بشدة
Z20	يلتزم المصرف بتحقيق الأهداف الرئيسية للمبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل III الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			1	6	1.600	0.598	11.961	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z21	يقوم المصرف بتقييم نوع المخاطر التي يتعرض لها بالنظر إلى مستوى عقد الخدمات المصرفية الإسلامية، وبالتالي تطبيق الوزن الصحيح للمخاطر بحسب ما تقتضيه المبادئ التوجيهية لمتطلبات رأس المال لدى المصارف الإسلامية. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			1	5	1.650	0.587	12.568	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z22	يقوم المصرف بضبط أدائه من حيث اختبارات الضغط مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة التي تتميز بها أعماله المصرفية وما يصاحبها من مخاطر. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			1	7	1.550	0.605	11.461	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z23	يلتزم المصرف بإدخال كل العناصر الواجب تغطيتها في اختبار الضغط على المصارف الإسلامية. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			1	5	1.650	0.587	12.568	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z30	يقوم المصرف بتبني منهجيات لاختبارات الضغط تراعي الطبيعة الخاصة لأعماله، والمخاطر المصاحبة لها. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			2	9	1.350	0.671	9.000	0.000	دالة	أوافق	
Z31	تغطي اختبارات الضغط التي يجريها المصرف عناصر محددة حددها مصرف قطر المركزي. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			7	13	1.650	0.489	15.079	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z32	تتم تغطية مخاطر العائد ومخاطر السيولة من خلال تقنيات اختبارات الضغط التي يجريها المصرف، باعتباره مصرف إسلامي. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			3	5	1.450	0.759	8.542	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z33	تأخذ اختبارات الضغط التي يجريها المصرف في الاعتبار التمييز بين أصحاب الاستثمار المطلق وأصحاب الاستثمار المقيد، سواء داخل المركز المالي أو خارجه. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			1	10	1.400	0.598	10.466	0.000	دالة	أوافق	
Z34	تقيم اختبارات الضغط التي يجريها المصرف الجوانب التي حددها مصرف قطر المركزي بخصوص أصحاب الاستثمار. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			1	6	1.600	0.598	11.961	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z35	يقوم المصرف بإدراج العوامل التي حددها مصرف قطر المركزي في اختبارات الضغط، المتعلقة بمخاطر الائتمان المرتبطة ببعض القيود على آليات الاسترداد الخاصة بعقود المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			1	6	1.600	0.598	11.961	0.000	دالة	أوافق بشدة	
Z36	تحتوي اختبارات الضغط التي يقوم بها المصرف، على سيناريوهات تمكنه من التقييم المستمر لطبيعة المخاطر المميزة لعقود المشاركة والمضاربة. (للمصارف الإسلامية فقط)	0.00			2	2	1.200	1.005	5.339	0.000	دالة	أوافق بشدة	

0.00	3	7	5	5	0.600	1.046	2.565	0.019	دالة	محاييد	Z38	يقوم المصرف بعمل اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لتحديد وقياس كيف يمكن ذلك على أنواع معينة من العقود مما يؤدي إلى مخاطر التمويل، ومخاطر الدخل والربحية، ومخاطر السحب، والمخاطر القانونية، ولتحديد وقياس التكلفة المترتبة على ذلك. (للمصارف الإسلامية فقط)
0.00	2	8	5	5	0.650	0.988	2.942	0.008	دالة	محاييد	Z39	يقوم المصرف عند إجراء اختبارات الضغط، بإدراج عوامل المخاطر المحتملة، مثل: وثائق العقود التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، الإخلال بالعقود التي تحتوي على مخالفات شرعية، إمكانية عدم اتفاق فتاوى معظم علماء الشريعة بشأن منتجات معينة، الفتاوى المختلفة والمتباينة بشأن بعض المنتجات في دول مختلفة) (للمصارف الإسلامية فقط)
0.00	1	5	17	10	1.000	0.649	6.892	0.000	دالة	أوافق	Z40	يستند المصرف إلى المبادئ التوجيهية الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية بخصوص اختبارات الضغط. (للمصارف الإسلامية فقط)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مُخرجات التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية 2018م

تحليل ومناقشة إجابات أفراد العينة على أسئلة البُعد الثالث للمتغير التابع:

يتضح من إجابات المبحوثين على جميع الأسئلة الخاصة بهذا البُعد، أن جميع الإجابات قد حظيت بالمعنوية الإحصائية، وجاءت جميعها إما أوافق بشدة أو أوافق، باستثناء سؤالين فقط جاءت إجابتهما محايدة، أولاهما متعلقة بعمل اختبارات الضغط لعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية (السؤال رقم Z38)، والأخرى متعلقة بإدراج عوامل المخاطر المحتملة عند إجراء اختبارات الضغط (السؤال رقم Z39). كما يُلاحظ من خلال هذه النتائج، أنّ هناك اهتمام واضح من قبل جميع المصارف القطرية التقليدية والإسلامية المبحوثة، يُؤكّد حرصها والتزامها بتوجيهات وتعليمات مصرف قطر المركزي المتعلقة بتحقيق الأهداف الرئيسة للمبادئ التوجيهية لاتفاقية بازل III الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB.

تحليل إجابات أفراد العينة على سؤالين في الاستبيان ليس لهما مقياس معين:

وفيما يتعلق بإجابات المبحوثين من أفراد العينة على سؤالين في الاستبيان ليس لهما مقياس معين في الإجابة، وهما السؤال رقم (46) المتعلق بالأدوات التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتستخدمها المصارف الإسلامية في إدارة المخاطر، والسؤال رقم (53) الخاص بترتيب أهم عشرة مخاطر تواجهها المصارف وفقاً لشدة خطورتها وتأثيرها على نشاطها، يمكن تحليل تلك الإجابات على النحو التالي:

١. بتحليل الإجابات الثمانية لأفراد العينة الذين أجابوا على السؤال رقم (46) من مجموع (41) هو العينة المبحوثة، أتضح بأن أهم تلك الأدوات هو: التقرير الخاص بتقييم الملاءة الائتمانية للعميل الذي يصدر من مركز قطر للمعلومات الائتمانية، ويأتي بعده في الأهمية عقود أسعار الصرف الآجلة.

٢. وتحليل الإجابات الأربعة عشر لأفراد العينة الذين أجابوا على السؤال رقم (53) من العدد الكلي للعينة المبحوثة، أتضح أن مخاطر السيولة والائتمان والسوق كانت هي الأكثر تكراراً بين باقي أنواع المخاطر من حيث الأهمية لشدة خطورتها وتأثيرها على النشاط المصرفي (بتكرار ١٣ مرة لكل منها)، وجاءت بعدها مخاطر سعر الفائدة والسمعة، بينما كانت المخاطر القانونية ومخاطر التشغيل وأسعار العملات أقلها تكراراً.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات:

باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، يتم في هذا المطلب اختبار طبيعة العلاقات بين أبعاد متغيرات الدراسة في ضوء معاملات الارتباط والانحدار، عن طريق مقارنة قيمة (T) المحسوبة بقيمة (T) الجدولية تحت مستوى معنوية (0.05) أو (0.01). أما عن قبول الفرضية أو رفضها فيتم من خلال حساب المعنوية الإحصائية كنسبة من العلاقات بين المتغيرات، حيث يتم قبول الفرضية إذا تمتعت بمعنوية إحصائية عند مستوى (5%)، ويتم رفضها إذا لم تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند هذا المستوى أي مستوى (5%).

وبناءً على ما سبق يتم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة الميدانية للبحث، والتي تتكون من تسعة فرضيات، بيانها كما يلي:

الفرضية الأولى: «هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة (س١)، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي (ص١)».

الفرضية الثانية: «هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة (س١)، وبين وجود منهجية

لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها (ص ٢)».

الفرضية الثالثة: «هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة (س ١)، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تتفرد بها عن نظيرتها التقليدية (ص ٣)».

الفرضية الرابعة: «هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية (س ٢)، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي (ص ١)».

الفرضية الخامسة: «هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية (س ٢)، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها (ص ٢)».

الفرضية السادسة: «هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية (س ٢)، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تتفرد بها عن نظيرتها التقليدية (ص ٣)».

الفرضية السابعة: «هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر (س ٣)، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي (ص ١)».

الفرضية الثامنة: «هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر (س ٣)، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها (ص ٢)».

الفرضية التاسعة: «هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر (س٣)، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية (ص٣)».

نتائج اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات التسعة السابقة باستخدام أسلوب الارتباط والانحدار، حيث يُحدّد معامل الارتباط بين متغيرين نوع العلاقة بينهما من حيث كونها طردية (إذا كان معامل الارتباط موجباً) أو عكسية (إذا كان معامل الارتباط سالباً). بينما إذا كانت قيمة معامل الارتباط بين متغيرين محل الدراسة تساوي صفراً، فإن ذلك يعني أنه لا توجد علاقة خطية بين هذين المتغيرين. كذلك فإنّ معامل الارتباط يُحدّد مدى قوة العلاقة بين المتغيرين، حيث تتراوح قيمته بين سالب وموجب واحد، فإذا كانت قيمة معامل الارتباط تساوي واحد صحيح، فإن ذلك يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة تامة (طردية أو عكسية حسب إشارة معامل الارتباط). وكلما اقتربت القيمة من الصفر فإنها تكون علاقة ضعيفة، وإذا اقتربت من الواحد الصحيح تكون علاقة قوية. وأما إذا كانت قيمة معامل الارتباط صفراً فإن ذلك يعني أنه لا توجد علاقة خطية بين المتغيرين كما سبق.

وبينما يُحدّد معامل الارتباط مدى قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، فإن معامل الانحدار يُحدّد مقدار التغيّر في المتغيّر التابع إذا تغير المتغيّر المستقل بمقدار وحدة واحدة.

١. نتائج اختبار الفرضيات وفقاً لمعاملات الارتباط:

يوضح الجدول (45/3/6) التالي النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط (العلاقة البينية) بين كل من أبعاد المتغيّر المستقل والمتغيّر التابع.

جدول (45/3/6): معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع

أبعاد المتغير المستقل			معامل الارتباط	
س ٣	س ٢	س ١	ص ١	أبعاد المتغير التابع
** 0.761	0.215	* 0.461	ص ٢	
** 0.828	0.061	0.430	ص ٣	
* 0.550	0.405	0.439		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للبحث 2018م

* ذو معنوية إحصائية عند مستوى (5%)

** ذو معنوية إحصائية عند مستوى (1%)

إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة، فإن ذلك يعني إن العلاقة بين المتغيرين طردية أي إنهما يتغيران في نفس الاتجاه سواء بالزيادة أو النقص. أما إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة، فإن ذلك يعني إن العلاقة بين المتغيرين عكسية أي إنهما يتغيران في عكس الاتجاه، فزيادة أحدهما تعني انخفاض الثاني. وأما معاملات الارتباط التي لا تتمتع بالمعنوية الإحصائية فإنها لا تختلف معنوياً عن الصفر، أي إنها تدل على عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرين.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (45/3/6) السابق أن البعد الثالث للمتغير المستقل (س٣) كانت علاقته إما معنوية (عند مستوى 5%) مع البعد الثالث للمتغير التابع (ص٣)، أو مرتفعة المعنوية (عند مستوى 1%) مع البُعدين الأول والثاني للمتغير التابع (ص١، ص٢)، بينما لم يتمتع البعد الثاني للمتغير المستقل (س٢) بأي معنوية مع أي من الأبعاد الثلاثة للمتغير التابع (ص١، ص٢، ص٣). أما البعد الأول للمتغير المستقل (س١)، فلم تكن له معنوية إحصائية سوى مع البعد الأول للمتغير التابع (ص١). ويلاحظ أن جميع معاملات الارتباط سواء التي تمتعت بالمعنوية الإحصائية أو التي غابت عنها تلك المعنوية كانت موجبة الإشارة، أي أنها علاقات طردية بين كل بُعدين.

١. تعني المعنوية الإحصائية عند مستوى 5% إن احتمال وجود ارتباط بين المتغيرين هو 95% أو أكثر (احتمال إنه لا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرين هي أقل من 5%).

أما توصيف تلك المعاملات من حيث القوة فإن كل من علاقة الارتباط بين البُعد الأول للمتغير المستقل (س ١) والبُعد الأول للمتغير التابع (ص ١) كانت متوسطة القوة كما هو الحال بالنسبة لمعامل الارتباط بين البُعد الثالث للمتغير المستقل (س ٣) والبُعد الثالث للمتغير التابع (ص ٣). أما علاقة البُعد الثالث للمتغير المستقل (س ٣) مع كلٍ من البُعدين الأول والثاني للمتغير التابع (ص ١، ص ٢) فكانت علاقة قوية. أما باقي معاملات الارتباط والتي لم تتمتع بالمعنوية الإحصائية فتدل على عدم وجود علاقة ارتباط خطية بين هذه الأبعاد، وإنها لا تختلف معنوياً عن الصفر.

خلاصة النتائج الواردة بالجدول (45/3/6) السابق هي: تمتع كلٌّ من الفرضيتين الأولى والتاسعة بمعنوية إحصائية عند مستوى (5%)، وتمتّع كلٌّ من الفرضيتين السابعة والثامنة بمعنوية إحصائية عند مستوى (1%)، بينما لم يتمتّع أيٌّ من الفرضيات الأخرى (الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة) بالمعنوية الإحصائية.

ووفقاً لهذه النتائج يمكن استخلاص ما يلي بخصوص اختبار الفرضيات التسعة السابقة:

١.١. بالنسبة للفرضية الأولى:

يتم قبول هذه الفرضية حيث تمتعت بمعنوية إحصائية عند مستوى (5%).

٢.١. بالنسبة للفرضية الثانية:

يتم رفض هذه الفرضية، نظراً لعدم تمتّعها بالمعنوية الإحصائية، مما يعني: أن الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي، عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة في المصارف القطرية الإسلامية، لا يؤدي إلى وجود أو عدم وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.

٣.١. بالنسبة للفرضية الثالثة:

يتم رفض هذه الفرضية، نظراً لعدم تمتّعها بالمعنوية الإحصائية، مما يعني: أن الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي، عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة

وَمُسْتَقَلَّة في المصارف الإسلامية القطرية، لا يؤدي إلى تبني أو عدم تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية.

٤.١ . بالنسبة للفرضية الرابعة:

تُرفض هذه الفرضية، نظراً لعدم تمتُّعها بالمعنوية الإحصائية، مما يعني: أن التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، لا يؤدي إلى وجود أو عدم وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي.

٥.١ . بالنسبة للفرضية الخامسة:

يتم رفض هذه الفرضية، نظراً لعدم تمتُّعها بالمعنوية الإحصائية، مما يعني: أن التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، لا يؤدي إلى وجود أو عدم وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.

٦.١ . بالنسبة للفرضية السادسة:

يتم رفض هذه الفرضية، نظراً لعدم تمتُّعها بالمعنوية الإحصائية، مما يعني: أن التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، لا يؤدي إلى تبني أو عدم تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية.

٧.١ . بالنسبة للفرضية السابعة:

يتم قبول هذه الفرضية حيث تمتعت بمعنوية إحصائية عند مستوى (1%).

٨.١ . بالنسبة للفرضية الثامنة:

يتم قبول هذه الفرضية حيث تمتعت بمعنوية إحصائية عند مستوى (1%).

٩.١. بالنسبة للفرضية التاسعة:

يتم قبول هذه الفرضية حيث تمتعت بمعنوية إحصائية عند مستوى (5%).

٢. نتائج اختبار الفرضيات وفقاً لمعاملات الانحدار الخطي البسيط:

يقيس معامل الانحدار الخطي البسيط مقدار التغير المتوقع في المتغير التابع نتيجة التغير بمقدار وحدة واحدة في المتغير المستقل. وتتنطبق نفس القواعد الخاصة بدرجات المعنوية الإحصائية السابق ذكرها بالنسبة لمعاملات الارتباط على معاملات الانحدار. والانحدار الخطي يعني قياس العلاقة الخطية بين متغير تابع ومتغير مستقل واحد، بينما يعني الانحدار الخطي المتعدد قياس العلاقة الخطية بين متغير تابع وأكثر من متغير مستقل (متغيرين على الأقل). يوضح الجدول (46/3/6) التالي النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الانحدار بين كل من أبعاد المتغير التابع على أبعاد المتغير المستقل.

جدول (46/3/6): معاملات الانحدار الخطي البسيط لأبعاد المتغير التابع على أبعاد المتغير المستقل

أبعاد المتغير المستقل			معامل الانحدار	
س٣	س٢	س١		
**0.407	0.393	*6.330	ص١	أبعاد المتغير التابع
**0.577	0.112	5.959	ص٢	
*0.313	0.719	5.850	ص٣	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للبحث 2018م

* ذو معنوية إحصائية عند مستوى (5%)

** ذو معنوية إحصائية عند مستوى (1%)

النتائج المتحصّل عليها من حساب معاملات الانحدار السابقة، تُؤكّد النتائج السابقة المتحصّل عليها وفقاً لمعاملات الارتباط في الجدول (45/3/6) السابق، حيث تُشير تلك النتائج المتحصّل عليها من تحليل الانحدار كما يتضح من الجدول (46/3/6) السابق، والخاص بمعاملات الانحدار الخطي البسيط بين أبعاد المتغير التابع وأبعاد المتغير المستقل، أن البعد الثالث للمتغير المستقل (س٣) كانت علاقته إما معنوية (عند مستوى 5%) مع البعد الثالث

للمتغير التابع (ص ٣)، أو مرتفعة المعنوية (عند مستوى 1%) مع البُعدين الأول والثاني للمتغير التابع (ص ١، ص ٢)، بينما لم يتمتع البُعد الثاني للمتغير المستقل (ص ٢) بأي معنوية مع أي من الأبعاد الثلاثة للمتغير التابع (ص ١، ص ٢، ص ٣).

أما البُعد الأول للمتغير المستقل (ص ١)، فلم تكن له معنوية إحصائية سوى مع البُعد الأول للمتغير التابع (ص ١). ويُلاحظ أن جميع معاملات الانحدار سواء التي تمتعت بالمعنوية الإحصائية أو التي غابت عنها تلك المعنوية كانت موجبة الإشارة، أي إنها علاقات طردية بين كل بُعدين. أما بالنسبة لتفسير تلك المعاملات، فإنَّ تغير البُعد الأول للمتغير المستقل (ص ١) بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تغير البُعد الأول للمتغير التابع (ص ١) بمقدار 6.33 وحدة في نفس الاتجاه، بينما يؤدي تغير البُعد الثالث للمتغير المستقل (ص ٣) بمقدار وحدة واحدة إلى تغير مماثل في كلٍ من البُعد الأول للمتغير التابع (ص ١) بمقدار 0.407 وحدة، والبُعد الثاني للمتغير التابع (ص ٢) بمقدار 0.577 وحدة، والبُعد الثالث للمتغير التابع (ص ٣) بمقدار 0.313 وحدة. أما تغير البُعد الثاني للمتغير المستقل (ص ٢) بمقدار وحدة واحدة فإنه لا يؤدي إلى حدوث أي تغيرات في أي من الأبعاد الثلاثة للمتغير التابع (ص ١، ص ٢، ص ٣)، نظراً لعدم معنوية معاملات الانحدار معها. كذلك فإن تغير البُعد الأول للمتغير المستقل (ص ١) لا يؤدي إلى أي تغيرات في البُعدين الثاني والثالث للمتغير التابع (ص ٢، ص ٣) لذات السبب وهو عدم وجود معنوية إحصائية لمعاملات الانحدار معهما.

أما الجداول الثلاثة الأخرى التالية وهي: الجدول (47/3/6)، والجدول (48/3/6)، والجدول (49/3/6)، والتي تعرض نتائج الانحدار الخطي لكل بُعد من الأبعاد الثلاثة للمتغير التابع (ص ١، ص ٢، ص ٣) على الأبعاد الثلاثة للمتغير المستقل (ص ١، ص ٢، ص ٣)، سواء كان هذا الانحدار متعدداً أم بسيطاً، فنؤكد تلك النتائج. فالبُعد الأول للمتغير التابع (ص ١) عند إجراء الانحدار المتعدد له على جميع الأبعاد الثلاثة للمتغير المستقل، أظهرت النتائج أنه على الرغم من معنوية معادلة الانحدار ككل (بلغت معنوية اختبار F أقل من 1%) إلا أن الأبعاد الثلاثة للمتغير المستقل (ص ١، ص ٢، ص ٣) لم تُظهر أي معنوية إحصائية باستثناء البُعد الثالث

للمتغير المستقل (س٣)، وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو 65% وهي أعلى نسبة مسجلة بين جميع معادلات الانحدار سواء المتعدد أو البسيط لهذا المتغير. أما البعد الثاني للمتغير التابع (ص٢) فلم تختلف نتائج معادلات الانحدار الخاصة به عن أي تغير يذكر عن سابقه (ص١) باستثناء أن معامل التحديد الخاص بمعادلته الأولى (التي تضم الأبعاد الثلاثة للمتغير المستقل) كان أعلى من سابقه، إذ سجل نحو 81%. وقد اختلفت نتائج انحدار البعد الثالث للمتغير التابع (ص٣) عن سابقه، إذ تمتع كل من البعدين الثاني والثالث للمتغير المستقل (س٢، س٣) بالمعنوية الإحصائية، كما تمتعت معادلة الانحدار ككل (التي ضمت الأبعاد الثلاثة للمتغير المستقل) أيضاً بالمعنوية الإحصائية وإن جاء معامل التحديد أقل من نظيره الخاص بالبعدين الثاني والثالث للمتغير التابع السابقين (ص١، ص٢) إذ اقتصر على نحو 54% فقط.

جدول (47/3/6) معادلات الانحدار الخاصة بالمتغير التابع الأول (ص ١)

البيان	ثابت المعادلة	س ١	س ٢	س ٣	اختبار F	مستوى المعنوية	معامل التحديد ^١
معامل الانحدار	-8.524	3.205	0.401	0.384	9.864	0.001	0.649
اختبار T	-1.201	1.487	1.456	4.349			
مستوى المعنوية	0.247	0.157	0.165	0.000			
معامل الانحدار	11.439	6.019	0.270		2.599	0.104	0.234
اختبار T	1.475	2.042	0.687				
مستوى المعنوية	0.158	0.057	0.502				
معامل الانحدار	-5.275	3.767		0.370	12.886	0.000	0.603
اختبار T	-0.759	1.720		4.082			
مستوى المعنوية	0.458	0.104		0.001			
معامل الانحدار	-3.934		0.475	0.423	12.781	0.000	0.601
اختبار T	-0.595		1.692	4.857			
مستوى المعنوية	0.560		0.109	0.000			
معامل الانحدار	13.149	6.330			4.868	0.041	0.213
اختبار T	1.817	2.206					
مستوى المعنوية	0.086	0.041					
معامل الانحدار	25.138		0.393		0.873	0.363	0.046
اختبار T	5.960		0.934				
مستوى المعنوية	0.000		0.363				
معامل الانحدار	1.252			0.407	53.810	0.000	0.580
اختبار T	0.328			7.336			
مستوى المعنوية	0.745			0.000			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للبحث 2018م

١. يوضح معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) نسبة التغيرات في المتغير التابع التي يتم تفسيرها بمعرفة المتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة.

جدول (48/3/6) معادلات الانحدار الخاصة بالمتغير التابع الثاني (ص ٢)

البيان	ثابت المعادلة	س ١	س ٢	س ٣	اختبار F	مستوى المعنوية	معامل التحديد
معامل الانحدار	-8.293	2.486	0.153	0.476	22.811	0.000	0.811
اختبار T	-1.577	1.555	0.749	7.265			
مستوى المعنوية	0.134	0.139	0.465	0.000			
معامل الانحدار	16.430	5.971	-0.010		1.934	0.175	0.185
اختبار T	2.036	1.947	-0.025				
مستوى المعنوية	0.058	0.068	0.980				
معامل الانحدار	-7.055	2.700		0.470	34.838	0.000	0.804
اختبار T	-1.432	1.740		7.322			
مستوى المعنوية	0.170	0.100		0.000			
معامل الانحدار	-4.733		0.210	0.506	30.464	0.000	0.782
اختبار T	-0.960		1.003	7.787			
مستوى المعنوية	0.350		0.330	0.000			
معامل الانحدار	16.365	5.959			4.094	0.058	0.185
اختبار T	2.204	2.023					
مستوى المعنوية	0.041	0.058					
معامل الانحدار	30.019		0.112		0.067	0.799	0.004
اختبار T	6.902		0.259				
مستوى المعنوية	0.000		0.799				
معامل الانحدار	-8.552			0.577	84.906	0.000	0.685
اختبار T	-1.988			9.214			
مستوى المعنوية	0.054			0.000			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للبحث 2018م

جدول (49/3/6): معادلات الانحدار الخاصة بالمتغير التابع الثالث (ص 3)

البيان	ثابت المعادلة	س ١	س ٢	س ٣	اختبار F	مستوى المعنوية	معامل التحديد
معامل الانحدار	-12.253	3.090	0.710	0.280	6.309	0.005	0.542
اختبار T	-1.555	1.291	2.318	2.853			
مستوى المعنوية	0.140	0.215	0.034	0.012			
معامل الانحدار	2.292	5.140	0.614		3.798	0.043	0.309
اختبار T	0.320	1.889	1.692				
مستوى المعنوية	0.753	0.076	0.109				
معامل الانحدار	-6.508	4.084		0.255	5.390	0.015	0.388
اختبار T	-0.776	1.546		2.331			
مستوى المعنوية	0.448	0.140		0.032			
معامل الانحدار	-7.827		0.781	0.318	8.306	0.003	0.494
اختبار T	-1.082		2.542	3.332			
مستوى المعنوية	0.294		0.021	0.004			
معامل الانحدار	6.183	5.850			4.287	0.053	0.192
اختبار T	0.868	2.071					
مستوى المعنوية	0.397	0.053					
معامل الانحدار	13.991		0.719		3.526	0.077	0.164
اختبار T	3.645		1.878				
مستوى المعنوية	0.002		0.077				
معامل الانحدار	0.316	0.303		0.303	7.787	0.012	0.302
اختبار T	0.043	2.791		2.791			
مستوى المعنوية	0.966	0.012		0.012			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الدراسة الميدانية للبحث 2018م

المبحث الرابع: مناقشة النتائج وتفسيرها:

يتكون هذا المبحث من مطلبين، يتناول المطلب الأول منهما مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية بالتركيز فيها على نتائج الفرضيات، بينما يتناول المطلب الثاني مناقشة وتفسير النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مناقشة وتفسير النتائج:

يتم التركيز في هذا المطلب على علاقات الارتباط بين الأبعاد الثلاثة للمتغير المستقل (والتي يُرمز لها س ١، س ٢، س ٣)، وبين الأبعاد الثلاثة للمتغير التابع (والتي يُرمز لها ص ١، ص ٢، ص ٣) في الدراسة الحالية، وتحديد نوع هذه العلاقات واتجاهاتها، عن طريق مقارنة قيمة (T) تحت مستوى معنوية (0.05) أو (0.01) كما يلي:

١. الفرضية الأولى:

نصت هذه الفرضية على أن: «هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة (س ١)، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي (ص ١)». وأوضحت النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع المبيّنة في الجدول (45/3/6) السابق، أن معامل الارتباط بين البعد الأول للمتغير المستقل (س ١) والبعد الأول للمتغير التابع (ص ١) قد بلغ (0.461*) بإشارة موجبة، وبمعنوية إحصائية عند مستوى (5%). وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى مقبول بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي في المصارف القطرية الإسلامية.

٢. الفرضية الثانية:

انطلقت هذه الفرضية من توقع أن: «هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة (س ١)، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل

الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها (ص ٢)». وتُشير النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المُتغيّر المستقل وأبعاد المُتغيّر التابع المُبيّنة في الجدول (45/3/6) السابق، إلى أن معامل الارتباط بين البُعد الأول للمُتغيّر المستقل (س ١) والبُعد الثاني للمُتغيّر التابع (ص ٢) قد بلغ (0.430) بإشارة موجبة، أكبر من (0.05). وهذا معناه عدم وجود علاقة ارتباط بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.

٣. الفرضية الثالثة:

انطلقت هذه الفرضية من توقُّع أنّ: «هناك علاقة بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة (س ١)، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية (ص ٣)». ومن النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المُتغيّر المستقل وأبعاد المُتغيّر التابع المُبيّنة في الجدول (45/3/6) السابق، يتضح أنّ معامل الارتباط بين البُعد الأول للمُتغيّر المستقل (س ١) والبُعد الثالث للمُتغيّر التابع (ص ٣) قد بلغ (0.439) بإشارة موجبة، مع عدم تمتعها بالمعنوية الإحصائية، إذ جاء مستوى المعنوية أكبر من (0.05). وهذا يُؤكِّد عدم وجود علاقة ارتباط بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية.

٤. الفرضية الرابعة:

انطلقت هذه الفرضية من توقُّع أنّ: «هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية (س ٢)،

وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي (ص ١)». ومن النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع المبيّنة في الجدول (45/3/6) السابق، يتضح أن معامل الارتباط بين البعد الثاني للمتغير المستقل (س ٢) والبعد الأول للمتغير التابع (ص ١) قد بلغ (0.215) بإشارة موجبة، مع عدم تمتعها بالمعنوية الإحصائية، إذ جاء مستوى المعنوية أكبر من (0.05). وهذا يؤكّد عدم وجود علاقة ارتباط بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي.

٥. الفرضية الخامسة:

نصّت هذه الفرضية على أنّ: «هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية (س ٢)، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها (ص ٢)». ومن النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع المبيّنة في الجدول (45/3/6) السابق، يتضح أن معامل الارتباط بين البعد الثاني للمتغير المستقل (س ٢) والبعد الثاني للمتغير التابع (ص ٢) قد بلغ (0.061) بإشارة موجبة، مع عدم تمتعها بالمعنوية الإحصائية، إذ جاء مستوى المعنوية أكبر من (0.05). وهذا يؤكّد عدم وجود علاقة ارتباط بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.

٦. الفرضية السادسة:

انطلقت هذه الفرضية من توقُّع أنّ: «هناك علاقة بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية (س ٢)،

وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تتفرد بها عن نظيرتها التقليدية (ص ٣)». وتُشير النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المُتغيّر المستقل وأبعاد المُتغيّر التابع المُبيّنة في الجدول (45/3/6) السابق، إلى أن معامل الارتباط بين البعد الثاني للمُتغيّر المستقل (س٢) والبعد الثالث للمُتغيّر التابع (ص ٣) قد بلغ (0.405) بإشارة موجبة، مع عدم تمتعها بالمعنوية الإحصائية، إذ جاء مستوى المعنوية أكبر من (0.05). وهذا يُؤكّد عدم وجود علاقة ارتباط بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تتفرد بها عن نظيرتها التقليدية.

٧. الفرضية السابعة:

انطلقت هذه الفرضية من توقُّع أنّ: «هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر (س٣)، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي (ص ١)». وتُشير النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المُتغيّر المستقل وأبعاد المُتغيّر التابع المُبيّنة في الجدول (45/3/6) السابق، إلى أنّ معامل الارتباط بين البعد الثالث للمُتغيّر المستقل (س٣) والبعد الأول للمُتغيّر التابع (ص ١) قد بلغ (0.761**) بإشارة موجبة، وبمعنوية إحصائية مرتفعة عند مستوى (0.00). وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى جيد بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي.

٨. الفرضية الثامنة:

انطلقت هذه الفرضية من توقُّع أنّ: «هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر (س٣)، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن

ومنع انتشارها (ص ٢)». أشارت النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع المبيّنة في الجدول (45/3/6) السابق، إلى أن معامل الارتباط بين البعد الثالث للمتغير المستقل (س٣) والبعد الثاني للمتغير التابع (ص٢) قد بلغ (0.828**) بإشارة موجبة، وبمعنوية إحصائية مرتفعة عند مستوى (0.00). وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى جيد بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.

٩. الفرضية التاسعة:

انطلقت هذه الفرضية من توقع أنّ: «هناك علاقة بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر (س٣)، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تتفرد بها عن نظيرتها التقليدية (ص٣)». أشارت النتائج المتحصل عليها من حساب معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع المبيّنة في الجدول (45/3/6) السابق، إلى أن معامل الارتباط بين البعد الثالث للمتغير المستقل (س٣) والبعد الثالث للمتغير التابع (ص٣) قد بلغ (0.550**) بإشارة موجبة، وبمعنوية إحصائية عند مستوى (0.05). وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى مقبول بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تتفرد بها عن نظيرتها التقليدية.

المطلب الثاني: مناقشة وتفسير النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة:

أورد الباحث بعض الدراسات السابقة من خلال الإطار المنهجي للبحث الحالي، وذلك لعلاقتها الجزئية بموضوع هذا البحث بوجه من الوجوه. وعلى الرغم من أن بعض هذه الدراسات يتناول موضوعاً واحداً من زوايا مختلفة، وهو المخاطر، والتي تُمثّل جزءاً من الموضوع الذي يطرحه الباحث في بحثه الحالي، إلا أنها ترتبط بالمجتمع الأصلي لهذا البحث. كما أن البعض الآخر من هذه الدراسات يتناول جانباً آخر من جوانب موضوع البحث، وهو الاستقرار المالي، ولكنها غير مرتبطة بالمجتمع الأصلي للبحث الحالي. وعلى الرغم من أن البحث الحالي حول: (التمويل الإسلامي وأثره في الاستقرار المالي في المصارف القطرية دراسة مقارنة للفترة من 2006م إلى 2017م)، يُعتبر موضوعاً جديداً بالكامل ولم تتطرق إليه أي من الدراسات السابقة، إلا أنه مع ذلك، فإن بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات تتفق بشكل غير مباشر مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية لهذا البحث. وفيما يلي مناقشة لنتائج الدراسة الميدانية الحالية للبحث في ضوء نتائج الدراسات السابقة بإيجاز:

١. (إن الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة، يؤدي إلى وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي في المصارف القطرية الإسلامية). في هذه النتيجة لا تتفق الدراسة الحالية مع نتائج كل الدراسات السابقة، وبذلك تكون قد انفردت بها عن غيرها، إلا أنها تتفق بشكل غير مباشر من خلال نتائج تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية، مع ما توصلت إليه دراسة كُت من:

١.١. تتفق جزئياً مع النتيجة التي توصلت إليها الباحثتان أحلام بوعبدلي وعائشة طبي في دراستهما في عام 2015 من أن: (المصارف الإسلامية في قطر تمتلك معدلات كفاية رأس المال أكبر من مثيلاتها التقليدية، وأنها أقل عرضة لمخاطر السيولة، على الرغم من حداثة عهدها)، وذلك فيما يتعلق بجزئية معدلات كفاية رأس المال.

١.٢. كما تتفق الدراسة الحالية بشكل غير مباشر، مع النتيجة التي توصل إليها الباحث عبد الله الشقري في دراسته في مايو عام 2013 بشأن (أهمية الدور الهام لاختبار الضغط في

القياس والتنبؤ بالمخاطر المالية ومنها مخاطر السحب في المصارف القطرية)، حيث أنه من مقتضى وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي في المصارف القطرية، وجود اختبارات الضغط ودورها في القياس والتنبؤ بالمخاطر المالية ومنها مخاطر السحب.

٣.١. وتتفق الدراسة الحالية بشكل غير مباشر، مع النتيجة التي توصل إليها الباحث مشتاق محمود السبعوي وآخرون في دراستهم في عام 2012، من (أن مؤشرات تطور الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية تمتاز بنمو مستمر لأنشطتها وعكست استقرار أنشطتها).

٢. (إنَّ الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة، لا يؤدي إلى وجود أو عدم وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها). في هذه النتيجة لا تتفق الدراسة الحالية مع نتائج كل الدراسات السابقة، وهي بذلك تكون قد انفردت بها أيضاً دون غيرها.

٣. (إنَّ الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومُستقلة، لا يؤدي إلى تبني أو عدم تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات ضغط تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمال المصارف الإسلامية، والمخاطر المصاحبة لها لتلك الأعمال). وفي هذه النتيجة فإن الدراسة الحالية لا تتفق أيضاً مع نتائج كل الدراسات السابقة، وهي بذلك تكون قد انفردت بها دون غيرها.

٤. (إنَّ التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، لا يؤدي إلى وجود أو عدم وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي). وفي هذه النتيجة أيضاً لا تتفق الدراسة الحالية مع نتائج كل الدراسات السابقة، وهي بذلك تكون أيضاً قد انفردت بها أيضاً دون غيرها.

٥. (إنَّ التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، لا يؤدي إلى وجود أو عدم وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات

لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها). وأيضاً في هذه النتيجة لا تتفق الدراسة الحالية مع نتائج كل الدراسات السابقة، وبذلك تكون أيضاً قد انفردت بها دون غيرها.

٦. (إنَّ التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، لا يؤدي إلى تبني أو عدم تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات ضغط تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمال المصارف الإسلامية، والمخاطر المصاحبة لها لتلك الأعمال). وفي هذه النتيجة أيضاً لا تتفق الدراسة الحالية مع نتائج كل الدراسات السابقة، وبذلك تكون قد انفردت بها دون غيرها.

٧. (إنَّ وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، يؤدي إلى وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي). وفي هذه النتيجة أيضاً لا تتفق الدراسة الحالية بشكل مباشر مع نتائج كل الدراسات السابقة، وهي بذلك تكون قد انفردت بها عن غيرها. غير أنها بالرغم من ذلك تتفق جزئياً بشكل غير مباشر مع النتيجة الثانية التي توصلت إليها الباحثة بهناز القره داغي في دراستها في عام 2012م من (أن مخاطر السوق أكثر صعوبة في البنوك الإسلامية من نظيرتها التقليدية)، كما تتفق بشكل غير مباشر مع النتيجة الأولى التي توصل إليها الباحث عبد الله البنعلي في دراسته في عام 2011م من (أن هناك اختلاف في طبيعة مخاطر الأعمال والمخاطر المصرفية ومخاطر السوق في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث عناصرها والعوامل المؤثرة فيها). غير أنَّ الدراسة الحالية تتفق بشكل غير مباشر، من خلال نتائج تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية، مع ما توصلت إليه دراسة كُلُّ من:

١٠٧. تتفق مع النتيجة الأولى التي توصلت إليها الباحثة بهناز القره داغي في دراستها في عام 2012م، من (أن البنوك القطرية الإسلامية تتمتع بمخاطر أقل من البنوك القطرية التقليدية).

٢٠٧. وتتفق بشكل غير مباشر، مع النتيجة التي توصل إليها الباحث عبد الله أحمد البنعلي في دراسته في عام 2011م من (أن جودة الموجودات في البنوك الإسلامية هي الأفضل بالمقارنة مع البنوك التقليدية). ولا تتفق نتائج الدراسة الحالية بشكل مباشر مع النتيجة الأولى

المتعلقة باختلاف المخاطر بين النوعين من المصارف، في حين تتفق نتائج تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية مع النتيجة الثانية الخاصة بأفضلية جودة الموجودات في البنوك القطرية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

٣.٧. كما تتفق الدراسة الحالية بشكل غير مباشر، مع النتيجة التي توصل إليها الباحث عبد الله الشقري في دراسته في مايو عام 2013 بشأن (أهمية الدور الهام لاختبار الضغط في القياس والتنبؤ بالمخاطر المالية ومنها مخاطر السحب في المصارف القطرية)، حيث أنه من مقتضى وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي في المصارف القطرية، وجود اختبارات الضغط ودورها في القياس والتنبؤ بالمخاطر المالية ومنها مخاطر السحب.

٨. (إنَّ وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، يُؤدي إلى وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها). وفي هذه النتيجة فإن الدراسة الحالية لا تتفق أيضاً بشكل مباشر مع نتائج كل الدراسات السابقة، وبذلك تكون قد انفردت بها عن غيرها.

٩. (إنَّ وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، يُؤدي إلى تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعِي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لتلك الأعمال). وفي هذه النتيجة لا تتفق الدراسة الحالية أيضاً مع نتائج الدراسات السابقة، إلا أنها تتفق بشكل غير مباشر، مع النتيجة التي توصل إليها الباحث عبد الله الشقري في دراسته عام 2013م حول (أهمية الدور الهام لاختبار الضغط في القياس والتنبؤ بالمخاطر المالية ومنها مخاطر السحب في المصارف القطرية)، حيث أنه من مقتضى وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي في المصارف القطرية، وجود اختبارات الضغط ودورها في القياس والتنبؤ بالمخاطر المالية ومنها مخاطر السحب.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

الخاتمة: النتائج والتوصيات

على ضوء خلاصات الجانب النظري لهذا البحث مدعوماً بنتائج الدراسة الميدانية، يُبين هذا الجزء جُملة ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وما صجّبها من استنتاجات، وما أدت إليه من مجموعة توصيات للاستفادة منها في المصارف المبحوثة لتحقيق أهدافها، وما اقتضته من مقترحات حول استمرارية العملية البحثية من خلال الدراسات المستقبلية، في إطار التكامل والتراكم المعرفي للاعتماد عليه في تطوير المنتجات وخلق الآليات الفعّالة وبناء القدرات اللازمة لتطوير النموذج المصرفي المأمول. وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية لهذا البحث، مع نتائج تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية، علاوةً على مجموعة التوصيات التي صاحبت تلك النتائج، بالإضافة إلى مقترحات بالدراسات المستقبلية المطلوبة.

النتائج:

أولاً: نتائج الفرضيات:

أظهرت الدراسة الميدانية لهذا البحث من خلال نتائج اختبار الفرضيات، النتائج التالية:

١. أكّدت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى مقبول بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي في المصارف القطرية الإسلامية. مما يعني أنّ الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة، يُؤدي إلى وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي في المصارف القطرية الإسلامية.

٢. أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها. وهذا معناه أنّ الالتزام

بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة، لا يؤدي إلى وجود أو عدم وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط.

٣. أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط بين الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية. وهذا معناه أن الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة، لا يؤدي إلى تبني أو عدم تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات ضغط تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمال المصارف الإسلامية، والمخاطر المصاحبة لها.

٤. أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي. وهذا معناه أن التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، لا يؤدي إلى وجود أو عدم وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي.

٥. أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها. وهذا معناه أن التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية، من خلال العقود الشرعية، لا يؤدي إلى وجود أو عدم وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط.

٦. أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط بين التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة

الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية. وهذا معناه أنّ التركيز على التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، لا يؤدي إلى تبني أو عدم تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات ضغط تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمال المصارف الإسلامية، والمخاطر المصاحبة لها. ٧. أكّدت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى جيد بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، وبين وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي. وهذا معناه أنّ وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، يؤدي إلى وجود إطار عام ونظام عمل لإدارة قضايا الاستقرار المالي.

٨. أكّدت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى جيد بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، وبين وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها. وهذا معناه أنّ وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، يؤدي إلى وجود منهجية لإجراء اختبارات الضغط، لتقييم مرونة الوضع المالي ومدى قدرته على تحمل الضغوط والصدمات لاحتواء أي أزمة طارئة بأسرع وقت ممكن ومنع انتشارها.

٩. أكّدت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية وبمستوى مقبول بين وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، وبين تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية. وهذا معناه أنّ وجود إطار ونظام عمل لإدارة قضايا المخاطر، يؤدي إلى تبني منهجيات خاصة لإجراء اختبارات الضغط في المصارف القطرية الإسلامية، تُراعي الطبيعة الخاصة لأعمالها المصرفية والمخاطر المصاحبة لها التي تنفرد بها عن نظيرتها التقليدية.

من ناحيةٍ أخرى، أظهرت نتائج الدراسة الميدانية لهذا البحث، عند مقارنة نتائج المصارف الإسلامية مع نتائج نظيرتها التقليدية، أنه لا يُوجد بينهما اختلافات معنوية في معظم نواحي هذه الدراسة، وأن الاختلاف بينهما ينحصر فيما يلي:

١. أن المصارف الإسلامية لا تتعامل في أسواق المشتقات المالية، (الأجل، المستقبلات، الخيارات، المقايضات) بالنسبة للعملاء وأسعار الفائدة، بينما تفعل ذلك المصارف التقليدية.
٢. إن المصارف التقليدية تفوق المصارف الإسلامية من حيث ما يلي:
 - ١.٢. تفضيل إعادة تقييم الأصول المؤجّرة على أساس معدل الفائدة زائد هامش الربح.
 - ٢.٢. القيام بالتجهيزات الخلفية المساعدة للبرامج الإلكترونية وبرنامج حفظ الملفات.
 - ٣.٢. المراجعة المنتظمة للتصنيف المالي للدولة التي يتم فيها القرض في حالة القيام بتقديم قروض خارجية.

٢. ٤. الاحتفاظ بقاعدة بيانات عن العاملين بالجهاز المصرفي في دولة قطر.

٢. ٥. فتح الحسابات لأغراض خيرية.

ثانياً: نتائج تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية:

كشّف تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية لفترة الدراسة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٧م عن النتائج التالية:

١. إن المصارف الإسلامية تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية بحيث لم تحتاج إلى زيادة رأسمالها المدفوع خلال السنوات السبع الأخيرة من سنوات الدراسة.
٢. إن المصارف الإسلامية قد حققت نمواً كبيراً في إجمالي موجوداتها يزيد على ضعف نظيره الخاص بالمصارف التقليدية.
٣. إن المصارف الإسلامية أكثر قدرةً على الاستفادة من الموارد الخارجية من نظيرتها التقليدية.
٤. إن نسبة التوظيفات المحلية لدى المصارف الإسلامية تفوق نظيرتها لدى المصارف التقليدية.

٥. على الرغم من اتجاه القطاع المصرفي القطري للاعتماد بشكل أكبر على الموارد الأجنبية، إلا أن المصارف الإسلامية تعتمد بشكل أكبر على الموارد المحلية مما يجعلها أقل عرضة لمخاطر التمويل الأجنبي، الذي يُعتبر إلى حد كبير أقل استقراراً من التمويل المحلي.
٦. اتجاه القطاع المصرفي القطري إلى الاعتماد بشكل متزايد على ودائع غير المقيمين.
٧. إن نسبة ودائع غير المقيمين إلى إجمالي الودائع ونسبة الودائع الحكومية إلى إجمالي الودائع، هما أقل في المصارف القطرية الإسلامية مقارنةً بنظيرتها التقليدية، خلال فترة الدراسة.
٨. إن معظم الائتمان يتم توجيهه إلى السوق المحلية، مما يُشير إلى ارتفاع جاذبية الاستثمار المحلي في قطر مقارنةً بالاستثمار الخارجي.
٩. إن المصارف الإسلامية تستحوذ على ثقة أكبر من المتعاملين بالبورصة القطرية، حيث يتم تداول أسهمها بقيمة أكبر من قيمتها الفعلية، عن نظيرتها التقليدية لاسيما في آخر سنتين من سنوات الدراسة.
١٠. إن المصارف الإسلامية تتفوق على نظيرتها التقليدية في حُسن إدارة موجوداتها في أغلب سنوات الدراسة، خصوصاً خلال السنوات الأربع الأولى وفي السنوات الأخيرة منها.
١١. ارتفاع نسب العائد على الملكية لدى المصارف التقليدية عن نظيرتها لدى المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة باستثناء العامين الأخيرين.
١٢. إن المصارف الإسلامية تتمتع بنسب كفاية أعلى من نظيرتها التقليدية خلال سنوات الدراسة.
١٣. إن المصارف الإسلامية تتميز على نظيرتها التقليدية من حيث جودة موجوداتها.
١٤. إن المصارف الإسلامية تتميز في معايير الربحية على نظيرتها التقليدية وتتفوق عليها بشكل واضح.
١٥. إن نسب السيولة في المصارف الإسلامية كانت أفضل منها في المصارف التقليدية.

ثالثاً: نتائج عامة:

١. على الرغم من الأهمية المتزايدة التي يحظى بها التمويل الإسلامي خصوصاً والخدمات المالية الإسلامية عموماً خلال العقدين الأخيرين في العالم، وعلى الرغم من وجود

وتزايّد المؤسسات الإرشادية والتنظيمية المُساندة للصناعة المالية الإسلامية، إلا أنّ المنتجات المالية والمصرفية الإسلامية ما زالت عاجزة عن تقديم بديل حقيقي للتمويل التقليدي، وذلك نظراً لاعتماد المؤسسات والمصارف الإسلامية بشكل أساسي على التمويل بصيغ البيوع والإيجارات (أي التمويل بالمداينات) على حساب التمويل القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، وذلك بحجة ارتفاع مخاطر هذا الأخير.

٢. على الرغم مما يبدو من تحديات صاحبت مسيرتها، وعلى الرغم من الأخطاء التي اكتتفت ممارساتها العملية لأكثر من أربعين عاماً من إطلاقها، فإنّ قوة الدفع في المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي سوف تتواصل، ولكن يبقى تحقيقها لهدفها الرئيسي بإقامة نظام تمويل إسلامي حقيقي بعيد المنال في ظل هيمنة وسيطرة النظام المالي الرأسمالي الغربي، بالإضافة لعدم جدية وصدق بعض القائمين على أمر المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي.

٣. يتوقّف نجاح المصرفية الإسلامية على جدّيتها وصدقيتها، وعلى تكاتفها وتعاونها وتنسيقها فيما بين مؤسساتها المالية المختلفة، وعلى البحوث العلمية الجادة لاستخراج واستنباط بدائل تمويلية إسلامية حقيقية بعيدة عن الحيل والتلفيق والترقيع والتقليد الأعمى للمنتجات المصرفية التقليدية الربوية.

٤. يُلاحظ أنّه لم يصدر أي قانون خاص يُنظّم عمل المصارف الإسلامية في دولة قطر، بالرغم من أنّ أول مؤسسة مالية إسلامية قطرية تم تأسيسها في يوليو 1982م، وهي مصرف قطر الإسلامي، حيث يُنظّم عمل هذه المصارف في قطر مجموعة من الإجراءات والتعليمات التنفيذية الصادرة من مصرف قطر المركزي.

٥. يُلاحظ أنّه لا تُوجد هيئة رقابة شرعية عليا مؤهّلة ومستقلة تعمل تحت مظلة مصرف قطر المركزي بمنهجية وضوابط تحكم أداء هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

التوصيات:

على ضوء ما سبق، يمكن الوصول إلى التوصيات التالية:

١. على المصارف الإسلامية زيادة التمويل القائم على الملكية والمشاركة في أنشطة إنتاجية حقيقية من خلال العقود الشرعية، لاسيما بصيغ المضاربة والمشاركة والمشاركة المتناقصة والاستصناع والسلم.
٢. على المصارف الإسلامية تضيق نطاق التمويل بالبيع والإيجار لاسيما المرابحة.
٣. على المصارف الإسلامية ابتكار منتجات مالية إسلامية حقيقية، وليس مجرد تقليد للمنتجات المالية التقليدية بمُسميات إسلامية خالية من المضمون والمحتوى الإسلامي الحقيقي.
٤. على المصارف الإسلامية الالتزام التام بقرارات المجامع الفقهية الإسلامية في القضايا المالية المعاصرة، لاسيما حظر التورُّق المصرفي المُنظَّم، مع الالتزام بالمعايير الشرعية التي تضعها المؤسسات الإرشادية المساندة للمؤسسات المالية الإسلامية، لاسيما مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيو في) وغيرها.
٥. على المصارف الإسلامية زيادة أنشطتها في التمويل المُجمَّع بواسطة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لتمويل العمليات الإنتاجية الكبيرة المختارة.
٦. ضرورة العمل وفق الأسس السليمة لإدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية من حيث تحديد المخاطر، قياسها، مراقبتها ثم ضبطها للحفاظ على سلامة ومثانة هذه المصارف.
٧. معرفة المستجدات في إدارة المخاطر ومدى أهميتها للحفاظ على الاستقرار المالي.
٨. إصدار قانون/تشريعات محلية تُعنى بالمصارف والخدمات المالية الإسلامية في قطر.
٩. إنشاء هيئة رقابة شرعية عليا مؤهلة ومُستقلة تعمل تحت مظلة مصرف قطر المركزي بمنهجية عمل وضوابط لتحكم أداء هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في قطر.
١٠. أن تقوم المصارف الإسلامية إلى جانب فتح حسابات الاستثمار العام، بإنشاء صناديق ودائع مغلقة موجهة للاستثمار في أنشطة معينة (عقارية، صناعية، خدمية،... الخ)، بحيث يُتاح أمام العملاء حرية اختيار نوع المشروعات ودرجة المخاطر التي يرغبون في تحمُّلها.

ويُقصد بكلمة مُغلقة أنه قبل البدء في تمويل مشروع معين يقوم المصرف بفتح الباب أمام المودعين لديه للمشاركة في تلك العملية، بحيث لا يمكن للمُشارك زيادة حصته بعد الشروع في العملية أو الانسحاب منها حتى انتهائها، على أن يتم توزيع العائد منها حسب ما تم الاتفاق عليه قبل بداية عملية التمويل. ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تقليل المخاطر التي يتحمّلها المصرف من ناحية، ومعالجة مشكلة خلط الأموال من ناحيةٍ أخرى.

١١. إنشاء مركز لإعداد البحوث والدراسات لتطوير المنتجات والآليات والعقود والأدوات ومعايير الحوكمة والجودة، المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تُموّله المصارف الإسلامية ويعمل تحت إشراف مصرف قطر المركزي.

١٢. أن تقوم المصارف الإسلامية وكذلك التقليدية بتخفيض التركّزات الائتمانية لديها، بمعنى عدم منح نسبة كبيرة من الائتمان إلى عميل واحد أو لمجموعة ائتمانية واحدة، لأنّ ذلك يزيد بشدّة من مخاطرها.

١٣. أن تقوم المصارف الإسلامية والتقليدية بزيادة أنشطتها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١٤. أن تُقلّل الحكومة القطرية من اعتمادها على الجهاز المصرفي المحلي في تمويل أنشطتها تفادياً لآثار الضارّة على القطاع الخاص، لاسيما وأنها تهدف إلى التنويع الاقتصادي.

توصيات بأبحاث إضافية مستقبلية:

١. دراسة خصائص التمويل الإسلامي القائم على الملكية والمشاركة في المخاطر وضوابطه الفنية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي في المصارف باستخدام المؤشرات المالية.

٢. أثر الالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي، عبر آلية هيئة رقابة شرعية مؤهلة ومستقلة في المصارف الإسلامية، في تحقيق سلامة المعاملات المالية والاستقرار المالي فيها.

٣. البحث عن نظام مالي عادل وفعال ومُستقرّ يرتبط فيه التمويل بالاقتصاد الحقيقي.

٤. الإجراءات التنظيمية والإشرافية والرقابية والترتيبات المؤسسية اللازمة لتطبيق القواعد

الشرعية والضوابط الفنية للتمويل الإسلامي لتحقيق الاستقرار المالي.

الصُّعُوبات التي واجهت الباحث:

واجهت الباحث بعض الصُّعُوبات في إجراء الدراسة الميدانية لهذا البحث، أبرزها ما يلي:

١. على الرغم من تعاون معظم المصارف الداخلة في عينة الدراسة فيما يتعلق بالحصول على البيانات المطلوبة للدراسة والمنشورة في التقارير السنوية لهذه المصارف، إلا أنَّ هناك صعوبة بالغة في الحصول على البيانات النوعية اللازمة لإجراء الدراسة، لاسيما غير المنشورة.

٢. الحصول على البيانات المتعلقة بتعبئة الاستبيان، اقتضى من الباحث أن يبذل مجهوداً كبيراً ويستغرق وقتاً طويلاً في الاتصال المستمر والمتابعة الفعّالة لأفراد العينة، في سبيل استرداد نسخ الاستبيان معبأة بالصورة السليمة التي تحقق أهداف الدراسة.

٣. طول استبيان الدراسة، بسبب تعدُّد وتنوُّع وشمول أسئلته، كلّف الباحث الكثير من الوقت والجهد في تفريغ البيانات في جهاز الحاسب الآلي في ملف بصيغة الأكسل، تمهيداً لإدخالها في البرنامج الإحصائي المعروف (SPSS)، لإجراء عمليات التحليل الإحصائي للوصول للنتائج.

٤. عدم تعاون بعض المبحوثين في أحد مصارف العينة بالامتناع عن تعبئة استبيان الدراسة، بجانب عدم استكمال الإجابة على أسئلة الاستبيان من البعض الآخر، أدى إلى استبعاد هذا المصرف من الدراسة الميدانية، مع الإبقاء عليه فقط في دراسة تحليل البيانات المالية للمصارف القطرية، وهي دراسة تعتمد على المعلومات الثانوية المتوفرة في التقارير السنوية لتلك المصارف وموقع بورصة قطر.